دراسة تحليلية لدور الحزم التحفيزية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا على تدفقات النقد الأجنبي في مصر "دراسة مقارنة" "

مقدم من الباحث د/ منصور علي منصور شطا

مدرس اقتصاد وقانون تجاري بمعهد الدلتا العالي للحاسبات بالمنصورة

مستخلص

يبين البحث ماهية الأثار الاقتصادية والمالية الناجمة عن الأزمات وخاصة أزمة فيروس كورونا المستجد ومدي تشابها مع الأزمة المالية العالمية 2008. وبيان تداعياتها علي مصادر النقد الأجنبي في الدولة المصرية كالصادرات والسياحة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر وايرادات قناة السويس وعمل مقارنة بينها وبين الأزمة المالية العالمية. وتوضيح ما قدمته الدولة المصرية من حزم ومحفزات مالية واقتصادية للتخفيف من تأثر هذه المصار بأزمة فيروس كورونا المستجد وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي النقدي.

واتبع البحث الأسلوب الوصفي التحليلي لبيان التداعيات السلبية لأزمة كورونا علي مصادر النقد الأجنبي محل الدراسة ومقارنتها بالأزمة العالمية. وخلص البحث إلى أن الدولة المصرية تبذل جهود لتعزيز التخفيف من أزمة كورونا السلبية ولكنها تحتاج إلى المزيد، مع الاعتماد على التنمية المحلية للتخفيف من تأثير مصادر النقد الأجنبي محل الدراسة في الاحتياطي النقدي الأجنبي للدولة المصرية.

وأوصي البحث بعدد من التوصيات منها زيادة تعزيز الصادرات وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار الأجنبي، وتوفير أوعية ادخارية متنوعة ومتميزة لتحويلات العاملين بالخارج، وزيادة مساندة المتضررين من الأزمة كالعاملين بالسياحة والعائدين من الخارج وغيرهم.

كلمات مفتاحية:

الأزمة المالية والاقتصادية، أزمة فيروس كورونا المستجد، الركود، الحزم والمحفزات المالية والاقتصادية، الايرادات، الناتج المحلي الاجمالي، الاحتياطي النقدي.

"Abstract "

An analytical study of the role of stimulus packages to contain the repercussions of the Corona crisis on foreign exchange flows in Egypt, a "comparative study"

Submitted by researcher

Dr. Mansour Ali Mansour Shata

A teacher of economics and commercial law at the Delta Higher Institute of Computers, Mansoura.

Email: Mansourshata@yahoo.com

The research shows what the economic and financial impacts of the crises are, especially the emerging Corona virus crisis, and the extent of its similarity from the global financial crisis of 2008. And its implications for foreign exchange sources in the Egyptian state, such as exports, tourism, remittances of Egyptian workers abroad, foreign direct investment and the revenues of the Suez Canal, and a comparison between them and the global financial crisis . and clarify the financial and economic packages and incentives provided by the Egyptian state to mitigate the vulnerability of these resources to the emerging Corona virus crisis and its impact on the gross domestic product and cash reserves.

The research followed the descriptive and analytical method to show the negative repercussions of the Corona crisis on the foreign exchange sources under study and compare it with the global crisis. The research concluded that the Egyptian state is making efforts to enhance alleviation of the negative Corona crisis, but it needs more, while relying on local development to mitigate the impact of foreign exchange sources under study on the foreign monetary reserves of the Egyptian state.

The research recommended a number of recommendations, including further strengthening exports, providing a suitable environment for foreign investment, providing various and distinct savings vessels for workers' remittances abroad, and increasing support for those affected by the crisis, such as tourism workers, returnees from abroad, and others.

Key words: The financial and economic crisis, the emerging corona virus crisis, recession, financial and economic packages and incentives, revenues, gross domestic product, the monetary reserves.

مقدمة:

تعد أزمة فيروس كورونا المستجد من أخطر الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في العصر الحديث خاصة وأن الأزمات المالية والاقتصادية السابقة قد واجهتها الحكومات من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية

والمالية، أما أزمة كورونا فهي تهدد المورد البشري مباشرة، ومن ثم فإن تداعياتها تعد الأخطر على الاقتصاد العالمي ([1]).

وأوضح صندوق النقد الدولي انكماش كافة اقتصاديات الدول، وأشار إلي أن أزمة وباء كورونا أدت إلى دخول العالم في أزمة لا مثيل لها ([2]). وإلى حدوث تداعيات مؤثرة لأزمة كورونا خاصة على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطي منها تراجع معدلات النمو، وصدمات في العرض والطلب والتجارة، والسياحة، وتحويلات المغتربين، وتشديد الأوضاع المالية، وأوضاع الائتمان المحلي، إلى جانب تكلفة إجراءات احتواء تداعيات جائحة كورونا ([3]). ولم يكن الاقتصاد المصري بمنأى عن التعرض للتداعيات السلبية الشديدة مثل باقي الاقتصادات العالمية وذلك لأسباب عديدة منها ما يلي ([4]):

- زيادة اعتماد الاقتصاد المصري علي التمويل الخارجي.
- التوقف المفاجئ لحركة السياحة.
- هبوط الصادرات.
- انخفاض تحويلات العاملين بالخارج.
- انخفاض إيرادات قناة السويس.

وقد شكلت هذه العوامل وغيرها ضغوطاً كبيرة على ميزان المدفوعات. وتوقع صندوق النقد الدولي أيضا حدوث تعافي جزئي في عام 2021، ويصبح النمو أعلى من معدلات الاتجاه العام، ولكن مستوى إجمالي الناتج المحلي سيظل

---

[1]) د/ فادية محمد عبد السلام، تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين المصريين بالخارج، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار الثاني، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، مايو 2020، ص1.

[2]) العالم يواجه "أسوأ ركود اقتصادي منذ الكساد الكبير(2020/4/14)، تم الاطلاع في 2020/5/3، متاح على رابط: https://www.bbc.com/arabic/world

[3]) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، الشرق الأوسط وآسيا الوسطي(ابريل 2020)، ص ص1-11.

[4]) صندوق النقد الدولي (9 يوليه 2020)، مصر تعتمد منهجا استباقيا للحد من تداعيات الجائحة، تم الاطلاع في 2020/7/11، متاح على رابط:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/09/na070920-egypt-takes- proactive-approach-to-limit-the-pandemics-fallout

أدنى من الاتجاه العام في فترة ما قبل الأزمة، مع قدر كبير من عدم اليقين حول مدى قوة التعافي. ومن الممكن، بل وربما من الأرجح، أن تكون نتائج النمو أسوأ بكثير. وسيحدث هذا إذا استمرت أزمة فيروس كورونا وإجراءات الاحتواء مدة أطول ([5]). وأضاف أن الانتشار المستمر للوباء سيختبر قدرة الحكومات والبنوك المركزية على السيطرة على الأزمة ([6]).

مشكلة البحث: علي المستوي الدولي: نظراً لانتشار التعاون الدولي والإقليمي في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد صار العالم أجمع مثل قرية صغيرة تتأثر معظم أركانها بأي أزمة اقتصادية أو مالية تحدث في أي دولة، ناهيك عن انتشار وباء عالمي انتشر في كافة دول العالم، أدي إلي انكماش أكبر اقتصاد في العالم بوتيرة غير محسوبة على أساس سنوي تبلغ 4.8 % في الربع الأول من عام 2020وذلك في أكبر تراجع له منذ عام 2008 حيث أدت أزمة فيروس كورونا إلى إجبار الشركات على الإغلاق واجبار المستهلكين على البقاء في منازلهم ([7]).

- **وعلى المستوي المحلي:** أوضحت وكالة موديز للتصنيف الائتماني وخدمات المستثمرين في تقرير لها أن الصدمة التي سببتها تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا بالنسبة للاقتصاد المصري تتمثل بشكل رئيسي في الضغط على متطلبات التمويل الخارجي، وانخفاض عائدات السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج، والصادرات، وانخفاض عائدات قناة السويس، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي. ([8]). وخاصة أن هذه القطاعات تعد رئيسية لتوفير مصادر النقد الأجنبي بالإضافة إلى أهميتها في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي والتي تأثرت بتداعيات أزمة كورونا ([9]). وأوضحت المؤشرات الأولية لموازنة العام المالي 2021/2020 وجود انعكاسات سلبية لأزمة كورونا

---

[5]) صندوق النقد الدولي (ابريل 2020)، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم الاطلاع في 2020/6/10 متاح على رابط: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo

[6]) العالم يواجه "أسوأ ركود اقتصادي منذ الكساد الكبير(2020/4/14)، تم الاطلاع في 2020/5/3، متاح على رابط: https://www.bbc.com/arabic/world

[7]) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، اقتصادنا والعالم، التقرير الأسبوعي، العدد رقم183، 3 مايو 2020، بدون ترقيم.

[8]) د/ سالي محمد فريد، تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، الإصدار رقم (17)، يونيو 2020، ص14.

[9]) Doaa salman Abdou, Global financial crisis effects on migrant workers: the case of MENA countries Contemporary Egypt Magazine, Egyptian Society for Political Economy, Statistics and Legislation, Jan 2011,No501, ,p 33.

على أغلب مؤشرات الموازنة، حيث أن معدل النمو الاقتصادي الذي كان من المستهدف تحقيقه بنهاية العام المالي2019/ 2020 يصل إلى 6% ([10]) ولكن وبسبب أزمة فيروس كورونا حقق الاقتصاد المصري معدل نمو أقل مما كان علية عام 2019/2018([11]). فقد تسببت أزمة كورونا في تداعيات اقتصادية ومالية أدت إلى حدوث ركود أو كساد لمعظم دول العالم ومن بينها مصر وكان لها تأثير كبير نسبياً على موارد الدولة من النقد الأجنبي. وبذلت الدولة المصرية جهودا لمحاولة احتواء تداعيات الأزمة سواء كانت اقتصادية أو المالية، والسؤال الآن هل نجحت هذه المحفزات في التخفيف من الآثار الاقتصادية والمالية علي الدولة المصرية والعجز في موارد الدولة من النقد الأجنبي؟ الأمر الذي يستلزم بحث تداعيات أزمة كورونا على العديد من هذه القطاعات الهامة لتحديد حجم خسائرها وأثر هذه المحفزات.

وفي ضوء ما سبق تبرز التساؤلات التالية أمام الباحث وهي:

1- ما مدي تشابه أزمة فيروس كورونا مع الأزمات السابقة؟

2- ما تداعيات أزمة فيروس كورونا على مصادر النقد الأجنبي في الدولة المصرية؟

3- ما دور المؤسسات الدولية في مواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا؟

4- ما مدي نجاح المحفزات المصرية في التخفيف من الآثار الاقتصادية والمالية لأزمة كورنا علي الدولة المصرية؟

هدف البحث: دراسة تداعيات أزمة فيروس كورونا على القطاعات المختلفة في الدولة المصرية خاصة مصادر النقد الأجنبي، مع الإشارة إلى الأزمات السابقة خاصة الأزمة المالية العالمية عام 2008، لتكون كسابقة خبرة في التعامل مع أزمة فيروس كورونا الحالية، ونقطة انطلاق للتعامل مع تداعياتها، وتحليل دور الدولة المصرية في مواجهة التداعيات السلبية.

وبالتالي يهدف البحث إلى مجموعة من الأهداف ومنها:

1- التعرف على نوعية الأثار الاقتصادية والمالية لأزمة فيروس كورونا المستجد ومدي التشابه مع الأزمات السابقة.

2- بيان أثر أزمة فيروس كورونا على مصادر النقد الأجنبي في الدولة المصرية.

---

[10]) د/ سالي محمد فريد، تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، مرجع سابق، ص14.

[11]) الاقتصاد المصري يحقق نموا في 2020 رغم تداعيات جائحة كورونا، (29 يوليو 2020)، تم الاطلاع في 2020/10/4، متاح على رابط:- https://www.skynewsarabia.com/business/1364977

3- التعرف على المحفزات المالية الدولية والمحلية المبذولة للحد من التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا ومدي كفايتها.

- **فروض البحث:** يفترض البحث الآتي:

1- يوجد تشابه بين آثار الأزمات الاقتصادية والمالية السابقة وخاصة الأزمة المالية العالمية عام 2008 وآثار أزمة كورونا على المستوي الاقتصادي والمالي.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتشار فيروس كورونا وبين التداعيات السلبية على العديد من مصادر النقد الأجنبي في مصر.

3- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ما قدمته الحكومة المصرية من حزم مالية واحتواء الأثار المالية والاقتصادية لأزمة كورونا.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في أنه يعالج موضوعًا هامًا وهو التداعيات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا المستجد الذي أدي إلى حدوث ركود كبير في أكبر اقتصاديات العالم معلنة بذلك ارتفاع نسبة البطالة لمعدلات لم يشهدها منذ عشرات السنين حيث يسهم البحث في بيان تداعيات الأزمة عالميا وتداعياتها على الاقتصاد المصري خاصة على قطاعات النقد الأجنبي في مصر وماهية الحزم المالية المقدمة من الدولة المصرية لاحتواء أثر الأزمة.

الدراسات السابقة: يوجد عدد من الدراسات التي تناولت موضوعات تتعلق بتداعيات أزمة فيروس كورنا المستجد الاقتصادية ومنها:

الدراسة الأولي: تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد المصري، الجزء الأول.

القائم بالدراسة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الناشر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية. إبريل 2020.

موضوع الدراسة: يقوم المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) من خلال هذه الدراسة إلي تحليل تداعيات أزمة فيروس كورونا علي مصر بالنسبة لعدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية الحيوية وعلي أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتوصل إلي تصور تفصيلي عن حجم التأثير في كل قطاع وحتي انتهاء الأزمة مع طرح أكثر من سيناريو محتمل، من خلاله يتم اقتراح حلول سريعة لتقليل الآثار السلبية بهدف توجيه جهود الدولة لتوفير حياة كريمة للمواطن

خلال الأزمة وفي مرحلة التعافي والحفاظ علي الاستثمارات القائمة بالفعل خاصة المحلية منها ومساعدتها علي تجاوز الأزمة.

الدراسة الثانية: تداعيات أزمة كورونا على القطاع السياحي المصري، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري.

القائم بالدراسة: سلوى محمد مرسي، زينب محمد الصاوي.

الناشر: معهد التخطيط القومي. جمهورية مصر العربية. مايو 2020

موضوع الدراسة: تناولت الدراسة أثر أزمة فيروس كورونا المستجد خاصة علي القطاع السياحي المصري، حيث اشارت الدراسة إلي أن أزمة كورونا سببت شلل تام لقطاع السياحة علي مستوي العالم وعلي الرغم من جهود العديد من الدول المختلفة للتخفيف من الأثر الاقتصادي لهذه الأزمة، إلا أن هذا القطاع السياحي لن يتعافى إلا بعد رفع الحظر عن السفر بصورة آمنة للمواطنين، وتناولت الدراسة أهمية السياحة كمصدر للنقد الأجنبي للدولة المصرية ومدي مساهمتها في الاقتصاد القومي والسيناريوهات المتوقعة لقطاع السياحة المصرية خلال عام 2020، وانتهت الدراسة بالعديد من المقترحات للتخفيف من آثار الأزمة علي القطاع السياحي.

الدراسة الثالثة: تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين المصريين بالخارج، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري.

القائم بالدراسة: فادية محمد عبد السلام.

الناشر: معهد التخطيط القومي. جمهورية مصر العربية. مايو 2020.

موضوع الدراسة: تناولت الدراسة تأثير أزمة فيروس كورونا والذي يعد من أخطر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، واهتمت الدراسة بتداعيات كورونا على مسار الهجرة والتحويلات في العالم، وصعوبة استدامة التحويلات حيث إنه بالرغم من اتفاق الدول النامية والمتقدمة على العديد من التدابير الاحتوائية للأزمة إلا أن حدة التأثير تتباين وفق أساسيات الاقتصاد الكلي. وانتهت الدراسة إلى أهمية تحويلات العاملين بالخارج لتوفير النقد الأجنبي للدولة المصرية وتأثرها بفيروس كورونا.

الدراسة الرابعة: Global Economic Prospects

القائم بالدراسة: World Bank group . يونيو 2020

موضوع الدراسة: تناولت الدراسة أثر أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي وتطور هذه الأزمة خاصة البلدان منخفضة الدخل وسيناريوهات نتائج النمو العالمي المحتملة وكيف يؤثر الركود العميق على الناتج المحتمل لبلدان الأسواق الناشئة والنامية. وأثر هذه الأزمة على أسعار النفط.

الدراسة الخامسة: Views on the Crisis Projected Impact of the COVID-19 Pandemic on Egypt's GDP Growth.

القائم بالدراسة: ECES.25March 2020, 2Issue

موضوع الدراسة: تناولت الدراسة بعض الأزمات في العصر الحديث كالأزمة المالية العالمية وأحداث 2011 وما قامت به الدولة من محفزات مالية، والعديد من الإجراءات والأدوات كسعر الصرف وبعض سيناريوهات أزمة كورونا خلال عام 2020.

الدراسة السادسة: Tackling Corona Virus(COVID-19) Contributing to A Global Effort, THE IMPACT OF THE CORONAVIRUS (COVID-19) crisis on Development finance.

القائم بالدراسة: Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) 24June 2020.

موضوع الدراسة: تناولت الدراسة تأثير أزمة فيروس كورونا (كوفيد -19) على تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة والمتوسطة. وأن كانت مستويات واتجاهات التمويل المحلي والخارجي أقل بالفعل من احتياجات الإنفاق على أهداف التنمية المستدامة قبل أزمة COVID-19. ومع وجود الأزمة فإن السياق العالمي الحالي ينطوي على خطر حدوث انخفاض كبير في التمويل المتاح للاقتصادات النامية. باختصار، يمكن أن تنخفض تدفقات التمويل الخاص الخارجي إلى الاقتصادات النامية بمقدار 700 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بمستويات عام 2019،

لتتجاوز التأثير المباشر للأزمة المالية العالمية لعام 2008 بنسبة 60٪. يؤدي هذا إلى تفاقم خطر حدوث مشكلات إنمائية كبرى من شأنها، وبدورها، أن تزيد من ضعفنا أمام الأوبئة المستقبلية وغير ذلك من الأضرار العامة العالمية.

التعليق على الدراسات السابقة: نجد من الدراسات السابقة أنها تناولت أثر أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي والمصري. وهذا البحث لا ينفصل عن الدراسات السابقة، ولكنه تناول دراسة تحليلية لماهية المحفزات على استيعاب تداعيات الأزمة، والتركيز على أثر أزمة كورونا خاصة على مصادر النقد الأجنبي، وكذلك الاحتياطي النقدي بالبنك المركزي المصري، وأثر ذلك على نمو الناتج المحلي الاجمالي، مع الإشارة للأزمة المالية العالمية عام 2008.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، ذلك من خلال البيانات والمعلومات للتحقق من فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، حيث تم استعراض الإطار النظري لبعض المصطلحات الاقتصادية والأزمات المالية ذات الصلة بتأثيرات جائحة فيروس كورونا السلبية، وكذا بيان الإجراءات التي قامت بها المؤسسات الدولية وما قدمته الدولة المصرية من حزم مالية في مواجهة التداعيات السلبية لفيروس كورونا. مع الإشارة إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية، وهذا يتطلب بيان ثلاثة متغيرات رئيسية هي: المتغير المستقل (الحزم التحفيزية) والمتغير الوسيط (مؤشرات التداعيات الاقتصادية السلبية)، والمتغير التابع (ركود أم كساد). ويشمل المتغير التابع مجموعة من المؤشرات يحاول الباحث الاستدلال عليها من خلال التقارير والبيانات المتاحة. ثم استخدام الأسلوب المقارن لبيان مدي تطابق أو اختلاف آثار أزمة كورونا والأزمة المالية العالمية عام 2008.

حدود الدراسة: تنقسم حدود الدراسة الي:

١-**الحدود المكانية:** الدولة المصرية ولا يمتد هذا البحث إلى العالم الخارجي إلا بالقدر الذي يخدم البحث.

٢-**الحدود الزمنية:** لا يمتد هذا البحث عبر الزمن ويركز على فترة الأزمة المالية العالمية 2008، وفترة انتشار أزمة كورونا وغلق الحدود بداية شهر مارس 2020، متخذا من عامي 2008/2007، 2019/2018 أساس للمقارنة.

خطة البحث: تحقيقاً لأهداف البحث واختباراً لفروضه، تم تناوله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمات السابقة مقارنة بأزمة كورونا.

المبحث الثاني: تداعيات أزمة كورونا على مصادر النقد الأجنبي في مصر.

المبحث الثالث: الحزم المالية والاقتصادية المصرية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للأزمات السابقة مقارنة بأزمة كورونا

يتحدد مدي السوء الذي تصاب به اقتصاديات الدول بسبب أزمة ما من خلال تأثيرها على هياكل ثلاث وهي الهيكل الصناعي للبلاد، وهيكل تركيبة قطاع المنشآت، وهيكل المحفزات المالية. وفيما يتعلق بهيكل الصناعة سيكون التأثير أشد بالنسبة للدول التي تعتمد على أنشطة كثيفة العمالة، مثل قطاعات التشييد، والسياحة، وغيرها. وخاصة في أزمة مثل أزمة كورونا التي تهدد العنصر البشري. أما بالنسبة لهيكل قطاع المنشآت فإن الاقتصادات التي تقوم وينتشر فيها المشروعات الصغيرة ستتأذى كثيرا أيضاً جراء طول فترة الإغلاق، ويأتي بعد ذلك هيكل وطبيعة المحفز المالي الذي تقدمة الدول لتخطي الأزمة ومساعدة المؤسسات والمشروعات العامة والخاصة بالدولة للاستمرار في العمل والتخفيف من الأعباء المختلفة عليها من ضرائب ورسوم وديون وغيرها. ([12]). ولشرح هذا المبحث سوف نتناوله على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الأزمة من المنظور الاقتصادي والمالي.

المطلب الثاني: دور المجتمع الدولي في مواجهة تداعيات أزمة كورونا.

[12]) راجع: د/ عثمان محمد عثمان، وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، سلسلة أوراق الأزمة مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا، الإصدار (1)، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، ابريل 2020، ص6-7.

المطلب الأول

مفهوم الأزمة من المنظور الاقتصادي والمالي

يعتبر مصطلح الأزمة من أكثر المصطلحات تداولاً في الأدبيات الاقتصادية، وتعد الأزمات من الخطورة بمكان على الأوضاع الاقتصادية للدول، وتشير الأزمة إلى أنها موقف أو حدث مفاجئ غير متوقع فيه إثارة وعنف، ومدته الزمنية قصيرة وقد قيل إنها ليست بالضرورة أن تكون قصيرة بل قد تمتد إلى عدة أشهر ([13]). وأدى انتشار فيروس كورونا إلى ركود الاقتصاد العالمي حيث انكمشت الأنشطة الاقتصادية. وشجع على التباعد الاجتماعي مما أدى إلى إغلاق الأسواق المالية والشركات وتقليل الاستهلاك والاستثمار. مع زيادة حالة عدم اليقين بشأن مدى سوء الوضع ([14]). ومن خلال هذا المطلب نوضح التالي:

الفرع الأول: ماهية الأزمة وأنواعها مقارنة بأزمة كورونا.

الفرع الثاني: أزمة كورونا بين الركود والكساد وتشخيص التداعيات.

الفرع الأول

[13]) أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، (2010/12) المؤتمر الدولي الرابع اتجاهات اقتصادية عالمية، جامعة الكويت – كلية العلوم الإدارية، دون سنة نشر، ص4-5، تم الاطلاع في 2021/1/21، متاح على رابط:
https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:umebrKl83DUJ:https://ief

[14] (Peterson Ozili, Thankom Arun, April, 2020, Spillover of COVID-19: impact on the Global ,Economy,p1,available at https://ssrn.com/abstract=3562570

ماهية الأزمة وأنواعها مقارنة بأزمة كورونا

نتناول هذا الفرع من خلال بيان الآتي:

أولاً: ماهية الأزمة بصفة عامة: تعرف الأزمة بأنها عملية تطورية غير مرغوبة وغير متوقعة عادة وذات طبيعة زمنية محدودة، وقد ينجم عنها آثاراً متباينة، تتطلب اتخاذ قرارات فورية وإجراءات مضادة للحد من آثارها السلبية بقدر الإمكان، ويتحدد الموقف من الأزمة بناء على خطورة آثارها السلبية، ومدي تهديدها للمؤسسات المختلفة بالدولة ([15]). وسواء كانت الأزمة داخلية أو خارجية يتأثر الاستقرار الداخلي والاقتصاد خاصة في الدول التي تتعامل مع العالم الخارجي ولديها علاقات تجارية متشابكة مع باقي دول العالم، وتحاول الدول التعامل مع هذه الأزمات في محاولة منها لمنع أو الحد من عدم الاستقرار مع الاستفادة من سبل معالجة الأزمات السابقة وتجنب وقوعها مستقبلاً. وخاصة أن هذه الازمات التي تصيب الاقتصاد عادة ما تحدث عدم توازن بين العرض والطلب. ([16]).

ثانياً: أنواع الأزمة مقارنة بأزمة كورونا: يوجد نوعين من الأزمات تصيب الاقتصاد وذلك على النحو التالي:

1- الأزمة المالية Financial crisis :

تعرف الأزمة المالية بأنها انخفاض مفاجئ في أسعار الأصول، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية وغيرها، وإما أصول مالية مثل حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد ([17]).

وتعرف كذلك الأزمة المالية بأنها انهيار النظام المالي بأكمله مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية، وانكماش حاد في النشاط الاقتصادي للدول وذلك لأسباب منها عجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض

---

[15]) راجع: د/ سعيد عبد العزيز على عثمان، محمد جابر حسن السيد فراج، تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصري (السيناريوهات المحتملة والحلول المقترحة)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية العدد رقم (٢) المجلد رقم (٤٦) يوليو 2009، ص16.

[16]) د/ علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها.. أسبابها.. تداعياتها ... وسبل العلاج، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص7.

[17]) المرجع السابق، ص7.

حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي، وانخفاض أداء القطاع المصرفي ([18]). وهي تدهور حاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلباً في تدهور قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج، وإعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية. ([19]).

وتوصف الأزمة بوصفين أولهما كونها مالية بمعنى: أنها متعلقة بالمال بالدرجة الأولى، والثاني كونها عالمية بمعنى أنها تشمل دول العالم جميعها، حيث لم تسلم منها دولة. ([20]). وذلك كالأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي في أواخر عام ٢٠٠٧ حيث أعتبرها الكثير إنها الأسوأ منذ أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين. وكان لهذه الأزمة تأثير كبير على اقتصاديات دول العالم لأن الاقتصاد الأمريكي يعتبر مرتبط بشكل كبير بالاقتصاد العالمي إذ يمثل خمس الناتج المحلي العالمي فضلاً من كونه أكبر مستورد وثاني مصدر بعد منطقة اليورو ([21]) ومع حلول عام 2009 أصبح واضحاً أن آثار الأزمة لا تقتصر على الأسواق المالية، وإنما يتعدى أثرها إلى الأسواق الأخرى بشكل عام، وأعلنت العديد من الدول الرئيسية أنها في وضع ركود اقتصادي ([22]).

يري الباحث أن مفهوم الأزمة المالية يمكن استخدامه في تشخيص الأثار التي تعكسها أزمة فيروس كورونا بأنها أزمة مالية.

2-الأزمة الاقتصادية Economic Crises :

---

[18]) داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الاعمال، جامعة وهران الجزائر، 2014/2013، ص28.

[19]) د/ علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها.. أسبابها.. تداعياتها ... وسبل العلاج، مرجع سابق، ص7.

[20]) أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص4.

[21]) سلوى فؤاد صابر، الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري مع التركيز على الأزمة الاقتصادية الآسيوية والأزمة التمويلية العالمية الأخيرة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، المجلد السابع، العدد 2، يوليو 2010، ص381.

[22]) عماد موسي، أثر الازمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة أسواق رأس المال، المؤتمر الدولي حول" القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"(23-25 مارس 2009) بيروت الجمهورية اللبنانية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص5-6.

تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها حالة مفاجئة من الاضطراب والخلل في النظام الاقتصادي للدول، والذي تنتج عنه حالة من عدم التوازن في كافة الجوانب والعناصر الاقتصادية من حيث الإنتاج والاستهلاك، والدخل والأسعار والمنافسة والتصدير والاستيراد، وأسعار العملات وغيرها. ([23]). وتعرف كذلك بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك أي بين العرض والطلب ([24]).

والأزمات الاقتصادية تحدث بشكل دوري وتحمل في طياتها الكثير من الخصائص المشتركة فقد كانت تحدث أحيانا نتيجة الكوارث الطبيعية من الفيضانات والزلازل مما يسبب تدمير للبنية الاقتصادية التحتية وفي أحيان أخرى ناتجة عن أزمات سياسية من حروب إقليمية وغارات عسكرية تدمر كل شيء وتساهم في نشر الخراب والمجاعات وأزمات نقص الإنتاج، بالإضافة إلى الأوبئة التي تهدد حياة البشر وقدرتهم على العمل ([25]). وتعمل أيضاً على تدهور النشاط الاقتصاد وتراجع الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مستويات المعروض بشكل كبير. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات التوظيف والأجور وإغلاق الكثير من الشركات بعد إفلاسها. وأخيرًا تراجع أسعار الأسهم بشكل كبير وتراجع أرباح الشركات، وانخفاض السيولة النقدية ([26]).

ويري الباحث أن من تداعيات أزمة كورونا عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وانخفاض الدخل مما أدت إلى إغلاق الكثير من الشركات، وتسبب في تخفيض العمالة أو انخفاض دخلها، ومع إغلاق الدول لحدودها تأثرت الصادرات والواردات وارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات التوظيف والأجور. وأخيرًا تراجع أسعار الأسهم بشكل كبير وتراجع أرباح الشركات، وانخفاض السيولة النقدية، كل هذه المظاهر ظهرت بشكل واضح مع أزمة كورونا مما يمكن معه وصف أزمة كورونا بأنها أزمة اقتصادية.

---

[23]) بن السعدي مريم، غمراني فريد، الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 بين المسببات والتداعيات، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2017/2016، ص10-13.

[24]) د/ علي فلاح المناصير، د/ وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها.. أسبابها.. تداعياتها ... وسبل العلاج، مرجع سابق، ص7.

[25]) بن السعدي مريم، غمراني فريد، الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 بين المسببات والتداعيات، مرجع سابق، ص10-13.

[26]) راجع: مركز المستقبل –الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا (25 مارس 2020) تم الاطلاع في 2020/6/14.متاح على رابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5423

الفرع الثاني

أزمة كورونا بين الركود والكساد وتشخيص التداعيات

هناك العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية كما سبق القول في العصر الحديث التي اختلفت في تأثيرها على الاقتصاد ما بين الركود أو الكساد، وللوقوف على ما إذا كانت أزمة فيروس كورونا المستجد والتي عصفت بمعظم دول العالم، قد تسببت في ركود أم كساد ([27]). بينت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن انكماشًا وصل إلي نسبة 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2020. أما بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، أوضح البنك الدولي أن هناك انكماشًا اقتصاديًا بنسبة 2.5٪. وللمقارنة تقلص الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2009 بنسبة 0.1٪ فقط ونما الناتج بنسبة 2.8٪ بين اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية ([28]). وتتجه جهود الباحثين والمسئولين لمعالجة التبعات الاقتصادية والمالية لأزمة كورونا إلى دراسة أزمات سابقة وسبل علاجها ([29]).

ولاختبار الفرضية الأولي للبحث وهي وجود تشابه بين آثار الأزمات الاقتصادية والمالية السابقة. والتي أختلف تأثيرها ما بين الركود والكساد، وللوقوف على ماهية الركود والكساد والفرق بينهما لبيان ما إذا كانت أزمة فيروس كورونا أحدثت ركوداً أم كساداً، نوضح الآتي:

أولاً: الركود Recession :

يعرف صندوق النقد الدولي الركود بأنه تراجع في النشاط الاقتصادي يظهر أثرة في الناتج المحلي الإجمالي. ونظرًا لأن فترات الركود لها أسباب محتملة كثيرة، فمن الصعب التنبؤ بها. ويضيف الصندوق أن الركود قد يحدث نتيجة اتخاذ الدولة سياسة نقدية أو مالية تقشفية تتسبب في انخفاض الطلب أو يحدث نتيجة تداعي سوق المال ([30]).

---

[27]) راجع: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، اقتصادنا والعالم، التقرير الأسبوعي، العدد رقم 182، 12ابريل 2020، بدون ترقيم.

[28]) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 24June 2020, Tackling Corona Virus(COVID-19) Contributing to A Global Effort, THE IMPACT OF THE CORONAVIRUS (COVID-19) crisis on Development finance, p4.

[29]) د/ عثمان محمد عثمان، وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، سلسلة أوراق الأزمة مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا، الإصدار (1)، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، ابريل 2020، ص13-14.

[30]) هل انهيار الأسواق المالية في 2020 هو بداية الازمة الاقتصادية العالمية الجديدة؟ تم الاطلاع في2020/5/25. متاح على رابط:

كما عرف البنك الدولي الركود بأنه انكماش في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ([31]). ويعرف الركود أيضاً بأنه انخفاض ملحوظ في النشاط الاقتصادي يستمر بضعة أشهر تتراوح ما بين ستة أشهر إلى سنتين. وتبدأ مرحلة الركود عندما يحدث خلل في التوازن بين ما يتم إنتاجه وبين ما يتم استهلاكه من سلع وخدمات، أي عندما يصبح معدل الإنفاق غير قادر على امتصاص كثافة المعروض من السلع. وتعبر كلمة الركود في عالم الاقتصاد عن أحداث كفيلة بأن تعصف بأكبر اقتصادات العالم. وقد تسبب فيروس كورونا في شلل كبير للحياة الاقتصادية حول العالم، بعدما توقفت الأنشطة والشركات عن العمل، كما توقفت حركة الطيران والتنقل، وفرضت عشرات الدول حجرًا صحيًا على مواطنيها للحد من انتشار الفيروس ([32]).

- مدي عمق ركود أزمة فيروس كورونا:

كانت الصدمة التي ضربت الاقتصاد العالمي بسبب فيروس كورونا أسرع وأقوى من الأزمة المالية العالمية 2008، وكان من تداعياتها انهارت البورصات بحوالي 50 %، وتجمدت حركة الائتمان والاستثمار، وأفلست شركات، وقفزت نسب البطالة فوق 10 %، وانكمش الناتج الإجمالي بمعدل 10 % أو أكثر، ولكن بينما استغرقت تلك الخسائر ثلاث سنوات، تدهورت كافة المؤشرات الاقتصادية والمالية في الأزمة الحالية خلال ثلاثة أسابيع فقط. ففي الولايات المتحدة مثلاً بلغ الانخفاض في سوق الأوراق المالية نسبة 20 % في أسبوعين أوائل مارس 2020، ووصل التدهور إلى 35 % بعد ذلك، كما توقع تراجع الناتج الإجمالي بنسبة 6% في الربع الأول من السنة ذاتها، و24 –30 % خلال الربع الثاني. وزيادة نسبة البطالة إلى 20 %، أي ضعف ما وصلت إليه خلال الأزمة المالية العالمية ([33]). وتسبب الركود الاقتصادي عام 2008 في خسائر تصل في بعض التقديرات إلى 40 تريليون دولار وهو ما يعادل ثلثي الناتج العالمي لعام 2008 ويتمثل الجزء الأكبر من هذه الخسائر 35 تريليون دولار في خسائر أسهم شركات المساهمة العامة، أما

---

https://admiralmarkets.com/ar/education/articles/forex-analysis/alkasad

[31]). A World Bank Group Flagship Report, global Economic prospects June2020.p2

[32]) كورونا يدفع العالم إلى ركود اقتصادي.. فما الفرق بين الركود والكساد (29 مارس 2020)، تم الاطلاع في 2020/5/26 متاح على رابط:

https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2020/3/29

[33]) د/ عثمان محمد عثمان، وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، سلسلة أوراق الأزمة مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا، الإصدار (1)، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، ابريل 2020، ص4.

بقية الخسائر التي تبلغ 5 تريليون دولار فكانت من نصيب الشركات الخاصة والعقارات. وظهر الركود في ارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات التوظيف والأجور وإغلاق الكثير من الشركات بعد إفلاسها. وأخيرًا تراجع أسعار الأسهم بشكل كبير وتراجع أرباح الشركات، وانخفاض السيولة النقدية ([34]).

وقد تحولت أزمة عام 2008 من أزمة ركود مالي إلى أزمة اقتصادية هيكلية شاملة، وشهدت البورصات الأوربية هبوطا حاداً، وتوالت الأحداث من تعثر البنوك وخسائر الشركات في كافة أرجاء العالم، حيث أعلنت شركة مايكروسوفت عن تخليها عن 500 عامل خلال 18 شهراً، كما منيت شركات كبري أخري مثل سامسونج للإلكترونيات وشركات السيارات الإنجليزية بخسائر فادحة كما أعلنت شركة باناسونيك اليابانية عن فصل 5000 عامل وإغلاق 27 مصنعاً على مستوي العالم ([35]). أما بالنسبة لأزمة فيروس كورونا المستجد فيمر الاقتصاد العالمي بأسوأ ركود متجاوزا في ذلك كل تداعيات الأزمة المالية العالمية. بسبب الإغلاق والإجراءات الاحترازية ([36]). فتشير التوقعات الحالية إلى أن الركود العالمي لأزمة فيروس كورونا سيكون الأعمق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع أكبر جزء من الاقتصادات خاصة التي تشهد انخفاضاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كالدول النامية والناشئة. وتشير المؤشرات إلي انهيار غير مسبوق في الخدمات وانخفاض الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة ([37]). وهناك من يري أن تأثير الركود الاقتصادي جراء أزمة كورونا هو الأسرع مقارنة بالركود الاقتصادي في التسعينات وبالأزمة المالية العالمية في 2009 ويهدد بإنكماش اقتصادي دولي يصل إلي 8% ([38]). وأوضح صندوق النقد الدولي إلى أن الركود الناتج عن فيروس كورونا

---

[34]) د/ كمال امين الوصال، الأزمة المالية العالمية...هل كانت حتمية؟، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد 510، ابريل 2013، ص188.

[35]) راجع: د/ غادة أنيس البياع، أزمات الرأسمالية العالمية وأثرها على التنمية في أفريقيا، مركز البحوث العربية والافريقية، جامعة القاهرة، مكتبة جزيرة الورد الطبعة الاولي 2014، ص 104،106.

[36]) صندوق النقد الدولي (ابريل 2020)، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم الاطلاع في 2020/7/8، متاح على رابط: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

[37]) World Bank group, Global Economic Prospects , June 2020p9-12

[38]) د/ زينب عباس زعزوع، شريف حمدي، تأثير وباء كوفيد-19 علي نجاح واستقرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية، دراسة ميدانية، مجلية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، المجلد 22 العدد الأول، يناير 2021، ص227-228.

سيكون أشد انكماش اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، وأنه سيكون أسوأ بكثير من الركود الكبير في عام 2009 ([39]).

ويري الباحث مما سبق أن أزمة فيروس كورونا المستجد لها تداعيات تماثل ما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية كما سبق القول كارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات التوظيف والأجور وإغلاق الكثير من الشركات، وتراجع أسعار الأسهم بشكل كبير وتراجع أرباح الشركات، وانخفاض السيولة النقدية، كل هذه الأعراض تماثل أعراض الركود السابق التنويه عنها، مما يمكن معه تشخيص تداعيات أزمة فيروس كورونا أنها أحدثت أضرار تزيد تداعياتها عما أحدثة الركود في العالم.

ثانياً: الكساد Depression:

يعد الكساد من أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين. وكان تأثير الأزمة مدمراً على كل الدول تقريباً الفقيرة منها والغنية، وانخفضت التجارة العالمية ما بين النصف والثلثين، كما انخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح. وأكثر المتأثرين بالأزمة هي المدن وخاصة المعتمدة على الصناعات الثقيلة كما توقفت أعمال البناء تقريباً في معظم الدول، كما تأثر المزارعون بهبوط أسعار المحاصيل بحوالي 60% من قيمتها.

[39]) الركود الاقتصادي الناتج عن جائحة فيروس كورونا، 18 مارس 2020، تم الاطلاع في 2021/1/12، متاح علي رابط :
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%A

([40]). والخطر الأكبر في القطاع المالي غير المصرفي، فالشركات هي الأكثر عرضة للخطر إذا تدهورت حالة الثقة والسيولة. ويتنبأ الخبراء بمشاكل مالية ضخمة، حيث يتعين على الشركات دفع الديون والمرتبات والأجور، ويتعين على الناس دفع أقساط الرهن العقاري أو دفع الإيجارات، وإذا تُركت وحدها دون مساعدات، فيمكن أن تكون هناك موجة ضخمة من الإفلاس التي قد تؤدي إلى كارثة مالية ([41]).

وفقًا لصندوق النقد الدولي لا يوجد تعريف رسمي للكساد، لكن معظم المحللين يعرفون الكساد بأنه ركود شديد للغاية يتجاوز فيه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي 10%. وقد يدفع تفاقم فيروس كورونا الاقتصاد العالمي إلى كساد اقتصادي، لذا قد تعد المرحلة الحالية أكثر خطورة من فترة الكساد العظيم Great Depression التي حدثت في عام 1930 ([42]). ومع ذلك يعرف الكساد بأنه فترة طويلة من الركود الحاد قد يستمر لسنوات تؤدي إلى ضعف في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، يصحبها زيادة التضخم، وارتفاع كبير للبطالة، وتراجع في توفير الائتمان، وإفلاس الشركات، وتبعاً لشدة وقسوة آثاره السلبية يوصف بأنه كساد كبير أو عظيم. والكساد الاقتصادي ببساطة عبارة عن كارثة اقتصادية حادة ينخفض خلالها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة لا تقل عن 10%. والكساد أشد بكثير من الركود، وآثاره من الممكن أن تستمر لسنوات، وهو في الحقيقة يكون بمثابة الكابوس بالنسبة للأعمال التجارية والمصرفية وأنشطة التصنيع ([43]).

- **مدي عمق كساد أزمة كورونا:**

أوضحت وحدة الإكونوميست للمعلومات The Economist Intelligence Unitأن أزمة فيروس كورونا أدت إلي انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 2.5 % في عام 2020. وتشكل هذه النسبة ركودا عالميا أكبر وأعمق بكثير من

---

[40]) الكساد الكبير .. أشهر أزمة اقتصادية في القرن العشرين ولدت من أثر الحروب (29 أكتوبر 2019) – اليوم السابع، تم الاطلاع في 2020/5/20. متاح على رابط:
https://www.youm7.com/story/2019/10/29/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B3%D

[41] مركز المستقبل – الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا (25 مارس 2020) ، تم الاطلاع في 2020/8/30،متاح علي رابط: https://futureuae.com/ar-AE/MainPage/Item/5423/%D8%

[42]) كورونا يدفع العالم إلى ركود اقتصادي.. فما الفرق بين الركود والكساد (29 مارس 2020)، تم الاطلاع في 2020/5/26 متاح على رابط:
https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2020/3/29

[43]) المرجع السابق.

ذلك الذي حدث خلال الأزمة المالية العالمية. ومن المتوقع أن تؤدي تدابير الحجر، والمرض، وفي ظل إغلاق بعض المصانع وتعطيل سلاسل التوريد ومن ثم خلق أزمات في العرض إلي فقد العديد من الوظائف، فقد فقدت الولايات المتحدة ما يقرب من 10 ملايين وظيفة بسبب أزمة كورونا، متجاوزة 8.8 مليون وظيفة فقدت في 106 أسابيع خلال الركود في الفترة 2008 – 2010 بسبب الأزمة العالمية ([44]).

ويري الباحث مما سبق أن أزمة كورونا سببت ركود عميق، ولكنها لم تصل إلى حد الكساد لذا يجب العمل على مواجهتها وآثارها مع الاستفادة من الخبرات السابقة في مواجهة الأزمات. وعدم الانسياق إلى القول باختلاف أزمة كورونا بسبب كونها ليست أزمة مالية أو حتى اقتصادية بدعوي انها أزمة صحية، فأزمة كورونا وإن بدأت أزمة صحية إلا أن تداعياتها تنوعت بين آثار مالية واقتصادية، حتى أنها تعدت حد الركود الاقتصادي السابق التنويه عنة ووصلت إلى حد الكساد الذي أصاب العالم في ثلاثينات القرن الماضي. الأمر الذي يستوجب تدخل الحكومات للعمل على التخفيف من حدة الأزمة التي أدت إلي ركود كبير خاصة مع قصر الفترة الزمنية التي حدث فيها.وهذا ما قامت به كثير من الدول كما نري في المطلب التالي.

المطلب الثاني

دور المجتمع الدولي في احتواء تداعيات أزمة كورونا

يجب على الدول الاستفادة من الخبرات السابقة في مواجهة وإدارة الأزمات المالية والاقتصادية، والتي نبدأ بها في إدارة أزمة كورونا. وكذلك القدرات والبيانات التي تم بناؤها أثناء إدارة الأزمات السابقة والتي مازالت موجودة ويمكن الاستفادة منها في مواجهة أزمة كورونا. ويضاف إلى ذلك أفضل الممارسات الحالية وأفضل ما كُتب وطبق خلال

[44]) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، اقتصادنا والعالم، التقرير الأسبوعي، العدد رقم 182، 12 ابريل 2020، بدون ترقيم.

السنوات الأخيرة الحالية ([45]) وأكدت دراسة للبنك الدولي على اختلاف قدرة الدول على امتصاص الأزمات الاقتصادية نظرا لما لديها من قدرات وامكانيات اقتصادية واحتياطيات مالية متراكمة تختلف من دولة لأخري ([46]). وكشفت أزمة كورونا عن أهمية دور الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية المتخصصة، سواء في رصد الأزمة أو تحليل أبعادها، واقتراح الخطط وإدارتها وتقديم الحلول المختلفة للتخفيف من أثارها أو تداعياتها ([47]). وخاصة التأثير السلبي على قنوات الطلب والعرض، وتدهور ثقة المستهلك، في ظل إغلاق بعض المصانع ومن ثم خلق أزمات في العرض والطلب ([48]). ولتقييم الجهود التي بذلت من قبل المؤسسات الدولية في احتواء أزمة فيروس كورونا المستجد نوضح الآتي:

الفرع الأول: دور الحكومات في مواجهة تداعيات أزمة كورونا.

الفرع الثاني: دور المؤسسات الدولية في مواجهة تداعيات أزمة كورونا.

الفرع الأول

دور الحكومات في احتواء تداعيات أزمة كورونا

تقوم الحكومات في جميع أنحاء العالم بإعداد خطط طوارئ وحزم مساعدات للحفاظ على اقتصاداتها عند تعرضها للأزمات المختلفة سواء المالية أو الاقتصادية. وشهد العالم بسبب أزمة فيروس كورونا عمليات إغلاق شديدة، أدت إلى انخفاض في الاستهلاك وانقطاع في الإنتاج بشكل عام، وتعطل عمل سلاسل التوريد العالمية، مما أثر على الشركات في جميع أنحاء العالم. وفقد ملايين الأشخاص وظائفهم. بالإضافة إلى ذلك سجلت الأسواق المالية العالمية انخفاضات

[45]) د/ نبيل البابلي، ممكنات النجاح في إدارة الازمات الكبرى: كورونا نموذجا، تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 3يوليو2020، ص1.

[46]) Doaa salman Abdou, Global financial crisis effects on migrant workers: the case of MENA countries Contemporary Egypt Magazine, op , cit ,p 34.

[47]) راجع: د/ عصام عبد الشافي، وباء كورونا وبنية النسق الدولي الأبعاد والتداعيات، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات،26 مارس 2020، ص7.

[48]) راجع: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، اقتصادنا والعالم، التقرير الأسبوعي، العدد رقم 182، 12ابريل 2020، بدون ترقيم.

حادة ([49]). وعلى الحكومات التدخل الفعال لمواجهة الركود والانكماش الاقتصادي واضطراب أسواق الصرف الأجنبي وإفلاس المؤسسات المالية أو أي سبب أخر يكون له تأثير خطير وأثار اقتصادية غير مرغوبة على مستوي النشاط الاقتصادي للدول وعدم ترك الأمر لقوي السوق فقط ([50]). مما يتسبب في تعديل توقعات الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير إلى الانخفاض، حتى بعد أن استخدمت الاقتصادات الكبرى حزم تحفيز رئيسية لتجنب الركود ([51]). خاصة مع انكماش المخرجات عبر الغالبية العظمى من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (EMDEs). ومن المرجح أن يتسبب الوباء في إلحاق ضرر دائم في آفاق النمو على المدى الطويل، مما يزيد من تآكل مستويات المعيشة لسنوات قادمة ([52]). وعند الرجوع للأزمات السابقة لإمكانية الاستفادة من الخبرات السابقة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملت مع الأزمة المالية العالمية نهاية عام 2008 بضخ مليارات الدولارات في أجهزته المصرفية لمنع انهيارها كما قامت بدمج كثير من المؤسسات المالية ومنح إعفاءات ضريبية، وتحديد تعويضات رؤساء الشركات الكبرى بهدف حفز النمو الاقتصادي. وضخ 85 مليار دولار لإنقاذ أكبر شركة تأمين (إيه أي جي) وأعدت خطة بلغت تكلفتها 700 مليار دولار، فضلاً عما ضخته في السوق من سيولة، أي أن هناك ما يقرب من تريليون دولار سوف تخصص لمواجهة الأزمة الرأسمالية الأمريكية، وفي الوقت ذاته أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن تخفيض سعر الفائدة لزيادة السيولة وتنشيط الطلب ([53]). وكذلك قررت الحكومة الأمريكية لمواجهة تداعيات أزمة الكساد العظيم عام 1929 إنشاء

([49]) Nuno Fernandes, April 13, 2020, Version 2.0, Economic effects of coronavirus outbreak (COVID-19) on the world economy,p2. Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3557504

([50]) د/ كمال امين الوصال، الأزمة المالية العالمية...هل كانت حتمية؟، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد 510، ابريل 2013، ص199.

([51]) American Chamber of Commerce in Egypt ,Business studies & Analysis Center-BSAC, March 2020, Impacts of COVID-19 Pandemic on Egypt's Economy, Research Note,p1.

([52]) A World Bank Group Flagship Report, global Economic prospects June2020.p17.

([53]) د/ لمياء محمد المغربي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على مصر (الأسباب الرئيسية-التداعيات الاقتصادية-استراتيجيات المواجهة)، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، ابريل 2011، العدد 502، ص156.

مؤسسة لرعاية العاطلين عن العمل نتيجة الأزمة، وإصدار قوانين تمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات. بالإضافة إلى إصدار قانون الإصلاح الصناعي وقانون آخر لتحقيق الاستقرار في قطاع الزراعة ([54]).

أما بالنسبة للحزم المالية التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا تعبر الأكبر في تاريخها لدعم الأفراد وقطاع الأعمال في مواجهة التباطؤ الاقتصادي الناتج عن تفشي كورونا بقيمة 2.3 تريليون دولار ما يعادل 11% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقدمت الحكومة الفرنسية حزمة مالية بقيمة 45 مليار يورو (2 % من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم سيولة الاقتصاد، ومبلغ 312 مليار يورو (حوالي 14 % من الناتج المحلي الإجمالي) كضمانات للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص بهدف تبسيط وتعزيز التأمين الصحي للمرضي ومقدمي الرعاية لهم، وزيادة الانفاق علي الإمدادات الطبية، ودعم السيولة من خلال تأجيل مدفوعات الضمان الاجتماعي والضرائب علي الشركات، والدعم النقدي المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ([55]).

وقامت المملكة المتحدة عن طريق البنك المركزي البريطاني بضخ سيولة ضخمة في نظامه المالي خلال العامين 2008و 2009 وأبقي على فائدة 0.5 % خلال العام 2009. وهذا أدني مستوي فائدة منذ تأسيس البنك عام 1694 وأعلنت بريطانيا خطة إنقاذ مالي بقيمة تقدر بحوالي 690 مليار دولار بهدف دعم رأسمال المصارف.

وقامت الحكومة البريطانية بضمان الاقتراض المشترك بين المصارف ودعم سيولة المصارف واعتمدت الخطة بشكل كبير علي تخفيضات ضريبية كبيرة وضخ سيولة كبيرة في الجهاز المصرفي بقيمة 200 مليار جنية إسترليني (بنسبة 14% من الناتج المحلي الإجمالي) كما خفض البنك البريطاني سعر الفائدة 1.5 % لحفز الاقتصاد ([56]).

---

[54]) الكساد الكبير .. أشهر أزمة اقتصادية في القرن العشرين ولدت من أثر الحروب (29 أكتوبر 2019) – اليوم السابع، تم الاطلاع في 2020/5/20. متاح على رابط:
https://www.youm7.com/story/2019/10/29/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B3%D

[55]) د/ الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد علي الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابريل 2020، ص17-18.

[56]) د/ سهيلة مقابلة، محمود هيلات، دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية بعض التجارات الدولية مع التركيز على الأردن، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد الأول يناير 2018، ص 121-122.

وقدمت الحكومة البريطانية لمواجهة تداعيات كورونا ما قيمته 30 مليار جنيه إسترليني (33 مليار يورو)، من بينها تخفيض الضريبة على القيمة المضافة لبعض القطاعات وإعانات لتجديد المباني ومساعدات لتوظيف الشباب ([57]).

واختلفت طريقة مواجهة الدول لتداعيات أزمة فيروس كورونا وخاصة مع ظهور هذا الفيروس في دولة الصين التي تحتل مكانة اقتصادية مرموقة في الاقتصاد العالمي، وانتشار المرض لأكبر الاقتصادات وأكثرها تأثيراً على نمو الاقتصاد العالمي ([58]).

ومن هنا يجب على الدول أن تتدخل وتساند قطاعاتها الاقتصادية والخدمية المختلفة من أجل تخفيف حدة هذه الأزمة مثل القيام بعملية تحفيز مالي واسعة النطاق للحيلولة دون انخفاض أكبر في مستوى الثقة بمؤسسات الدولة، وزيادة الطلب الكلي، ودعم الإنتاج وتنشيط السوق، وتجنب حدوث هبوط اقتصادي أعمق.

الفرع الثاني

دور المؤسسات الدولية في احتواء تداعيات أزمة كورونا

قامت المؤسسات الدولية بالعديد من الإجراءات لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا ولتجنب الدخول في كساد اقتصادي، قامت المؤسسات الدولية بمد يد المساعدة للاقتصاد المحلي والعالمي على امتصاص تبعات فيروس كورونا. وأعلن صندوق النقد والبنك الدوليين عن إتاحة تمويلات عاجلة للدول الأعضاء للحد من تبعات كورونا على اقتصاداتها، كما أعلنت عشرات الدول تمويلات ومساعدات لمواطنيها لمواجهة توقف النشاط الاقتصادي جراء كورونا ([59]). ومن أهم الجهات الدولية التي قدمت مساعدات لمساندة الدول لاحتواء تداعيات أزمة كورونا:

(1) دور صندوق النقد الدولي:

[57]) بريطانيا تعلن عن خطة إنعاش اقتصادي بقيمة 30 مليار جنيه إسترليني لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا، (2020/07/08)، تم الاطلاع في 2021/3/4، متاح علي رابط:
https://www.france24.com/ar/20200708- D9%83%D9%88%D8%B1%

[58]) راجع: د/ الوليد أحمد طلحة، الداعيات الاقتصادية لفيروس كرونا المستجد على الدول العربية، مرجع سابق، ص8.

[59]) كورونا يدفع العالم إلى ركود اقتصادي.. فما الفرق بين الركود والكساد (29 مارس 2020)، مرجع سابق.

قام صندوق النقد الدولي بتخصيص 50 مليار دولار كمساعدات للبلدان النامية، لتوجيهها نحو التمويل الطارئ، ومنح تخفيف عبء الديون لمعظم الاقتصادات الضعيفة والقروض الجديدة ([60]). وذلك في إطار حزمة تدخلات بقيمة تريليون دولار، من بينها والتسهيلات التمويلية الطارئة Rapid-Disbursing Emergency Financing Facilities التي يقدمها لدوله الأعضاء (منخفضة الدخل، والأسواق الناشئة) تشمل تدخلات بواقع 10 مليار دولار كقروض بفائدة صفرية للدول الأشد فقراً من خلال تسهيل الائتمان السريع (The Rapid Credit Facility) ([61]). ويعمل كذلك الصندوق بمد يد المساعدة من خلال تقديم المشورة الفنية بشأن السياسات والموارد المالية التي يمكن أن تتبعها الدول في مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة، وذلك بعد أن أسفرت عن كارثة نادرة، والموافقة على تخفيف خدمة الديون لـ25 دولة واقراضا سريعا لنحو 20 دولة، كما وافق المجلس التنفيذي للصندوق على إنشاء خط سيولة قصيرة الأجل لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، ويعمل الصندوق علي تجميد خدمة الديون لأفقر دول العالم لمساعدتها في مواجهة أثار أزمة كورونا ([62]). ومع هذا يقدر صندوق النقد الدولي أن الاقتصادات الناشئة ستحتاج إلى 2.5 تريليون دولار أمريكي على الأقل من التمويل وخاصة مع احتياطيات وموارد محلية غير كافية لتلبية هذه الاحتياجات. فلن يكون هناك مصدر تمويل واحد كافٍ لسد فجوة تمويل COVID-19. وسيتطلب الأمر استجابات سياسية منسقة عبر جميع مصادر التمويل من أجل وقف النزيف وتجنب انهيار تمويل التنمية الذي قد يؤدي إلى انتكاسات كبيرة في تقدمنا الجماعي نحو أهداف التنمية المستدامة وعالم أكثر مرونة في مواجهة الصدمات العالمية المستقبلية ([63]).

- **دور البنك الدولي:**

---

[60] American Chamber of Commerce in Egypt ,Business studies & Analysis Center-BSAC, March 2020, Impacts of COVID-19 Pandemic on Egypt's Economy, Research Note,p10.

[61] د/ الوليد أحمد طلحة، الداعيات الاقتصادية لفيروس كرونا المستجد على الدول العربية، مرجع سابق، ص15.

[62] راجع: صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19، (16 ابريل 2020)، تم الاطلاع في 2020/6/5 علي رابط: https://www.imf.org/ar/About/FAQ/imf-response-to-covid-19

[63] Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 24June 2020, Tackling Corona Virus(COVID-19) Contributing to A Global Effort, THE IMPACT OF THE CORONAVIRUS (COVID-19) crisis on Development finance, p11.

يعتبر البنك الدولي موجة أساسي لتعزيز التنمية الاقتصادية في دول العالم، حيث يقوم البنك بتقديم المساعدات للدول الأكثر تضرراً، وحماية القطاعات الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة، والحفاظ على برامج البيئة والحياة الأساسية طويلة الأجل، ودعم القطاع الخاص والذي يعمل على خلق فرص عمل وتقديم التمويل اللازم لها ([64]). وأعلنت مجموعة البنك الدولي في 17 مارس 2020 عن حزمه تمويلية لدعم الدول الأعضاء بقيمة 14 مليار دولار لمواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد، حيث تساهم مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك بتقديم 8 مليارات دولار، منها حوالي 2 مليار دولار عبارة عن تسهيلات تجارية قائمة. بينما ستقدم مؤسسة التنمية الدولية حوالي 1.3 مليار دولار، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير حوالي 2.7 مليار دولار، في حين تساهم محفظة الإقراض الحالية بحوالي 2 مليار دولار. وجدير بالذكر أن التمويل هذا سيستخدم في الاستجابة للطلبات الفورية للدول الأعضاء لتمويل احتياجاتها وأيضاً تقليل الأثار السلبية المحتملة لأزمة فيروس كورونا على الدول ([65]). والإعلان عن حزمة بقيمة 14 مليار دولار أمريكي لمساعدة البلدان المتضررة على تعزيز أنظمة احتواء الأمراض وتشخيصها واستعدادها للعلاج. تلقت مؤسسة التمويل الدولية 8 مليارات دولار أمريكي من إجمالي مجموعة البنك الدولي لدعم الشركات الخاصة ([66]). كما وافق المجلس التنفيذي للبنك في 2 أبريل 2020 على حزمة أخرى من الدعم بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي، كما أبدى البنك الدولي استعداده لمضاعفة حجم الدعم إلى ما يقارب160 مليار دولار أمريكي خلال الخمسة عشر شهراً المقبلة، من أجل مواجهة تداعيات أزمة كورونا على العالم ([67]).

---

[64]) راجع: د/ غادة أنيس البياع، أزمات الرأسمالية العالمية وأثرها على التنمية في أفريقيا، مركز البحوث العربية والافريقية، جامعة القاهرة، مكتبة جزيرة الورد الطبعة الاولي 2014، ص 178.

[65]) د/ الوليد أحمد طلحة، الداعيات الاقتصادية لفيروس كرونا المستجد على الدول العربية، مرجع سابق، ص15.

[66]) American Chamber of Commerce in Egypt ,Business studies & Analysis Center–BSAC, March 2020, Impacts of COVID–19 Pandemic on Egypt's Economy, Research Note,p10.

[67]) IMF (2020), "Policy Responses". 16/6/2020 Available at: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19

اختلفت طريقة مواجهة الدول لتداعيات أزمة فيروس كورونا وخاصة مع ظهور هذا الفيروس في دولة الصين التي تحتل مكانة اقتصادية مرموقة في الاقتصاد العالمي، وانتشار المرض لأكبر الاقتصادات وأكثرها تأثيراً على نمو الاقتصاد العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية ([68]).

وتعد السياسات التي تدير مرحلة مواجهة الأزمة لعودة الانتعاش الاقتصادي أكثر أهمية، من الأزمة نفسها، وفي تحديد الأحوال الاقتصادية والسياسية في المستقبل. وأشار البعض إلى أن مواجهة هذه الأزمة استوجبت زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ([69]). لحماية الوظائف والشركات والتي ستكون معاناتها مع الأزمة كبيرة ولشرائح كبيرة من السكان. فالعديد من الأسر ليس لديهم الموارد اللازمة للتعامل مع عمليات الإغلاق والحجر الصحي اللازمة لاحتواء انتشار الوباء، خاصة من يعملون في الزراعة أو يعملون لحسابهم الخاص أو بأجر، في القطاع غير الرسمي ([70]). وتقترح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي مجموعة من الإجراءات الضريبية المستهدفة منها توسيع الإعفاء الضريبي ليشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) والصناعات الأكثر تضرراً (مثل صناعة السفر والسياحة والضيافة). يمكن أن تشمل تدابير الإعفاء هذه إعفاءات ضريبية على الدخل، وتخفيضات وإعفاءات في الأسعار، وترحيل الخسائر الممتدة أو الحد من مدفوعات الضرائب المسبقة. يمكن للإعفاءات المؤقتة من ضرائب الرواتب أن تساعد في حماية العمالة الرسمية الحالية. يمكن أن تؤدي الإعفاءات الضريبية على الأموال عبر الهاتف المحمول والتحويلات النقدية إلى زيادة الدعم المالي للأفراد ([71]).

ولقيام حكومات بدورها في مواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد ومنها دول مجموعة العشرين، والاتحاد الأوروبي، وبعض الدول الإفريقية، ودول أمريكا اللاتينية. بمجموعة من الحزم المالية من أجل التحفيز المالي وأغلب هذه الحزم المالية التي أعلنتها الدول تم توجيهها إلى تقوية برامج الحماية الاجتماعية، ولدعم الأسر الفقيرة وذوي الدخل

---

[68]) راجع: د/ الوليد أحمد طلحة، الداعيات الاقتصادية لفيروس كرونا المستجد على الدول العربية، مرجع سابق، ص8.

[69]) د/ عثمان محمد عثمان، وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، سلسلة أوراق الأزمة مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا، الإصدار (1)، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، ابريل 2020، ص13.

[70]) world bank – April 12, 2020,The Economy in the Time of Covid-19, semiannual report of the Latin America and Caribbean Region,p43.

[71]) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 24June 2020, Tackling Corona Virus(COVID-19) Contributing to A Global Effort, op cit, p11.

المحدود، وعلى سبيل المثال قدمت الحكومة الفرنسية بحزمة مالية بقيمة 45 مليار يورو أي ما يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي لدعم سيولة الاقتصاد. ورصدت الأرجنتين حوالي 1.2 في المائة من ناتجها الإجمالي لزيادة الإنفاق على قطاع الصحة، ودعم الأسر الفقيرة والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى دعم القطاعات المتضررة من الأزمة ([72]). وأعلنت الحكومة في الكاميرون عن حزمة مالية بلغت 11 مليون دولار أي ما يعادل 0.1 في المائة من الناتج المحلي عبر البرنامج الإسعافي الطارئ الذي أعلنته السلطات الكاميرونية ([73]). وخصصت الاقتصادات الأوروبية حزمة محفز مالي تفوق ما تم تنفيذه خلال الأزمة العالمية 2008([74]).

وتتبني الحكومات العربية مجموعة من السياسات الاقتصادية لحفز مستويات الطلب الكلي باعتماد حزم تحفيزية قدرت قيمتها بنحو 180 مليار دولار أمريكي (بما يعادل 9.5 في المائة من الناتج العربي الإجمالي). كما لجأت بعض الدول العربية إلى إنشاء صناديق تمويلية تساهم فيها المصارف التجارية، والقطاع الخاص، بينما لجأت دول أخرى لإنشاء صناديق تكافلية، تتلقى من خلالها التبرعات من مواطنيها في الداخل والخارج ([75]). وأعلنت دولة الإمارات عن حزمة دعم اقتصادي بقيمة 34.4 مليار دولار، بينما بلغت قيمة حزمة الدعم في المملكة العربية السعودية نحو 32 مليار دولار. وفي الوقت ذاته، ستؤدي متطلبات الإنفاق إلى زيادة العجز في الميزانية. ومن المتوقع أيضًا أن ينخفض النمو في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 0.6% فقط في عام 2020 ([76]). وقد لجأت غالبية حكومات العالم إلى أدوات السياسية النقدية المختلفة حيث لجأ البعض إلى أسعار الفائدة وتوظيف عمليات السوق المفتوحة، في حين لجأ البعض الآخر إلى استخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لزيادة قدرة المصارف الجارية على منح التمويل. وخاصة

([72]) IMF (2020), "Policy Responses". 16/6/2020 Available at: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19

([73]) د/ الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية، مرجع سابق، ص18-20.

([74]) د/ عثمان محمد عثمان، وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، سلسلة أوراق الأزمة مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا، مرجع سابق، ص11.

([75]) التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية (ابريل 2020) تم الاطلاع في 2020/5/16. على رابط: https://www.findevgateway.org/ar/paper/2020/04/altdayat-alaqtsadyt-

([76]) ما تأثير فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: ركود أم كساد؟ (27 ابريل2020) -مرصد المستقبل، متاح في 2020/5/26 على رابط:
https://mostaqbal.ae/coronavirus-on-the-global-economy-stagnation-or-recession

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الصحي وقطاع الخدمات كالنقل والسياحة وغيرها ([77]). هذا وقد استفادت الحكومات السابقة من الدروس السابقة التي أمكن استخلاصها من أزمة عام 2008عن ضرورة اتباع مناهج منتظمة لتحقيق الاستقرار المالي. فقد اتضح أن القواعد الاحترازية الجزئية التقليدية كانت تركز أكثر من اللازم على فرادى الجهات المالية، فأهملت بذلك النتائج المجمعة غير المتعمدة لتفاعلات الأسواق. ولكن حاليا قامت الدول بمواجهة الأزمة بإنشاء أطر وأجهزة للتنظيم الاحترازي الكلي لضمان استقرار القطاع المالي والحفاظ على صلابته. وعلى صناع القرار الآن التوسع في هذا الفكر النظمي والمؤسسي ليشمل الاقتصاد بأكمله والاستثمار في المشاركة الجماهيرية لدعم الاقتصاد ككل ([78]). ومن سبل المواجهة قيام مؤسسات النقد العربية بالتدخل لحفز الطلب الكلي والتخفيف من أثر صدمة العرض من خلال إجراء تخفيضات في أسعار الفائدة وخفض نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي، إضافة إلى عدد من التدابير الأخرى على صعيد السياستين النقدية والاحترازية الكلية التي ترمي إلى تخفيف الأثر على القطاعات المتضررة والفئات المهمشة من جهتها ([79]).

وقامت البنوك المركزية في بعض هذه الدول ببرامج لتأجيل المدفوعات لدعم المقترضين المتأثرين من فيروس كورونا المستجد. وأصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية والعديد من السلطات الاحترازية الأخرى بيانات توضح كيفية التعامل مع متأخرات المدفوعات في تقييم المخاطر الائتمانية بموجب الأطر المحاسبية المطبقة. وتهدف هذه التدابير إلى حث البنوك على الاستمرار في الإقراض لتجنب حدوث ركود أكبر ([80]).

فعلي سبيل المثال قامت المصارف المركزية العالمية بالعديد من الجهود لمواجهة أزمة كورونا وتداعياتها الاقتصادية ومنها ([81]):

- مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي: حفض معدل سعر الفائدة بواقع نصف نقطة مئوية، وشراء سندات خزانة أمريكية في حدود 500 مليار دولار، وأوراق مالية كضمان لرهونات عقارية في حدود 200 مليار دولار.

---

[77]) د/ الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كرونا المستجد على الدول العربية، مرجع سابق، ص24.

[78]) صندوق النقد الدولي، السياسات الاقتصادية والسياسية والجوائح، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2020، العدد 57 رقم 2، ص50.

[79]) د/ الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كرونا المستجد على الدول العربية، مرجع سابق، ص19-20.

[80]) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، اقتصادنا والعالم، التقرير الأسبوعي، العدد رقم 186، 7 يونيو 2020، بدون ترقم.

[81]) د/ الوليد أحمد طلحة، الداعيات الاقتصادية لفيروس كرونا المستجد على الدول العربية، مرجع سابق، ص19-20.

- قيام بنك كندا المركزي بتخفيض سعر الفائدة النقدية بواقع 0.5 نقطة مئوية.
- قيام بنك الصين الشعبي بجزمة من تحفيزات للمصارف التجارية من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية بما يتراوح بين 0.5 إلي نقطة مئوية مما سمح بتوفير ما يعادل 79 مليار دولار لتحفيز الاقتصاد الوطني.
- قيام بنك النرويج المركزي بخفض سعر فائدة السياسة النقدية بحوالي 0.5 نقطة مئوية مما أدي إلي انخفاض تكاليف الإقراض بالإضافة إلي تقديم تسهيلات ائتمانية عاجلة للقطاع المصرفي لأجل ثلاثة شهور.
- قيام بنك السويد المركزي بضخ أموالاً بلغت قيمتها 51 مليار دولار في القطاع المصرفي لتمكين المصارف السويدية من تقديم التمويل اللازم للشركات المحلية.
- قيام بنك الأرجنتين المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني علي الائتمان المصرفي للأسر الفقيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- قيام البنك المركزي الأوربي باتخاذ منحني مختلف حيث أبقي علي أسعار الفائدة كما هي دون تغيير بضخ أموال من خلال التوسع في شراء السندات الحكومية وشراء سندات القطاع الخاص بقيمة 120 مليار يورو حتي نهاية العام 2020 مما عزز من مستوي السيولة المصرفية لدي البنوك الأوربية. بالإضافة لتقديم حزمة من التسهيلات الائتمانية للمصارف الأوربية من تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي الاقتراض بأسعار فائدة ميسرة ([82]).

المبحث الثاني

تداعيات أزمة كورونا على مصادر النقد الأجنبي في مصر

[82]) صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي " الإصدار الحادي عشر، أبريل 2020، ص3.

تعتمد الدولة المصرية على خمسة قطاعات رئيسة لتوفير النقد الأجنبي وهي تحويلات العاملين بالخارج والصادرات السلعية والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر وعائدات قناة السويس، وهذه القطاعات الخمس يشكلون 30% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 2019/2018 ([83]). وهذه القطاعات الخمسة تأثرت أيضاً بالأزمة المالية العالمية عام 2008 مع تراجع الطلب لدي الشركاء التجاريين لمصر ([84]). وأثرت الأزمة المالية العالمية على النمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي انخفض من 6.8 في المائة في عام 2008 إلى 4.8 في المائة في عام 2009([85]). وبالنسبة لأزمة كورونا قد بلغ نمو الاقتصاد المصري نسبة 3.6 بالمئة ([86]). متجاوزا بذلك توقعات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الاقتصادي مصر إلى 2% في 2020 و2.8% في 2021، مقارنة مع 5.6% في 2019 ([87]). والبنك الدولي توقع استمرار تأثير أزمة كورونا على مصر خلال سنتين ماليتين مع توقع أن يكون التأثير السلبي أشد حدة في عام 2021، وتوقع أن يصل النمو إلي 2.3 % في عام 2022 ([88]). وتشير الأزمات إلى أن اقتصاد مصر يفتقر إلى المرونة لاعتمادها في المقام الأول علي السياحة وتحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس كمصادر خارجية لتوفير العملة. بالإضافة إلي عدم توسع الصادرات غير النفطية بما يتجاوز حدود مصر التقليدية ولا تزال الصادرات

---

[83]) الاقتصاد المصري سيعود للنمو بقوة في 2021 متجاوزا أزمة كورونا –اليوم السابع، (2020/4/12) تم الاطلاع في 2020/5/27. على رابط:
https://www.youm7.com/story/2020/4/12/%D9%85%D8%B3%D8%A6%D9%88%D-

[84]) منى محمد على حسن، الأزمة المالية العالمية الراهنة وآثارها على الاقتصاديات العربية "دراسة مقارنة مع الأزمة الآسيوية"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2013، ص و.

[85]) البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا آخر المستجدات الاقتصادية في المنطقة، (54511)، التعافي من الأزمة، أبريل/ نيسان 2010، ص4.

[86]) بالأرقام.. هكذا صمد الاقتصاد المصري أمام كورونا، (23 نوفمبر 2020) تم الاطلاع في 2021/3/8، متاح علي رابط:
https://www.skynewsarabia.com/business/1395255-

[87]) محمود محي الدين: أثار أزمة كورونا على الاقتصاد المصري ايجابية على المدى المتوسط، (20ابريل 2020) تم الاطلاع في 2020/5/27 رابط:
رابط:https://almalnews.com/%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF

[88]) راجع: البنك الدولي: تأثير «كورونا» على اقتصاد مصر أشد حدة السنة المالية الحالية –جريدة البورصة، (11 نوفمبر 2020)، تم الاطلاع في 2021/1/13، متاح على رابط:
https://alborsaanews.com/2020/11/11/1397718

بأكملها ضعيفة نتيجة ضعف سلاسل القيمة ([89]). وسببت أزمة كورونا حدوث اضطراب كبير في الطلب العالمي وفي القدرة العالمية في جانب العرض ([90]).

ويهدف هذا المبحث إلي بيان تأثر هذه القطاعات الخمسة بالأزمة. مع الاستفادة من الأزمة المالية العالمية لعام 2008، والتي تحمل أوجه تشابه مع الأزمة الحالية. ودراسة واختبار الفرضية الثانية بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتشار فيروس كورونا وبين التداعيات الاقتصادية السلبية على مصادر النقد الأجنبي في مصر. ونوضح ذلك من خلال الآتي:

المطلب الأول: تداعيات أزمة كورونا على القطاع السياحي.

المطلب الثاني: تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين بالخارج.

المطلب الثالث: تداعيات أزمة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الرابع: تداعيات أزمة كورونا على عائدات قناة السويس.

المطلب الخامس: تداعيات أزمة كورونا على الصادرات.

المطلب الأول

[89] MIRETTE F. MABROUK, October 2020,Rethinking Egypt's ,Economy policy (p6.

[90] ECES.25March 2020, Views on the Crisis Projected Impact of the COVID-19 Pandemic on Egypt's (GDP Growth, 2Issue:P2.

تداعيات أزمة كورونا على القطاع السياحي

أصبحت السياحة الدولية جزء من عملية التنمية والتكامل العالميين وأحد العوامل المؤثرة التي يعتمد عليها نمو الاقتصاد، وزيادة قدرة البلاد التنافسية في الأسواق العالمية، وتحسين رفاهية السكان. حيث توظف السياحة أكثر من 250 مليون شخص على مستوي العالم في عام 2020 ([91]). وأوضح صندوق النقد الدولي بأن أكثر القطاعات تضرراً من تفشي فيروس كورونا هو قطاع السياحة ([92]). وأن يكون الانخفاض في السياحة العالمية محسوسًا بشكل خاص في الاقتصادات المعتمدة على السياحة بشكل كبير مثل العديد من الدول النامية. فالسياحة قطاع كثيف العمالة. بالإضافة إلى أن الصادرات السياحية مصدر حيوي للعملة الأجنبية بحيث يؤدي الانخفاض فيها إلى مشاكل في ميزان المدفوعات ([93]). فقطاع السياحة قطاع بالغ الحساسية والتأثير بالأحداث المحلية والعالمية خصوصاً السلبية منها ([94]). فأي أزمة سواء كانت بيئية أو وبائية كما هو الحال في أزمة فيروس كورونا، تؤثر في قطاع السياحة ([95]). ذلك لأن في العادة ما تكون معظم الأنشطة المتعلقة بالسياحة كمالية واختيارية ([96]). وعلى الرغم من جهود العديد من الدول المختلفة للتخفيف من أثر أزمة فيروس كورونا، فإن قطاع السياحة لن يتمكن من التعافي حاليا ([97]). وتشير الأرقام إلى أن تأثير أزمة فيروس كورونا ستكون أكثر حدة من تأثير الانهيار المالي العالمي عام 2008. حيث فقد أكثر من

---

[91]) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 24June 2020, Tackling Corona Virus(COVID-19) Contributing to A Global Effort, THE IMPACT OF THE CORONAVIRUS (COVID-19) crisis on Development finance, p8.

[92]) د/ فادية محمد عبد السلام، تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين الصريين بالخارج، مرجع سابق، ص9.

[93]) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 24June 2020, Tackling Corona Virus(COVID-19) Contributing to A Global Effort, op, cit, p6.

[94]) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-19 علي الاقتصاد المصري، رأي في أزمة، الجزء الأول، ابريل 2020، ص12.

[95]) د/ سعيد عبد العزيز على عثمان، محمد جابر حسن السيد فراج، تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصري (السيناريوهات المحتملة والحلول المقترحة)، مرجع سابق، ص24.

[96]) راجع: د/ محيا زيتون، أحمد كمال هيبه، مها عبد الحكيم عبد الحميد، آثار الأزمة المالية /الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر، مجلس الوزراء المصري (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، ومنظمة العمل الدولية (مكتب منظمة العمل لشمال افريقيا بالقاهرة)، يناير 2010، ص23.

[97]) د/ سلوى محمد مرسي، زينب محمد الصاوي، تداعيات أزمة كورونا على القطاع السياحي المصري، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار رقم(10)، معهد التخطيط القومي، مصر، مايو 2020، ص1.

نحو 22 مليون شخص وظائفهم بسبب أزمة كورونا في أمريكا مقارنةً مع نحو 8.6 مليون شخص في أثناء الأزمة المالية العالمية عام 2008. ([98]). وقد أدى انخفاض أعداد السياح الدوليين إلى خسارة في عائدات التصدير من السياحة الدولية قدرها 935 مليار دولار، أي أكثر من 10 أضعاف خسارة السياحة في عام 2009 تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية. ([99]).

فانتشار الفيروس أدي إلي خفض الإيرادات لكافة الشركات السياحة حول العالم ([100]). وقدرت منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية (UN-WTO) أن انخفاض خسائر قطاع السياحة يتراوح بين 30 إلي 50 مليار دولار في إيرادات السياحة الدولية ([101]). ويظهر الشكل التالي تأثير فيروس كورونا على السياحة مقارنة بالعديد من الأزمات وخاصة الأزمة المالية العالمية 2008

شكل رقم (1)

عدد السياح الوافدين عالمياً-توقعات 2020

[98]) ما تأثير فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: ركود أم كساد؟ (27 ابريل2020) -مرصد المستقبل، متاح في 2020/5/26 على رابط:
https://mostaqbal.ae/coronavirus-on-the-global-economy-stagnation-or-recession

[99]) CNN بالعربية، كورونا يخفض عدد المسافرين بأكثر من 70٪..والسياحة بمستويات 1990 (الاثنين، 21 ديسمبر / كانون الأول 2020)، تم الاطلاع في 2021/1/12،متاح علي رابط:
https://arabic.cnn.com/business/article/2020/12/21/unwto-international-arrivals-2020-coronavirus

[100]) راجع: د/ الوليد أحمد طلحة، الداعيات الاقتصادية لفيروس كرونا المستجد على الدول العربية، مرجع سابق، ص10.

[101]) مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد، مقتطفات تنموية عدد خاص، 11 مارس 2020، ص12.

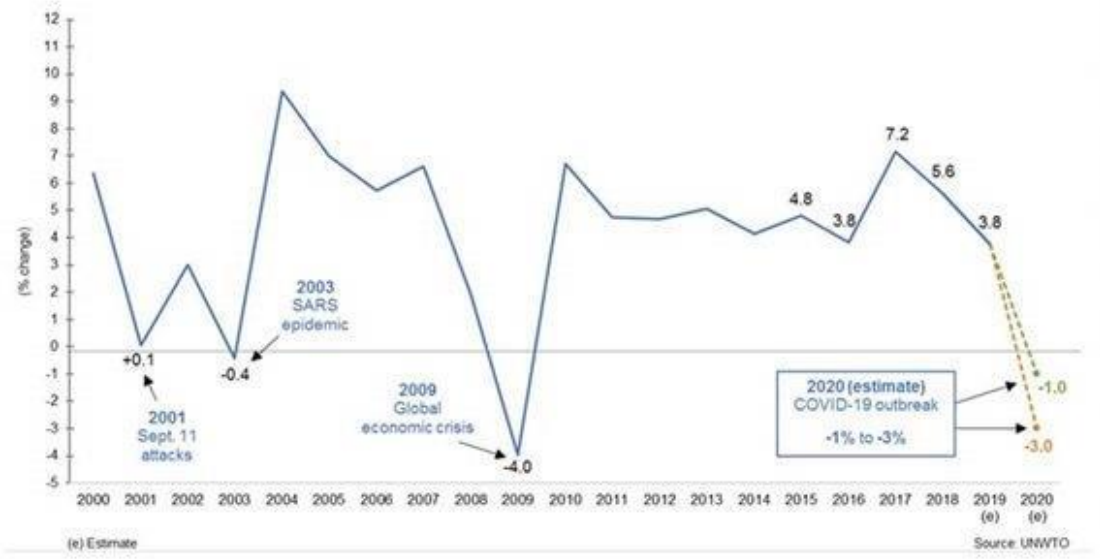

The World Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer -Special focus on the Impact of COVID-19, May 2020, P17.

يتضح من الشكل السابق انخفاض معدل تغير السياحة بسبب العديد من الأزمات وخاصة مع الأزمة المالية العالمية 2008حتى وصل إلى (−4.0%) بينما يتوقع أن تصل نسبة الانخفاض بسبب فيروس كورونا إلى (−3.0%) مما يدل على أن وباء فيروس كورونا قارب تأثير الأزمة المالية العالمية على السياحة علي الرغم من كون الازمة مازالت في بدايتها، الأمر الذي يستلزم دراسته كما يلي.

فأزمة كورونا طبقا لمنظمة السياحة العالمية تتسبب في الاطاحة بحوالي 50 مليون وظيفة سياحية حول العالم مع بداية شهر مارس ([102]).

وبالنسبة لقطاع السياحة في الدولة المصرية والذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية لقدرته على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وبسبب تداخل وتشابك السياحة مع العديد من الصناعات والقطاعات الأخرى، فالسياحة لديها القدرة على خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة رسمية وغير رسمية. ([103]). فالسياحة في مصر تحتل المركز الثاني

[102]) د/سلوى محمد مرسي، زينب محمد الصاوي، تداعيات أزمة كورونا على القطاع السياحي المصري، مرجع سابق، ص6−7.

[103]) د/ سلوى محمد مرسي، زينب محمد الصاوي، تداعيات أزمة كورونا علي القطاع السياحي المصري، مرجع سابق، ص12.

للدخل القومي من العملة الأجنبية ([104]). وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 12% عام 2019، وفي خلق فرص عمل قدرت بحوالي 3 مليون عامل وهو ما يمثل حوالي 10% من إجمالي قوة العمل في مصر ([105]). وقد تم الإعلان عن تأثر قطاع السياحة في مصر بانخفاض بنسبة 70: 80% في الحجوزات الجديدة للدولة المصرية من شهر مارس 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ([106]). ولإيضاح مدي تأثر قطاع السياحة بأزمة كورونا نوضح تأثير الأزمة المالية العالمية أولاً على السياحة للدلالة على مدي تأثير أزمة فيروس كورونا على السياحة:

أولاً: تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصري:

سجل قطاع السياحة المصري في ديسمبر عام 2008 انخفاضا حاداً في عدد السائحين بنسبة بلغت حوالي ١٦ %، وذلك مقارنة بنفس الشهر في عام ٢٠٠٧ وحيث تقلص معدل النمو بقطاع السياحة حوالي ٣% في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، وإلى ١% في النصف الأخير من نفس العام ([107]). وانخفضت إيرادات السياحة بسبب تداعيات الأزمة العالمية 2008 خلال عام 2009 بأكثر من 2 مليار دولار ([108]). حيث شهد الربع الثالث من العام المالي 2008/2007 (يناير –مارس) أعلى معدل للتراجع (– ١٧,٢ ٪) لعائدات السياحة، وإن تقلص هذا التراجع في الربع الأخير (ابريل – يونيو) من نفس العام ليصل إلي (–1.6 %) ([109]).

والجدول التالي يوضح تطور الايرادات السياحية في مصر الفترة من 2006–2011

---

[104]) د/ أحمد زكر الله، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصري، تقارير اقتصادية، المعهد المصري للدراسات،13 مارس 2020، ص5.

[105]) American Chamber of Commerce in Egypt ,Business studies & Analysis Center–BSAC, March 2020, Impacts of COVID–19 Pandemic on Egypt's Economy, Research Note,p6.

[106]) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد–19 علي الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص12.

[107]) راجع: د/ سعيد عبد العزيز على عثمان، محمد جابر حسن السيد فراج، تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصري (السيناريوهات المحتملة والحلول المقترحة، مرجع سابق، ص5–25.

[108]) إيمان محمود عبد اللطيف، الازمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، جامعة سانت كليمنتس العالمية العراق، قسم الاقتصاد العام، رسالة دكتوراه، 2011/1432، ص136.

[109]) د/ محيا زيتون، أحمد كمال هيبه، مها عبد الحكيم عبد الحميد، أثار الأزمة المالية/الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر، مرجع سابق، ص30.

جدول رقم (1)

الايرادات السياحية في مصر الفترة من(2006-2011)

السنوات	الإيرادات السياحية (بالمليار دولار)	نسبة التغير (الزيادة/ التراجع) %	الاحتياطي النقدي بالدولار (بدون الذهب)	نسبة الإيرادات من الاحتياطي النقدي %	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي%
2007/2006	7.6	-	30.19	25.2	130.44	5.8
2008/2007	10.8	42.1	32.22	33.5	162.82	6.6
2009/2008	10.5	2.7-	32.25	32.6	189.15	5.5
2010/2009	12.5	19.0	33.61	37.2	218.98	5.7
2011/2010	8.5	32-	14.92	57.0	235.99	3.6

الجدول من اعداد الباحث بناء بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري. وقاعدة بيانات البنك الدولي.

ملحوظة: نسبة التغير (الزيادة/ التراجع) = الفرق بين (السنة الحالية–السنة السابقة) ÷ السنة السابقة × 100.

ويتضح من الجدول تأثر قطاع السياحة بالأزمة المالية العالمية فقد انخفضت الإيرادات بنسبة تراجع وصلت إلى 2.7% مما يدل على تأثر قطاع السياحة بأحداث الأزمة المالية العالمية نهاية عام 2008. وكذلك انخفضت نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي من6.6 % إلي5.5 % وانخفضت نسبة مشاركتها في الاحتياطي النقدي من 33.5 إلي 32.6%.

ثانيا: تداعيات أزمة كورونا على قطاع السياحة المصري:

شهد قطاع السياحة في مصر خلال النصف الأول من العام المالي 2019/2018 ارتفاعا ملحوظاً في عدد السائحين الوافدين بمعدل 33.2 % مقارنة بالفترة المناظرة من السنة المالية السابقة 2018/2017، ليبلغ نحو ٦,٣ مليون سائح ([110]). وساهمت عائدات السياحة في الاقتصاد المصري بحوالي 13 مليار دولار أي 4.2٪ من الناتج

[110]) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد التاسع والخمسون–العدد الثاني، 2019/2018، ص11.

المحلي الإجمالي عام 2019/2018 ([111]). ويرجع السبب في نمو قطاع السياحة عام 2019/2018 إلى العديد من الأسباب منها تجهيز العديد من الفنادق، والاستقرار الأمني، والاهتمام بالبنية التحية، والاهتمام بالأماكن السياحية التاريخية وتسويقها بشكل جيد ([112]). ومع بدء انتشار COVID-19 في أوروبا، تراجعت السياحة بشكل حاد في مصر واستمر هذا الوضع في التدهور خاصة مع تقييد السفر الدولي في جميع أنحاء العالم ([113]) والإغلاق الجزئي المقترن بالظروف الخارجية غير المواتية للحد من انتشار المرض مما أثر علي النشاط الاقتصادي وخاصة عائدات السياحة، جنبًا إلى جنب مع التدابير الاحترازية المحلية ([114]).

فبدأت تظهر التداعيات السلبية في نهاية شهر فبراير 2020 على مؤشرات السياحة المصرية، حيث تراجعت الأعداد والايرادات لتسجل -6% و-23% على التوالي. وازدادت حدة الانخفاض في شهر مارس لتسجل تراجعاً بنسبة -63% في الأعداد و-36% في الإيرادات، وذلك أدي إلي تراجع مؤشرات الربع الأول لعام 2020 بنسبة -19% في أعداد السائحين. ونسبة -11% في الإيرادات وهذا يمثل خسائر تقدر بحوالي 295 مليون دولار مقارنة بذات الفترة في عام 2019. ([115]). وأوضح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن هناك ضرر جسيم لحق بقطاع السياحة من حيث أعداد السائحين حيث انخفضت من 0.9 مليون سائح في فبراير 2020 إلى 0.0 مليون سائح في إبريل

---

[111]) Clemens Breisinger, Abla Abdelatif, Mariam Raouf, and Manfred Wiebelt, March 2020, COVID-19 and the Egyptian economy Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances, Middle East and North Africa, regional program policy note4,p3

[112]) د/ سلوى محمد مرسي، زينب محمد الصاوي، تداعيات أزمة كورونا على القطاع السياحي المصري، مرجع سابق، ص11.

[113]) Clemens Breisinger, Abla Abdelatif, Mariam Raouf, and Manfred Wiebelt, March 2020, COVID-19 and the Egyptian economy Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances, op.cit,p3.

[114]) Clemens Breisinger, Mariam Raouf, Manfred Wiebelt, Ahmed Kamaly, and Mouchera Karara, JUNE 2020, Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households, Middle East and North Africa, regional program policy note,p3.

[115]) د/ سالي محمد فريد، تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، الإصدار رقم (17)، ص15.

2020 بنسبة انخفاض 100% ([116]). ولبيان تأثير أزمة كورونا الايرادات السياحية يوضحها الجدول التالي خلال الفترة من 2011-2020.

جدول رقم (2)

ايرادات السياحة في مصر الفترة من(2011-2020)

السنوات	الإيرادات السياحية (بالمليار دولار)	نسبة التغير (الزيادة /التراجع) %	الاحتياطي النقدي بالمليار دولار (بدون الذهب)	نسبة الإيرادات من الاحتياطي النقدي %	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الاجمالي %
2012/2011	9.9	16.4	11.63	85.1	279.12	3.5
2013/2012	6	39.3-	13.61	44.1	288.43	2.0
2014/2013	7.3	21.6	11.99	60.9	305.60	2.3
2015/2014	6.1	16.4-	13.28	45.9	329.37	1.8
2016/2015	2.5	59.0-	20.86	11.9	332.44	0.7
2017/2016	7.8	212	33.21	23.4	235.73	3.3
2018/2017	11.6	48.7	36.61	31.7	249.71	4.6
2019/2018	13.03	12.3	40.69	32.0	303.09	4.2
2020/2019	10.7	17.8-	36.11	29.6	361.9	2.9

الجدول من اعداد الباحث بناء بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري، والبنك المركزي المصري، وقاعدة بيانات البنك الدولي، ود/ سلوى محمد مرسي، زينب محمد الصاوي، تداعيات أزمة كورونا على القطاع السياحي المصري، مرجع سابق، ص3.

ويتضح من الجدول السابق تأثر عائدات السياحة خلال فترة أزمة كورونا بشكل يفوق تأثرها من الأزمة العالمية فقد انخفضت الإيرادات بمقدار 2.33 مليار دولار عام 2020/2019، وبنسبة تراجع17.8%، أما في الأزمة العالمية وصلت نسبة الانخفاض إلي 2.7%. وكذلك مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3 % عام

[116]) كيف أثر فيروس كورونا على الاقتصاد المصري؟ – واية عربي، 25 نوفمبر 2020، تم الاطلاع في 2020/12/3، موقع:
https://waya.media/arabi/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%AB%D8%B1

2020/2019علي الرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك انخفاض نسبة الإيرادات للاحتياطي النقدي من 32.0 %عام 2019/2018إلي 29.6 %عام 2020/2019.

والشكل التالي يوضح الايرادات السياحية بالاعتماد علي بيانات الجدولين السابقين:

شكل رقم (2)

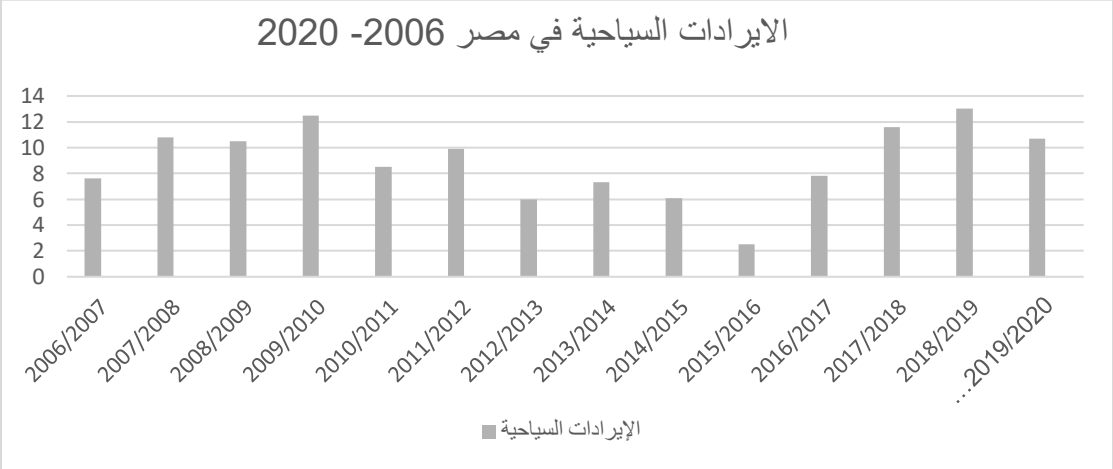

الشكل من اعداد الباحث بناء على بيانات الجدولين السابقين.

المطلب الثاني

تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين بالخارج

تعتبر تحويلات العاملين المصريين في الخارج من أهم مصادر النقد الأجنبي للدولة المصرية حيث احتلت مصر المرتبة الخامسة عالمياً في قيمة الأموال المحولة من مواطنيها خلال عام 2019، حيث بلغت هذه الأموال ما يزيد عن

26 مليار دولار، وبذلك فإن تحويلات العاملين بالخارج تشكل ما يعادل 8.6 % من نسبة الناتج المحلي الإجمالي عام2019 ([117]).

ووفقا لبيانات البنك الدولي، تعد مصر من أكبر الدول مستقبلة لتحويلات العاملين بالخارج بعد الهند 82.2 مليار دولار والصين 70 مليار دولار والمكسيك 38.7 مليار دولار والفلبين 34 مليار دولار ([118]). وتصدرت مصر مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث تدفق التحويلات إلي الداخل، حيث حصلت مصر علي ما قيمته 26.8 مليار دولار تلتها لبنان والمغرب والأردن واليمن بـ 7.5، 3.8،4.5،6.7 مليار دولار علي الترتيب عام 2019. وهذه التدفقات مثلت ما نسبته 8.6 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019 مقابل 12.7%، 5.9%، 10.22%، 12.62 % لباقي الدول على الترتيب ([119]).

وتمثل أزمة فيروس كورونا المستجد تهديداً أكبر بالنسبة للبلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الدخل الأجنبي من تحويلات العاملين بالخارج. كما سيتراجع حجم المساعدات المقدمة لها من البلدان المانحة التي تكافح الأزمة بدورها. ([120]). وفي دراسة أجرها المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) بتقييم التأثير المحتمل لـ COVID-19 بناء على حجم تأثير تفشي المرض على الاقتصاد في أن يؤدي انخفاض التحويلات المالية إلى زيادة البطالة في مصر. ومعدلات التضخم وكذلك انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020/2019 ([121]). وأوضحت إحدى دراسات البنك الدولي أن التحويلات المالية ستنهار خاصة مع توقف النشاط الاقتصادي في البلدان المضيفة. وتضرر العاملين في مجالات عدة ([122]). ومن المتوقع أن يكون تأثير فيروس كورونا المستجد COVID-19 فوريًا

---

[117]) د/ أحمد زكر الله، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصري، تقارير اقتصادية، المعهد المصري للدراسات،13 مارس 2020، ص4.

[118]) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص15

[119]) د/ فادية محمد عبد السلام، تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين الصريين بالخارج، مرجع سابق، ص7.

[120]) صندوق النقد الدولي، السياسات الاقتصادية والسياسية والجوائح، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2020، العدد 57 رقم 2، ص18.

[121]) American Chamber of Commerce in Egypt ,Business studies & Analysis Center-BSAC, March 2020, Impacts of COVID-19 Pandemic on Egypt's Economy, op,cit,p4.

[122]) world bank – April 12, 2020,The Economy in the Time of Covid-19, semiannual report of the Latin America and Caribbean Region,p43.

وأقوى من الانخفاض السنوي الذي بلغ 7٪ في عام 2009. والسبب الرئيسي لهذا التأثير هو أن البلدان المرسلة تعاني من صدمات اقتصادية غير مسبوقة تُترجم إلى انخفاض دخول الأفراد الذين يقومون بالتحويل. فعلي سبيل المثال فقدت الولايات المتحدة في غضون أربعة أسابيع فقط منذ منتصف مارس 2020 ما يعادل عدد الوظائف التي تم إنشاؤها منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008. ويتوقع البنك الدولي تقلص التحويلات إلى الاقتصادات النامية بنسبة 20٪ في عام 2020 مقارنة بعام 2019 ([123]). وهي نسبة مرتفعة بنحو أربع مرات عن مستوياتها إبان الأزمة المالية العالمية في 2009 ([124]). فأزمة كورونا تسببت في ضربة قاسية لتدفقات التحويلات. فالعاملون المهاجرون الذين يفقدون وظائفهم سيرسلون تحويلات أقل إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية، كما ستفقد البلدان المتلقية مصدراً مهما للدخل والإيرادات الضريبية ([125]). وخاصة عندما توقعت منظمة العمل الدولية ارتفاع متوقع في أعداد العاطلين عن العمل والتي بلغت بنهاية عام 2019 نحو 188مليون ([126]). والتي قد قدرت أيضا في نهاية عام 2009 بنحو 50 مليون عاطل، وتراجع دخول الفقراء بسبب الأزمة العالمية، وبقاء أسعار السلع مرتفعة، وزيادة أعداد الأشخاص الموجودين تحت خط الفقر في العالم بمعدل 11% بنهاية عام 2009 ([127]). وهذا وقد تأثرت تحويلات العاملين بالخارج بالأزمة الاقتصادية العالمية حيث انخفضت التحويلات من 8.377 مليار دولار عام 2008/2007 إلى 7.623 مليار دولار عام 2009/2008 بنسبة تراجع 9-10%. حيث يتم الرجوع إلى ما حدث وقت الأزمة المالية العالمية 2009/2008 لتقييم التقديرات المستقبلية على الرغم من اختلاف طبيعة الأزمة لكنها تمثل مرجعية في التحليل التي ومع اختلاف طبيعة الأزمة وقلة حدتها مقارنة بالأزمة الحالية ([128]). وتشير التقديرات إلى أن الأسر الريفية الفقيرة تخسر ما بين

---

[123]) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 24June 2020, Tackling Corona Virus(COVID-19) Contributing to A Global Effort, THE IMPACT OF THE CORONAVIRUS (COVID-19) crisis on Development finance, p8.

[124]) العمالة العائدة" تنزع فتيل قنبلة البطالة في مصر، الجمعة 12 يونيو 2020، تم الاطلاع في 2020/9/10، متاح على رابط: https://www.independentarabia.com/node/126561/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8

[125]) صندوق النقد الدولي، السياسات الاقتصادية والسياسية والجوائح، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2020، العدد 57 رقم 2، ص17.

[126]) صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي " الإصدار الحادي عشر، أبريل 2020، ص5.

[127]) راجع: د/ غادة أنيس البياع، أزمات الرأسمالية العالمية وأثرها على التنمية في أفريقيا، مركز البحوث العربية والافريقية، جامعة القاهرة، مكتبة جزيرة الورد الطبعة الاولي 2014، ص97.

[128]) راجع: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص16.

104 و 130 جنيهًا مصريًا للفرد شهريًا، أو ما بين 11.5 و 14.4 في المائة من متوسط دخل هذه الأسر، في حين أن الأسر الفقيرة في المناطق الحضرية ستشهد دخولها انخفاض إلى حد ما بنسبة تتراوح بين 80 و 94 جنيهًا مصريًا للفرد في الشهر، أو ما بين 9.7 و 11.5 في المائة من متوسط الدخل ([129]).

وبالنسبة للدولة المصرية توقع البنك الدولي تراجع تحويلات المصريين العاملين في الخارج بنسبة 21.5 % خلال 2020، والتي جاء معظمها من العاملين بدول الخليج، بسبب تأثرها بأزمة كورونا وتداعياتها، وانخفاض سعر النفط في دول مجلس التعاون الخليجي ([130]). وأضاف أن من أسباب انخفاض التحويلات أيضا إلى منطقة الشرق والأوسط وشمال افريقيا ارتفاع تكاليف التحويلات، فتكلفة إرسال الأموال من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلي مصر ما بين3 إلي 5% ([131]).

ولبيان تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين بالخارج ومدي شدتها نوضح أولاً تأثير الأزمة المالية العالمية 2008، على النحو التالي:

أولاً: تداعيات الأزمة المالية العالمية على تحويلات العاملين بالخارج:

يوضح الجدول التالي تحويلات العاملين المصريين بالخارج المدة من 2008/2007 حتى 2011/2010.

جدول رقم (3)

تحويلات العاملين المصريين بالخارج الفترة من(2007-2011)

السنة	القيمة بالمليار دولار	نسبة التغير (الزيادة/التراجع) %	نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة

[129]) Clemens Breisinger, Abla Abdelatif, Mariam Raouf, and Manfred Wiebelt, March 2020, COVID-19 and the Egyptian economy Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances, Middle East and North Africa, regional program policy note4,p4.

[130]) من بلاد النفط.. عائدون على باب الله، 15 يوليو2020، تم الاطلاع في 2020/9/10، متاح علي رابط: https://masr.masr360.net/%d8%a3%d8%ae%d8%a8%d8%a7%d8%b1/%d9%85%8

[131]) د/ فادية محمد عبد السلام، تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين الصريين بالخارج، مرجع سابق، ص5.

				التحويلات من الاحتياطي النقدي بالدولار%
2008/2007	8.38	-	5.15	26.0
2009/2008	7.62	9.0-	4.02	23.6
2010/2009	9.75	27.9	4.45	29.0
2011/2010	12.59	29.1	5.33	84.3

الجدول من اعداد الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

يتضح من الجدول السابق انخفاض تحويلات المصريين بالخارج من 8.38 مليار دولار عام 2008/2007إلي 7.62 مليار دولار عام 2009/2008 بنسبة 9.0 % وكذلك انخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 5.15% إلى 4.02%، وكذلك نسبة انخفاض مساهمتها في الاحتياطي النقدي من 26% إلى 23.6%.

ثانيا: تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين بالخارج:

يتضح بيان تداعيات أزمة كورونا على مصر في انخفاض قيمة تحويلات العاملين بالخارج والتي تستحوذ الدول العربية على ما يقارب 80% منها وعلى رأسها السعودية يليها الدول الأوربية وعلى رأسها إيطاليا ثم الولايات المتحدة الأمريكية ([132]). وإلى جانب ذلك تباطؤ النمو العالمي وانخفاض أسعار النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي والتي بها العديد من العاملين بالخارج، وإلى والركود الاقتصادي المستمر الناجم عن أزمة فيروس كورونا المستجد، وارتفاع تكاليف التحويلات. ([133]). والجدول التالي يوضح تحويلات المصريين بالخارج خلال الفترة من 2011-2020:

[132]) راجع: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد المصري، رأي في أزمة، الجزء الأول، ابريل 2020، ص17-18.

[133]) البنك الدولي يتوقع أكبر تراجع في التحويلات في التاريخ الحديث (22 ابريل 2020)، تم الاطلاع في 2020/5/11، على رابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/04/22/world-bank-predicts-sharpest-decline-of-remittances-in- recent-history -

جدول رقم (4)

تحويلات العاملين المصريين بالخارج الفترة من(2011-2020)

السنة	القيمة بالمليار دولار		نسبة التغير (الزيادة/التراجع) %	نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة التحويلات من الاحتياطي النقدي%
2012/2011	17.97		42.7	6.44	155.0
2013/2012	18.67		3.8	6.47	137.2
2014/2013	18.55		0.6-	6.07	154.7
2015/2014	19.39		4.5	5.88	146.0
2016/2015	17.08		11.9-	5.29	81.9
2017/2016	21.82		27.7	9.25	65.7
2018/2017	26.39		20.9	10.56	72.0
2019/2018	26.15		0.9-	8.63	64.3
النصف الأول 2020/2019	13.7	23.3	10.8-	6.4	64.5
الربع الثالث يناير/ مارس	7.9				

الربع الرابع ابريل / يونيو	1.7				

الجدول من اعداد الباحث بناء علي قاعدة بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع في 2020/7/18 متاح علي رابط:
https://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-rep

يتضح من الجدول تأثر تحويلات العاملين بالخارج بأزمة كورونا بانخفاض من26.15مليار دولار إلي 23.3 مليار دولار بفارق قدرة 2.85 مليار دولار بنسبة تراجع بلغت 10.8 %. وكذلك انخفض مقدار مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من 8.63 % إلي 6.4 %. عام 2020وعلى الرغم من ذلك احتفظت تحويلات المصريين بالخارج تقريبا بذات النسبة عام 2019/2018 وعام 2020/2019 كنسبة من الاحتياطي النقدي مما يدل على الأهمية الكبيرة لتحويلات المصريين بالخارج كنسبة من الاحتياطي النقدي لدي الدولة المصرية ويؤكد علي ذلك البيانات الواردة بالجدولين السابقين.

ومن هنا فأي انخفاض في تحويلات العاملين بالخارج يعني تراجع أحد أهم موارد النقد الأجنبي وحدوث عجز في ميزان المدفوعات والاحتياطي من النقد الأجنبي، وكذلك نقص حصيلة الضرائب علي دخل العاملين بالخارج، وانخفاض إيرادات تصاريح العمل والتأمينات الاجتماعية ([134]). وهكذا شكلت التحويلات المالية للعاملين بالخارج أهمية متزايدة كأحد المصادر الرئيسية للتدفقات المالية الخارجية الواردة للدولة المصرية، حيث تساهم في تدعيم الاحتياطي النقدي الأجنبي للدولة ([135]).

والشكل التالي يوضح مدي تأثر تحويلات المصريين بالخارج بناء على الجدولين السابقين:

شكل رقم (3)

[134]) راجع: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص19.

[135]) تعرف على تطور مساهمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالاقتصاد في 8 سنوات، اليوم السابع، (2020/3/29) تم الاطلاع في 2020/8/22 متاح على رابط:
https://www.youm7.com/story/2020/3/29/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-

الشكل من اعداد الباحث بناء على بيانات الجدولين السابقين.

يتضح من الشكل السابق مدي تأثر تحويلات العاملين خلال عام 2020/2019 وخاصة في الربع الرابع (ابريل – يونيو) وقد وصلت إلى 1.7مليار دولار، وذلك بفارق قارب 3 مليار دولار عما كان مقدر لها في تلك الفترة في الظروف العادية. وبنسبة انخفاض إجمالية عن العام السابق وصلت إلى 10.8%.

المطلب الثالث

تداعيات أزمة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر

أدت أزمة فيروس كورونا المستجد إلى انخفاض النفقات الرأسمالية، وانخفاض أرباح الشركات متعددة الجنسيات، وتوقف الاستثمار الجديد مؤقتًا وكذلك تأخير التوسعات للاستثمارات القائمة ([136]). وتوقعت الأمم المتحدة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تنخفض بين (5%) و(15%) لتصل إلى أدني مستوياتها منذ الأزمة المالية

[136]) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (2020/4/22) أثر فيروس كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر، تم الاطلاع في 2020/8/22، متاح على رابط:
https://covid-19.ecsstudies.com/tag/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa

العالمية عام 2008([137]). أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعت أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 30٪ على الأقل، مع احتمال انخفاض التدفقات إلى الاقتصادات النامية بقوة أكبر بحدوث انخفاض بنسبة 35٪ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ([138]).

ويقدر تقرير الاسكوا أيضاً تراجعاً بمقدار 17.8 مليار دولار بنسبة 45% تقريباً في الدول العربية التي تشهد انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والتي بلغت 31 مليار دولار في عام 2018 مقابل 88.5 مليار دولار عام 2008. يؤجج هذا التراجع الكبير في تدفقات الاستثمار المباشر بشأن القدرة على تمويل المشاريع في المنطقة العربية في مجال الطاقة والبتروكيماويات. ولا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين في شأن الأثار الاقتصادية المحتملة للفيروس على مجموعة الدول العربية حيث يتوقع تباين الصدمات على مستوي الطلب والعرض اعتماداً على مدي قوة الاستهلاك المحلي ومرونة سعر الصرف وعمق سوق النقد الأجنبي ومدي النجاح في التنوع الاقتصادي ([139]).وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، قدر أن صدمة أزمة فيروس كورونا ستؤدي إلى انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى أدنى مستوياتها منذ الأزمة المالية العالمية 2008 ومن المحتمل أن يتقلص بنسبة تصل إلى 35٪ ([140]). وسيكون تأثير فيروس كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر علي البلدان التي انتشر بها الفيروس. بالإضافة إلى تضرر الدول الأخرى بسبب تعطل سلاسل التوريد وتراجع معدلات الاستهلاك ([141]). ومشيرا إلى أن الدول النامية ستكون الأشد معاناة من تداعيات تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر

---

[137]) مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد، مقتطفات تنموية عدد خاص، 11 مارس 2020، ص65.

[138]) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 24June 2020, Tackling Corona Virus(COVID-19) Contributing to A Global Effort, THE IMPACT OF THE CORONAVIRUS (COVID-19) crisis on Development finance, p8.

[139]) د/ فادية محمد عبد السلام، تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين المصريين بالخارج، مرجع سابق، ص12.

[140]) American Chamber of Commerce in Egypt ,Business studies & Analysis Center-BSAC, March 2020, Impacts of COVID-19 Pandemic on Egypt's Economy, Research Note,p1.

[141]) مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد، مقتطفات تنموية عدد خاص، مرجع سابق، ص65.

بسبب اعتمادها على الأموال الأجنبية في التصنيع واستخراج المواد الخام، والذي سيقل خلال عام 2020 عن تريليون دولار وذلك لأول مرة منذ 2005، مقابل 1.54 تريليون دولار في العام الماضي. كما يتوقع التقرير تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتراوح بين 5 و10 % خلال العام المقبل 2021 ([142]). والسبب الرئيسي يرجع إلى استمرار عمليات الإغلاق العالمية الأمر الذي ظل الطلب معه مكبوتًا، كما توقع انخفاض أرباح أكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات على الصعيد العالمي، حيث إن أي انخفاض في أرباح هذه الشركات سيؤدي إلى انخفاض في الأرباح المحتجزة، وبالتالي انخفاض في الأرباح المعاد استثمارها، والتي تمثل 52٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وقد لوحظ ذلك في انسحاب المستثمرين من المشاريع الممولة في البلدان النامية للتقليل من خسائرها. وشهد العالم أكبر انخفاض في الإنفاق الرأسمالي للاستثمار الأجنبي المباشر منذ الركود العالمي في عام 2008 ([143]). وتشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بلغت حوالي 30.8 مليار دولار في عام 2018. واستوعب أكبر خمسة مستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر الأغلبية الساحقة من إجمالي التدفقات الوافدة إلى المنطقة في عام 2018، إذ استحوذت الإمارات العربية المتحدة على النسبة الأكبر، بنسبة 33.7%، تليها مصر بنسبة 22.1%، ثم عمان بنسبة 13.6%، ثم المغرب بنسبة 11.8%، والمملكة العربية السعودية بنسبة 10.4%. ومن المتوقع أن تكون أكثر الدول تضررًا العراق، تليها مصر والسعودية وموريتانيا وتونس. وبغض النظر عن القطاعات التي تعاني أكثر بسبب أزمة فيروس كورونا، فإن انخفاض الاستثمار بهذا الحجم سيكون مكلفًا اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة. ([144]). وسيقتصر الاستثمار في حافظة الأوراق المالية في أدوات الدين الحكومية. للتعويض عن الانخفاض في مصادر الدخل الخارجية. وهذا محفوف بالمخاطر بشكل خاص بالنظر إلى الدرجة العالية من عدم اليقين وانخفاض التحويلات المالية من الدول المصدرة للنفط ([145]). وفقًا

---

[142]) العين الإخبارية – وكالات(2020/6/12)، تقرير يرصد الاستثمار الأجنبي المباشر بالعالم بعد كورونا، تم الاطلاع في 2020/8/22، متاح على رابط:

https://al-ain.com/article/violent-decline-in-foreign-direct-investment

[143]) موقع: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (2020/4/22) أثر فيروس كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق.

[144]) المرجع السابق.

https://covid-19.ecsstudies.com/tag/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa

[145] (MIRETTE F. MABROUK, OCTOBER 2020, RETHINKING EGYPT'S ECONOMYPOLICY, PAPERp6.

للمعهد الدولي للتمويل شكلت أزمة فيروس كورونا خطرًا كبيرًا على وضع الاستثمار الدولي في مصر نظرًا لضعفها أمام تشديد دائم وحاد في شروط التمويل. وقد بلغ هروب رأس المال المصري منذ منتصف فبراير ما بين 2 و2.5 مليار دولار حتى منتصف مارس، وانخفض الطلب على عروض الديون الجديدة، حيث يبحث المستثمرون عن عوائد أعلى وسط مخاوف بشأن تعرض مصر لتفشي COVID-19. ([146]). وفي ضوء ما تعانيه الاقتصاديات المتقدمة من ركود في ظل ظروف عدم التأكد ونقص السيولة وبالتالي تراجع حصيلة مصر من الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها ([147]). وهناك العديد من التداعيات لفيروس كورنا المستجد على القطاعات المختلفة في الدولة المصرية بالإضافة إلى تأثيره على حركة التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر. ولبيان تأثير الأزمتين على الاستثمار الأجنبي المباشر نوضح:

أولاً: تداعيات الأزمة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن من خلال الجدول التالي دراسة صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة المصرية خلال الأزمة المالية العالمية، ذلك على النحو التالي:

جدول رقم (5)

صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفترة من (2005-2010)

(ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية)

السنوات	القيمة (بالمليار دولار)	نسبة التغير (الزيادة/التراجع) %	نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الاستثمار من الاحتياطي النقدي%
2006/2005	10.04	-	9.39	41.0
2007/2006	11.58	15.3	8.83	38.3
2008/2007	9.49	18.0	5.83	29.4

[146] American Chamber of Commerce in Egypt ,Business studies & Analysis Center-BSAC, March 2020, Impacts of COVID-19 Pandemic on Egypt's Economy, Research Note,p5.

[147] منى محمد على حسن، الأزمة المالية العالمية الراهنة وآثارها على الاقتصاديات العربية "دراسة مقارنة مع الأزمة الآسيوية"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2013، ص ز.

2009/2008	6.71	29.2-	3.55	20.8
2010/2009	6.39	4.7-	2.92	19.0

الجدول من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يتضح من الجدول أثر الأزمة المالية العالمية 2008علي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث انخفض قيمتها من 9.49 إلى 6.71 مليار دولار بفارق 2.78. وبنسبة تراجع بلغت 29.2% عام 2009/2008 وكذلك انخفضت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي من 5.83 %إلي 3.55 %، وكذلك نسبة مساهمته في الاحتياطي النقدي الأجنبي من 29.4% إلي 20.8 عام 2009/2008,2008/2007 علي الترتيب.

ثانياً: تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر:

أكد تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والخاص بالاستثمار والمخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن مصر أكثر الأسواق نشاطًا في استثمارات الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في النصف الأول من عام 2020، حتى أصبحت مصر الوجهة الأولي أفريقيًا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والثانية بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ([148]). مما يستلزم معه بحث أثر فيروس كورونا علي الدولة المصرية ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6)

صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفترة من(2011-2020)

(ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية)

السنوات	القيمة (بالمليار دولار)	نسبة التغير (الزيادة/التراجع) %	نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي %	نسبه الاستثمار من الاحتياطي النقدي %
2012/2011	2.80	56.1-	1.0	24.0

[148]) التخطيط: تطبيق برنامج الإصلاح وراء ثقة المؤسسات الدولية في الاقتصاد المصري، (10يوليو2020)، تم الاطلاع في 2020/8/22. متاح علي رابط:
https://www.youm7.com/story/2020/7/10/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D

2013/2012	4.19	49.6	1.45	30.7
2014/2013	4.61	10.0	1.51	38.4
2015/2014	6.92	50.1	2.08	52.1
2016/2015	8.11	17.1	2.44	38.8
2017/2016	7.41	8.6-	3.15	22.3
2018/2017	8.14	9.8	3.24	22.9
2019/2018	9.01	10.6	2.97	22.1
2020/2019	8.1	10.0-	1.37	23.1

الجدول من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يتضح من الجدول السابق تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأزمة كورونا وظهر ذلك في انخفاض الاستثمارات الوافدة للدولة المصرية بمقدار 0.91 مليار دولار عام 2020/2019، بنسبة انخفاض بلغت 10% عن العام السابق 2019/2018. وكذلك انخفضت نسبه الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي من 2.97 %إلى 1.37 % وهي نسبة كبيرة. وعند النظر إلي نسبة الاستثمار الأجنبي إلي الاحتياطي نجد أنها زادت ويرجع السبب في ذلك إلي انخفاض إجمالي الاحتياطي النقدي عام 2020/2019 عن العام السابق2019/2018 مما زاد معه أهمية مساهمته في الاحتياطي النقدي.

والشكل التالي يوضح ما ورد في الجدولين من بيانات

شكل رقم (4)

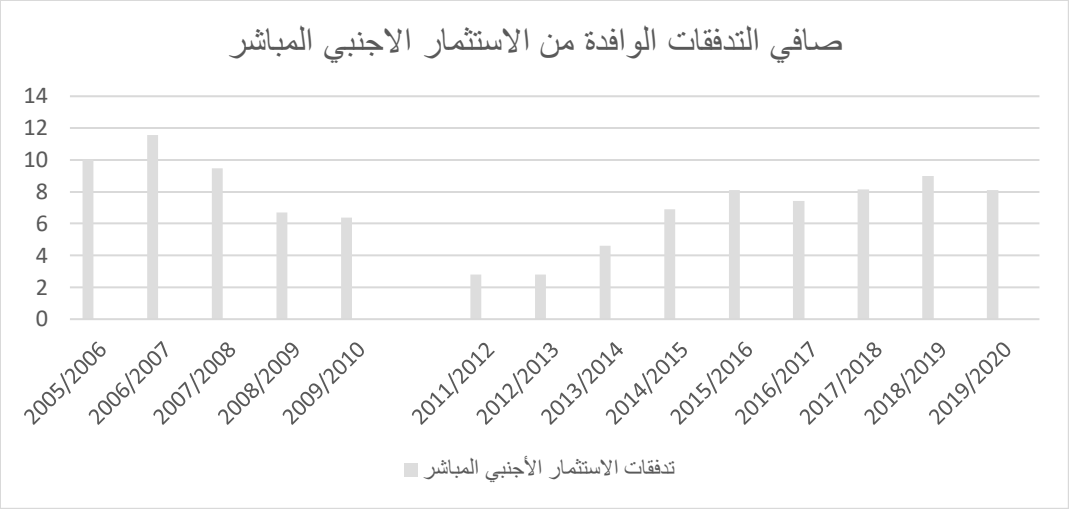

الشكل من اعداد الباحث بناء علي بيانات الجدولين السابقين.

المطلب الرابع

تداعيات أزمة كورونا على الصادرات

أدت أزمة فيروس كورونا إلى اضطراب حركة التجارة وسلاسل التوريد، والتي قد تصل إلي صعوبة توفير بعض مكونات الإنتاج وقطع الغيار، وقد يواجه الموردون صعوبات في التوريد، ومن المتوقع أن يؤدي إلي تباطؤ الطلب العالمي إلي انخفاض الصادرات المصرية. ومن المرجح أن تنخفض الصادرات المصرية بنسبة أكبر من الانخفاض في الواردات فيزداد العجز في الميزان التجاري. وقد أشار تقرير غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة إلي تراجع عائدات

التصدير لمصر بنسبة 25% عام 2020 ([149]). وتتوقع منظمة التجارة العالمية (WTO) أن تنخفض التجارة العالمية بنسبة تصل إلى 32٪ هذا العام بسبب أزمة فيروس كورونا ([150]). ولكي ندرك حجم الأزمة، وخاصة إذا أخذنا فقط الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، فسنجد أنهم يمثلون 60% من العرض والطلب العالميين، و65% من التصنيع العالمي، و41% من الصادرات الصناعية العالمية، هي جزء هام من سلاسل القيمة العالمية، لذا فإن أزماتها ستُنتج عدوى سلسلة التوريد في جميع الدول تقريبا ([151]).

ويمكن بيان تأثير الأزمة على الصادرات المصرية من خلال دراسة الآتي:

أولاً: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية:

واجهت الصادرات المصرية في خلال الأزمة العالمية 2008 تحديا كبيراً في ظل ما يشهده كلاً من اقتصاد أوروبا والاقتصاد الأمريكي من ركود حيث انخفضت الصادرات المصرية إلي تلك الأسواق بمقدار 60 % في السنة المالية 2009/2008 مقارنة مع العام السابق، وتشير البيانات إلى أن العجز التجاري المصري بلغ نحو 23.4 مليار دولار في ذات العام ([152]).

ونوضح من خلال الجدول التالي أثر المالية العالمية علي الصادرات كالآتي:

جدول رقم (7)

صادرات مصر من السلع والخدمات الفترة من (2005-2010)

---

[149]) د/ سالي محمد فريد، تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، مرجع سابق، ص17.

[150]) Nuno Fernandes, April 13, 2020, Version 2.0, Economic effects of coronavirus outbreak (COVID-19) on the world economy,p13. Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3557504

[151]) مركز المستقبل –الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا (25 مارس 2020) تم الاطلاع في 2020/6/14. متاح علي رابط:/https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5423

[152]) إيمان محمود عبد اللطيف، الازمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، مرجع سابق، ص140.

السنوات	الصادرات بالمليار دولار	نسبة التغير (الزيادة /التراجع) %	نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الصادرات من الاحتياطي النقدي %
2006/2005	32.17	-	29.95	131.5
2007/2006	39.46	22.6	30.25	130.7
2008/2007	53.80	36.3	33.04	166.9
2009/2008	47.20	12.2-	24.96	146.3
2010/2009	46.75	0.9-	21.35	139.0

الجدول من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يتضح من الجدول انخفاض وتراجع الصادرات المصرية بنسبة وصلت إلي 12.2 % عام 2009/2008 عن عام 2008/2007 ظهر ذلك بتراجع نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة انخفاض من 33.04 % إلي 24.96%. مما يدل علي التأثير الكبير للأزمة العالمية علي الصادرات المصرية سواء في قيمة الانخفاض أو نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وتراجع أيضا نسبتها في الاحتياطي النقدي خلال العام المالي 2009/2008 من 166.9 إلي146.3بنسبة انخفاض بلغت 20.6%. وهي نسبة كبيرة خاصة وأن حصيلة الصادرات تمثل النسبة الأكبر من مصادر العملة الأجنبية للدولة المصرية، تليها تحويلات العاملين المصريين بالخارج.

ثانياً: تداعيات أزمة كورونا على الصادرات المصرية:

تراجعت الصادرات السلعية المصرية بسبب أزمة كورونا في ظل الانكماش العالمي وقلة الطلب العالمي بشكل عام على المعروض من المنتجات، مما يجعل هناك أولوية للطلب على المنتج المحلي للدول التي يتم تصدير المنتج المصري إليها ومن ناحية أخرى نظرا لانخفاض حجم الطلب ستقلل المصانع من إنتاجها مما سيقلل من حوافز العاملين ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للمنتجات مما يؤدي إلى الركود في الأسواق ([153]). ويدل علي ذلك تراجع معدل التغير السنوي للصادرات السلعية غير البترولية بالدولار الأمريكي بمعدل 19.9% و36.0% في أبريل ومايو 2020 على

[153]) إيمان محمود عبد اللطيف، المرجع السابق، ص135-137.

التوالي ([154]). ظهر ذلك في انخفاض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من 2020/2019 بمقدار 0.6 نقطة مئوية عن مثيله عام 2019/2018، حيث سجل 5% في 2020/2019 مقابل 5.6% عام 2019/2018 ([155]). ولبيان تأثير أزمة كورونا علي الصادرات نوضح الجدول التالي:

جدول رقم (8)

صادرات مصر من السلع والخدمات الفترة من(2010-2020)

السنوات	الصادرات بالمليار دولار	نسبة التغير (الزيادة/التراجع) %	نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي %	نسبتها من الاحتياطي النقدي %
2011/2010	48.54	3.8	20.57	325.3
2012/2011	45.77	5.7-	16.40	393.5

[154]) كيف أثر فيروس كورونا على الاقتصاد المصري؟ – واية عربي، (25 نوفمبر 2020)، تم الاطلاع في 2020/12/3، متاح علي رابط:

https://waya.media/arabi/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%AB%D8%B1

[155]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالتفاصيل.. تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصري، (2020/11/3)، تم الاطلاع في 2021/1/13، متاح علي رابط:

http://gate.ahram.org.eg/News/2523241.aspx

2013/2012	49.09	7.2	17.02	360.6
2014/2013	43.53	11.3-	14.24	363.05
2015/2014	43.42	0.2-	13.18	326.9
2016/2015	34.39	20.7-	10.35	164.8
2017/2016	37.29	8.4	15.82	112.2
2018/2017	47.23	26.6	18.91	129
2019/2018	53.04	12.3	17.50	130.3
2020/2019	47.7	10.0-	13.1	136.2

الجدول من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يتضح من الجدول انخفاض صادرات الدولة المصرية عام 2020/2019 مقارنة بالعام السابق 2019/2018 بمقدار 5.34 مليار دولار بنسبة انخفاض بلغت 10%. وظهر ذلك هذا في تأثيره علي الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض مساهمتها علي الرغم من زيادة قيمته عام 2020/2019 مقارنة بعام 2019/2018 فقد وصلت النسبة علي الترتيب إلي 13.1 % مقارنة بـ 17.50 %. وعند النظر إلى نسبة مساهمتها في الاحتياطي النقدي نجد أنها زادت علي الرغم من قلة قيمتها، لانخفاض قيمة الاحتياطي الاجمالية عام 2020/2019.

المطلب الخامس

تداعيات أزمة كورونا على عائدات قناة السويس

تعد قناة السويس من أهم ركائز الاقتصاد المصري، ففي السنة المالية 2019/2018 قدرت إيرادات القناة بـ 3.7 % من عائدات الموازنة العامة للدولة، حيث حققت عائدات بلغت 5.85 مليار دولار. كما أن لها دوراً في استقرار الجنية المصري، فقد شكلت 7% من التدفقات الوافدة للحساب الجاري و23 % من صادرات الخدمات خلال السنة

المالية، ويعمل بالقناة 14.000 عامل. وخلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 انخفضت الإيرادات الشهرية للقناة من 1.23 مليار دولار في الربع الثالث من العام 2008/2007 إلى 960 مليون دولار في ذات الربع من العام التالي 2009/2008 وهو انخفاض في الإيرادات بنسبة 22% ([156]).

ونوضح تداعيات الأزمة المالية العالمية على إيرادات قناة السويس من خلال الآتي:

أولاً: تداعيات الأزمة المالية العالمية على إيرادات قناة السويس:

نوضح من خلال الجدول التالي أثر الأزمة المالية العالمية على إيرادات قناة السويس:

جدول رقم (9)

إيرادات قناة السويس الفترة من (2010/2009-2006/2005)

السنوات	إيرادات قناة السويس	نسبة التغير (الزيادة/التراجع) %	نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات من الاحتياطي النقدي%

[156]) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد المصري، رأي في أزمة، مرجع سابق، ص29.

	بالمليار دولار		%	
2006/2005	3.246	4.7	3.0	13.2
2007/2006	4.159	28.1	3.1	13.7
2008/2007	5.113	22.9	3.1	15.5
2009/2008	4.700	8.1-	2.4	14.5
2010/2009	4.541	3.3-	2.0	13.5

الجدول من اعداد الباحث بناء على بيانات موقع إيرادات قناة السويس تم الاطلاع في 2021/3/10، متاح على رابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%86

يتضح من الجدول مدي الانخفاض الي أصيبت به ايرادات قناة السويس بسبب الأزمة فقد انخفضت الإيرادات من 5.113 مليار دولار إلى 4.7 مليار دولار بنسبة انخفاض وصلت إلي 8.1% مما انخفض معها أيضا نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي النقدي من 3.1% إلي 2.4%، 15.5% إلي 14.5% علي الترتيب.

ثانياً: تداعيات أزمة كورونا على إيرادات قناة السويس:

بسبب أزمة كورونا حدث أيضاً انخفاض في إيرادات قناة السويس إلى 5.6 مليار دولار في العام المالي 2020/2019 مقابل 5.9 مليار دولار عام 2019/2018. ويرجع سبب الانخفاض إلى انخفاض حركة التجارة العالمية بنسبة 18.5 % خلال الربع الأخير من عام 2020/2019 وتراجع مؤشرات الاقتصادات العالمية، فضلاً عن تأثر سوق النقل البحري بشكل عام وبعض فئات السفن خاصة سفن الركاب وحاملات السيارات علاوة على سوق تجارة الحاويات الذي تضرر بشكل بالغ من تأثر تراجع الطلب لجأت على إثرة أغلب الخطوط الملاحية لإلغاء العديد من رحلاتها ([157]). فالدولة المصرية لديها علاقات تجارية مع أغلب دول العالم ويستحوذ السوق الأمريكي والأوروبي على ما يزيد عن ٤٠ % من تعاملات مصر التجارية وعند حدث ركود في هذه الأسواق بسبب تفشي وباء كورونا. فإن جزء

[157]) مصر.. انخفاض إيرادات قناة السويس بفارق 32.1 مليون دولار، في 2020/7/4، تم الاطلاع في 2020/7/31، متاح علي رابط:
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202007041045911959-

كبير من الدخل القومي المصري بالعملات الأجنبية سوف ينخفض نتيجة انخفاض حركة التجارة ([158]). ففي خلال النصف الأول من شهر مارس أصبحت صدمة الطلب واضحة مع تفشي الفيروس في العالم، وفرض الإغلاق في عدة دول. وانخفاض إجمالي أوزان الحاويات العابرة للقناة بنسبة 13.2% بسبب تراجع التجارة الدولية. وقدر إجمالي تراجع إيرادات القناة خلال النصف الأول من مارس بنحو 15% ([159]). وزاد انخفاض إيرادات قناة السويس ابتداء من أبريل 2020 مقارنة بالمستويات المناظرة في العامين السابقين 2018 و2019 نظراً لتأثر التجارة العالمية بشكل عام بالجائحة كما سبق القول. بينما سجل معدل التغير الشهري للإيرادات أدنى مستوي (-7.5%) في شهر مايو 2020 مقارنة بنفس الشهر في العامين السابقين (4.5% و6.0% على التوالي). وانخفاض أعداد السفن من 1731 إلى 1381 سفينة خلال الفترة من أبريل-يونيو 2020 ([160]).

والجدول التالي يوضح مدي تأثر إيرادات قناة السويس بأزمة كورونا:

جدول رقم (10)

إيرادات قناة السويس الفترة من(2010/2011-2019/2020)

[158]) سلوى فؤاد صابر، الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري مع التركيز على الأزمة الاقتصادية الآسيوية والأزمة التمويلية العالمية الأخيرة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، المجلد السابع، العدد 2، يوليو 2010، ص390-391.

[159]) الاقتصاد والأعمال | | Al-Iktissad Wal-Aamal قناة السويس: تراجع كبير بحركة السفن وتخفيض رسوم العبور 75%،(2020/4/17)، تم الاطلاع في 2020/7/31، متاح علي رابط:
https://www.iktissadonline.com/news/2020/04/17/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9

[160]) كيف أثر فيروس كورونا على الاقتصاد المصري؟ - واية عربي، 25 نوفمبر 2020، تم الاطلاع في 2020/12/3، موقع :
https://waya.media/arabi/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%AB%D8%B1

السنوات	إيرادات قناة السويس بالمليار دولار	نسبة التغير (الزيادة/ التراجع) %	نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الإيرادات من الاحتياطي النقدي %
2011/2010	5.053	11.3	2.1	33.8
2012/2011	5.100	0.9	1.8	43.8
2013/2012	5.200	1.9	1.8	38.2
2014/2013	5.310	2.1	1.7	44.2
2015/2014	5.372	1.1	1.6	40.4
2016/2015	5.100	4.5-	1.5	24.4
2017/2016	4.900	3.9-	2.0	14.7
2018/2017	5.600	14.2	2.2	15.2
2019/2018	5.900	5.3	1.9	14.4
2020/2019	5.60	5.0-	1.5	16

الجدول من اعداد الباحث بناء على بيانات موقع إيرادات قناة السويس تم الاطلاع في 2021/3/10، متاح على رابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%86

يتضح من الجدول انخفاض إيرادات قناة السويس من 5.9 مليار دولار إلى 5.6 مليار دولار بنسبة 5% انخفاض وهي نسبة بسيطة إلي حد ما وذلك يرجع إلى انخفاض إيرادات القناة بصفة عامة، ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي النقدي في السنوات الأخيرة.

الخلاصة: توصل الباحث مما سبق إلي وجود علاقة ذات دلالة إيجابية إحصائية بين انتشار أزمة فيروس كورونا وبين التداعيات الاقتصادية السلبية على مصادر النقد الأجنبي في مصر، فقد تسببت أزمة فيروس كورونا في انخفاض كافة تدفقات النقد الأجنبي السابق دراستها لاعتماد هذه المصادر بشكل مباشر على التعامل مع دول العالم التي تأثرت معظمها بانتشار فيروس كورونا وقامت بغلق حدودها لاتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لمنع انتشار الفيروس. وعند مقارنتها مع الأزمة المالية العالمية لعام 2008متخذا من عامي 2008/2007، 2019/2018 أساس للمقارنة نجد

أن المصادر الخمسة تأثرت بالأزمتين وأتضح ذلك في العامين الماليين التاليين 2009/2008، 2020/2019. ويوضح الجدول التالي نسبة تغير (الزيادة/التراجع) تدفقات مصادر النقد الأجنبي محل الدراسة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمتين.

جدول رقم (11)

نسبة تغير تدفقات النقد الأجنبي في مصر

عامي (2009/2008، 2020/2019)

مصدر النقد الأجنبي	الأزمة المالية العالمية		أزمة فيروس كورونا	
	نسبة التغير (الزيادة/التراجع) %	نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة التغير (الزيادة/التراجع) %	نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي %
إيرادات السياحة	2.7 -	5.5 -	17.8 -	2.9 -
تحويلات العاملين بالخارج	9.0-	4.02 -	10.8 -	6.4 -
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	29.2-	3.55 -	10.0 -	1.37 -
صادرات السلع والخدمات	12.2-	24.96 -	10.0 -	13.1 -
إيرادات قناة السويس	8.1-	2.4 -	5.0 -	1.5 -

الجدول من اعداد الباحث بناء على ما توصل الية البحث من نتائج.

ومن خلال ما سبق يتضح تراجع تدفقات مصادر النقد الأجنبي وكذا مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما يستلزم تدخل الدولة المصرية بحزم ومحفزات مالية واقتصادية للنهوض بالاقتصاد والتخفيف من تداعيات ركود أزمة كورونا، وهذا ما نتناوله في المبحث التالي.

المبحث الثالث

الحزم المالية والاقتصادية المصرية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا

تعاملت الحكومة المصرية مع أزمة كورونا بناء على طبيعة الأزمة وانتشارها في مختلف دول العالم، والتي فرضت خلق روح من التعاون بين مختلف الحكومات والمؤسسات في دول العالم لمواجهة الأزمة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وجعلت من الضروري عليها التنسيق بينها لصنع القرارات المناسبة لمواجهة هذه التداعيات والأثار السلبية ([161]). هذا وقد أعلنت الحكومة المصرية سابقا في مواجهة الأزمة المالية العالمية نهاية عام 2008 عن حزمة من السياسات الاقتصادية لمواجهة تداعياتها ومن هذه المحفزات متابعة البنك المركزي لمعدل التضخم، وتخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار وتشجيع الطلب المحلي على شراء الوحدات السكنية والسيارات والسلع المعمرة بصفة عامة. كما أصدرت الحكومة قانون مشاركة القطاع العام والخاص لتشجيع الانفاق الاستثماري، كما قامت الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية على قطاع الأعمال وتقديم تسهيلات لتشجيع الصادرات ([162]).

ونتناول في هذا المبحث الفرضية الثالثة بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين ما قدمته الحكومة المصرية من حزم مالية واقتصادية لاحتواء الأثار المالية والاقتصادية لأزمة كورونا ومدي كفايتها. ذلك من خلال الآتي:

المطلب الأول: قواعد وماهية محفزات الدولة المصرية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا.

المطلب الثاني: فاعلية المحفزات على مصادر النقد الأجنبي.

المطلب الثالث: أثر المحفزات على الناتج المحلي الاجمالي والاحتياطي النقدي.

المطلب الأول

قواعد وماهية محفزات الدولة المصرية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا

[161]) كيف أثر فيروس كورونا على الاقتصاد المصري؟ – واية عربي، 25 نوفمبر 2020، تم الاطلاع في 2020/12/3، موقع: https://waya.media/arabi/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%AB%D8%B1

[162]) د/ سهيلة مقابلة، محمود هيلات، دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية بعض التجارات الدولية مع التركيز على الأردن، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد الأول يناير 2018، ص 118.

سعت الحكومة المصرية ووزارة المالية إلى الإنفاق لتحفيز النمو الاقتصادي ودعم وتعزيز الاستثمار العام وكفالة الضمان الاجتماعي والإسراع من جهود خفض الفقر خاصة في أوقات الأزمات ([163]). وعلى تعزيز مخصصات القطاع الصحي ودعم شبكات الحماية الاجتماعية من خلال العديد من البرامج التي تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين في القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي. كما انصب جانب من تدخلاتها على تعزيز الإنفاق الرأسمالي لا سيما فيما يتعلق بالمشروعات كثيفة العمالة بهدف تقليل معدلات البطالة ([164]).

ومن هنا يمكن دراسة دور الحكومة والبنك المركزي المصري علي النحو التالي:

الفرع الأول: محفزات الحكومة المصرية والبنك المركزي لاحتواء تداعيات أزمة كورونا.

الفرع الثاني: القواعد التي تحكم الحزم التنشيطية.

الفرع الأول

محفزات الحكومة المصرية والبنك المركزي لاحتواء تداعيات أزمة كورونا

حاولت الدولة المصرية التدخل لاحتواء تداعيات أزمة كورونا وتحفيز الطلب الكلي ومساندة القطاعات المختلفة المتضررة ونتولى إجمالا بيانها من خلال الآتي:

أولاً: دور الحكومة المصرية في احتواء تداعيات أزمة كورونا:

قامت الحكومة المصرية بتنفيذ خطة احترازية شاملة، بلغت تكلفتها 100 مليار جنيه (حوالي 1.9٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2018–2019) بهدف تخفيف أثر أزمة فيروس كورونا إلى أقل حد ممكن، ومعالجة التداعيات الاقتصادية السلبية، الناجمة عن توقف الإنتاج، وتعليق حركة الطيران، والإجراءات الاحترازية المشددة ([165]).

---

[163]) د/ لمياء محمد المغربي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على مصر (الأسباب الرئيسية–التداعيات الاقتصادية–استراتيجيات المواجهة)، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، ابريل 2011، العدد 502، ص162.

[164]) التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية (ابريل 2020) مرجع سابق، في 2020/5/16. على رابط: https://www.findevgateway.org/ar/paper/2020/04/altdayat

[165]) مصر تقترض 13 مليار دولار في 15 يوماً "النقد الدولي" يوافق على منح القاهرة 5.2 مليار دولار (6يونيو 2020) تم الاطلاع في 2020/6/18 متاح على رابط:

ومن هذه المحفزات التجاوز عن مقابل التأخير أو الغرامات أو الضريبية الإضافية المستحقة على هذه المتأخرات الضريبية بنسبة ٩٠٪ إذا تم سداد أصل الضريبة أو الرسوم المستحقة كاملة في موعد أقصاه ستين يومًا الأولى من 2020/8/16تاريخ العمل بالقانون الجديد، رقم 173 لسنة 2020 بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية و٧٠٪ إذا تم السداد خلال الستين يومًا التالية، و٥٠٪ إذا تم السداد خلال الستين يومًا التالية. ([166]). وحدث مثل هذا أيضاً في أعقاب التباطؤ الاقتصادي الذي أعقب الأزمة المالية العالمية عام 2008. وقدمت الحكومة المصرية حزمة تحفيز مالي بلغت 15.5 مليار جنيه مصري (1.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي)، فارتفع النمو إلى 5.3 في المائة مدعوماً بالانتعاش في إجمالي الناتج المحلي العالمي ([167]). لذا هناك حاجة ملحة لإعادة تصميم برامج الحماية الاجتماعية والعمل على برنامج واسع وسخي ترعاه الحكومة للتأمين ضد البطالة. هذه أداة سياسية يمكن أن تخفف من آثار صدمات الاقتصاد على نطاق واسع. وتدخل سياسي فوري آخر تشتد الحاجة إليه وهو إعادة النظر في الرأي العام والإنفاق على الصحة من حيث الحجم والتوزيع. وقامت الحكومة مؤخرا بالإعلان عن زيادة بنسبة 46 في المائة إلى ما يقرب من 16 مليار دولار في السنة المالية 2021. هذا جدير بالثناء، ولكن يجب أن يكون هناك ضمان بأنه ليس مجرد استجابة لمرة واحدة للوباء. والتعجيل بتنفيذ برنامج الرعاية الصحية الشاملة من أجل تغطية البلد بأكمله ([168]).

ثانياً: دور البنك المركزي المصري في احتواء تداعيات أزمة كورونا:

قام البنك المركزي بدور هام في التخفيف من حدة أزمة كورونا بالتخفيف من تأثير الصدمات والتوقعات السلبية، التي قد تدفع بعض الشركات إلى الإفلاس والتخلف عن سداد القروض والأقساط للبنوك. وهو ما قد يتسبب في أزمة حقيقية حال توسع نطاق تأثيره للبنوك المصرية مما يؤثر على الاقتصاد بشكل كبير ([169]). فقام بخفض أسعار الفائدة

---

https://www.independentarabia.com/node/125136/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8

[166]) المالية: قانون التجاوز عن مقابل التأخير لمستحقات الدولة (20 مايو 2020)، تم الاطلاع في 2020/6/18 على رابط:
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=28052020&id=c6513388-

[167]) ECES.25March 2020, Views on the Crisis, Projected Impact of the COVID-19 Pandemic on Egypt's GDP Growth, 2Issue:P4.

[168]) MIRETTE F. MABROUK, OCTOBER 2020, RETHINKING EGYPT'S ECONOMYPOLICY, PAPER,p8.

[169]) مركز المستقبل –الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا (25 مارس 2020) تم الاطلاع في2020 /6/14.متاح علي رابط https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5423/.

400 نقطة أساس منذ نهاية 2019 وحافظ على أسعار قروض وودائع الليلة الواحدة حتى 4 فبراير 2020 عند 8.25 % و9.25 % على الترتيب. كما نفذ حزمة من التدابير الاقتصادية التي قدمت المزيد من التمويل والدعم منها توفير 100 مليار جنيه ضمانا لتغطية القروض المقدمة بأسعار فائدة مميزة للقطاعات الزراعية والصناعية، وتأجيل حتى 50 % من قيمة الأقساط الشهرية لعملاء البنوك الذين يواجهون صعوبات في تسوية قروضهم ([170]).

وقام بخفض أسعار الفائدة بنسبة 3% خلال شهر مارس من عام 2020 وخفض سعر عائد الإيداع لليلة واحدة إلى 9.25 % من 12.25 %، والإقراض إلى 10.25 % من 13.25 % لمواجهة تداعيات أزمة كورونا ([171]). والعمل على الحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل وأدوات الدفع الالكتروني تمشيا مع الشمول المالي، وإلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الالكترونية لمدة 6 أشهر، وإعفاء التحويلات المالية بالجنية المصري لمدة ثلاثة شهور من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها، وذلك للحد من التعاملات النقدية لما قد تحمله من خطورة على الصحة العامة في الوقت الراهن ([172]). ومن هنا نجد أن هدف السياسة النقدية يرتكز على الحفاظ على معدل التضخم عند مستويات منخفضة ومستقرة، وزيادة ثقة الأفراد في البنوك مما يمكن السياسة النقدية من تقديم المزيد من التسهيلات الأمر الذي يعود بالفائدة على الاقتصاد ككل ([173]).

الفرع الثاني

القواعد التي تحكم الحزم التنشيطية

---

[170]) معهد التمويل الدولي يتوقع تجاوز نمو الناتج المحلى الإجمالي لمصر 4% في 2021/ 2022 –جريدة المال، 16 فبراير 2021، تم الاطلاع في 2021/2/23، متاح على رابط:
https://almalnews.com/%D9%85%D8%B9%D9%87%D9%80%D8%AF-

[171]) المرجع السابق، ص50.

[172]) البنك المركزي المصري، تعليمات وإجراءات البنك المركز للحد من آثار فيروس كورونا المستجد، (مايو 2020)، تم الاطلاع في 2020/6/2. متاح على رابط:-
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/

[173]) صندوق النقد الدولي: إجراءات مصر للحد من آثار «كورونا» حاسمة وتدعم الاقتصاد –جريدة المال (16 ابريل2020)، تم الاطلاع في 2020/6/18.متاح على رابط:
https://almalnews.com/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-

يوجد مجموعة من القواعد الاقتصادية التي تحكم وضع الحزم التنشيطية وقت الأزمات فهناك الإجراءات التنشيطية في الأجل القصير، والتي تعالج ظروف قصور الطلب والتي تهدف إلى جعله متماشياً مع ما يستطيع المجتمع إنتاجه، وتلك الإجراءات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين وتعزيز النمو في الأجل الطويل ([174]). ويتمثل تنشيط جانب الطلب بشكل عام، سواء كان ذلك الطلب من جانب القطاع العائلي أو قطاع الأعمال أو القطاع الحكومي. وإعطاء الأولوية في توجيه الأموال للقطاعات ذات الميل الأعلى للإنفاق، الأمر الذي يؤدى إلى ضخ وتدوير تلك الأموال بصورة أسرع بحيث تحقق تأثيرها المنشود والمتمثل في المحافظة على المستوى المستهدف للطلب الكلى.

أما فيما يخص نصيب الحكومة من خطة تنشيط جانب الطلب، فيتمثل في تهدئة النشاط المالي للحكومة أو ما يعرف باسم Fiscal Relief" وذلك من خلال وقف برامج تخفيض الإنفاق أو زيادة الضرائب أو انسحاب الحكومة من النشاط الاقتصادي من خلال الخصخصة، ويعد النصيب الحكومي من خطط الإنقاذ نشاط دائم للحكومات تنفيذاً لسياسة طويلة الأجل تهدف إلى تقليص عجز الموازنة ([175]). تبرز أهمية المحفزات المالية لمساندة الاقتصاد والقطاعات المتضررة من الأزمة في دعم الحكومة اقتصادها للتغلب على الأزمة في المدى القصير، وتراجع مستويات الطلب الكلي تأثراً بالضغوط التضخمية التي ظهرت نتيجة للضغوطات على قيمة العملة المحلية مع تراجع وضعف المتحصلات من النقد الأجنبي، وارتفاع مستويات الطلب والأسعار العالمية ([176]). ومع ذلك، يظهر تقرير البنك الدولي، أن حجم الحزم والمحفزات يلزم أن يكون لتعويض الانخفاض في الطلب الخارجي. ويمكن ملاحظة أن الحزمة لا تتضمن سياسة واحدة وإنما تهدف إلى تقديم الدعم للعمال بصورة مباشرة، أو الحد من سياسات تسريح العمال وخفض مكاسبهم. وربما يرجع ذلك إلى منهج تساقط المنافع فكثير من التدابير المذكورة أعلاه تهدف إلى انتعاش الأنشطة الاقتصادية للمحافظة على تنشيط الطلب الكلي. ولدعم المستثمرين وأصحاب المنشآت السياحية وغيرها تقوم الدولة بخفض الضرائب المفروضة،

[174]) د/ سعيد عبد العزيز على عثمان، محمد جابر حسن السيد فراج، تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصري (السيناريوهات المحتملة والحلول المقترحة)، مرجع سابق، ص18.

[175]) د/ سعيد عبد العزيز على عثمان، محمد جابر حسن السيد فراج، تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصري (السيناريوهات المحتملة والحلول المقترحة)، مرجع سابق، ص19.

[176]) المرجع السابق، ص33.

وإعادة جدولة مدفوعات الضرائب المستحقة، وتأجيل سداد فواتير المياه والكهرباء والغاز وغيرها من الإجراءات الوقتية لمواجهة الأزمة ([177]).

يري الباحث من خلال العرض السابق أن الحكومات والمؤسسات الدولية والمحلية تحاول احتواء الأزمة من خلال تجنب الآثار الاقتصادية والمالية كما حدث في الأزمات السابقة وتنشيط قوي العرض والطلب والتخفيف من معانة الفقراء والعمالة الموسمية وتأجيل أو تخفيض الضرائب، إلى جانب مساعدة الشركات التي تضررت من جراء الأزمة بإغلاق الحدود عن طريق السماح لهم بقروض ميسرة وغيرها من الإجراءات التي سبق توضحها.

المطلب الثاني

فاعلية المحفزات على مصادر النقد الأجنبي

يمكن من خلال هذا المطلب بيان ما تم تقديمة من حزم مالية ومحفزات اقتصادية للعمل على تخفيف الأضرار التي أصيبت بها مصادر النقد الأجنبي في الدولة المصرية. وتتضح شدة تأثير أزمة فيروس كورونا في ضوء احتمالية تأثر الطلب العالمي بصفة عامة، وسيكون من الصعب على البلدان التي تعتمد على السياحة وغيرها كمصدر من مصادر النقد الأجنبي كالدولة المصرية الخروج من الأزمة. إلا من خلال المحفزات والحزم المالية المختلفة ([178]). ونوضح ذلك على النحو التالي:

[177]) راجع: د. محيا زيتون، أحمد كمال هيبه، مها عبد الحكيم عبد الحميد، أثار الأزمة المالية/الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر، مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق، ص52.

[178]) راجع: صندوق النقد الدولي، السياسات الاقتصادية والسياسية والجوائح، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2020، العدد 57 رقم 2، ص18.

الفرع الأول

المحفزات المالية والاقتصادية لقطاع السياحة المصري

قدرت خسارة قطاع السياحة المصري بنحو 35% من إيرادات السياحة التي كان من المقدر تحقيقها في الموازنة المصرية لعام 2019-2020، بما يعادل 6 مليارات دولار. حيث كان مقدر لها هذا العام أن تصل الإيرادات إلى 16 مليار دولار. ولكن وبسبب أزمة كورونا تراجعت الإيرادات فعليا ثلاثة مليار دولار عن عام 2019/2018 كما سبق بيانة بنسبة 17.8 % عام 2020/2019 ([179]). وكما سبق القول بدأ تأثر قطاع السياحة في منتصف شهر مارس 2020 حيث واجهت الدول انتشار الفيروس بغلق حدودها وما اتخذ من إجراءات احترازية كمنع السفر والتنقل وحظر الطيران كإجراءات تالية لانتشار الفيروس ([180]). وظهر ذلك بشكل واضح في انخفاض عدد السائحين الروس والأوربيين الذين يمثلون نسبة كبيرة من السياحة الوافدة إلى مصر بل توقف السياحة بشكل تام ([181]). وظهرت تداعيات فيروس كورونا على قطاع السياحة المصري من خلال قيام شركات السياحة الدولية بإلغاء حجوزاتها في مصر بشكل كامل، مما تسبب في ضرر كبير بالقطاع السياحي والطيران، ومن أهم وأخطر الأضرار التي لحقت بالقطاع هي توقف العمالة وتسريحها وزيادة نسبة البطالة ([182]).

وقدمت الدولة المصرية مجموعة من المحفزات لقطاع السياحة منها: تأجيل استحقاقات الشركات العاملة في قطاع السياحة. وسداد رواتب وأجور العاملين بالقطاع السياحي بضمانة وزارة المالية، هذا وقد استفاد البنك المركزي مما حدث عام 2008 حيث قام بتخفيض أسعار الفائدة بـ 1.5 نقطة مئوية على مرحلتين في فبراير ومارس وأبريل ومايو عام 2009، مع تراجع معدل التضخم بالإضافة إلى إعطاء حوافز للبنوك التي تقرض المشروعات الصغيرة

---

[179]) 6مليارات دولار خسائر في إيرادات السياحة المصرية بنسبة 35 % من المقدر تحقيقها في ميزانية 2019 – 2020، المحروسة الإخبارية، (21 يوليو2020)، تم الاطلاع في 2020/9/10، متاح على رابط:

https://elmahrousanews.com/49568

[180]) راجع: د/ محيا زيتون، أحمد كمال هيبه، مها عبد الحكيم عبد الحميد، آثار الأزمة المالية /الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر، مرجع سابق، ص29

[181]) راجع: د/ سعيد عبد العزيز على عثمان، محمد جابر حسن السيد فراج، تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصري (السيناريوهات المحتملة والحلول المقترحة)، مرجع سابق، ص5-25.

[182]) د/ حسين داقيل، قطاع السياحة المصرية في مواجهة كورونا، تقارير اجتماعية، المعهد المصري للدراسات، 21 مايو 2020، ص2.

والمتوسطة، فضلاً عن ضخ 15 مليار جنية كمرحلة أولي في مشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة ([183]). وبالنسبة لأثر أزمة كورونا يتعدى أثر الأزمة المالية العالمية حيث واجهت كثير من المشاريع التجارية والشركات الإفلاس سابقا وأجبرت على إغلاق أبوابها عام 2009. وأظهرت منظمة السياحة العالمية أن الطلب على السياحة الدولية تدهور بشكل ملموس تحت تأثير الأزمة المالية وانخفض عدد السائحين الدوليين في جميع أنحاء العالم بمعدل 8% خلال الشهور الأربع الأولي من عام 2009 ([184]).

وقامت الحكومة بدعم قطاعي السياحة والطيران لمواجهة تداعيات أزمة كورونا ومن هذه الإجراءات ([185]):

1- إرجاء السير في إجراءات توقيع الحجز الإداري على المشروعات الفندقية والسياحية لمدة عام آخر ينتهي في 31 ديسمبر 2021.
2- الإعفاء من سداد الضريبة العقارية على المنشآت الفندقية والسياحية، اعتبارًا من 1 يناير حتى 30 أبريل 2021.
3- جدولة بعض المديونيات والمستحقات على المنشآت الفندقية والسياحية الناتجة عن أزمة فيروس كورونا لمدة 36 شهرًا كالكهرباء والغاز والمياه.
4- إرجاء سداد بعض الرسوم الحكومية الخاصة بالمراسى النيلية.
5- إرجاء سداد نسبة 60% من المستحقات نظير الاستهلاك الشهري للكهرباء والغاز والمياه للمنشآت الفندقية والسياحية، وكذلك شركات الطيران.

---

[183]) د/ لمياء محمد المغربي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على مصر (الأسباب الرئيسية-التداعيات الاقتصادية-استراتيجيات المواجهة)، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، ابريل 2011، العدد 502، ص162.

[184]) راجع: د/ محيا زيتون، أحمد كمال هيبه، مها عبد الحكيم عبد الحميد، آثار الأزمة المالية /الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر، مجلس الوزراء المصري (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، مرجع سابق، ص23

[185]) مساندة حكومية جديدة لقطاعي السياحة والطيران في مواجهة "كورونا".. وقف استيراد السيراميك والبورسلين لمدة 3 أشهر – Economy Plus، (24 ديسمبر, 2020)، تم الاطلاع في 2021/3/3، متاح علي رابط :
https://economyplusme.com/55331

6- إرجاء تطبيق نسبة 15% الزيادة المقررة لمقابل الانتفاع على المشروعات العاملة بالمناطق الحرة لمدة عام اعتبارًا من أول يناير 2020، وذلك من منطلق السعي لتخفيف الأعباء على المستثمرين حفاظًا على العمالة ومساعدة للمشروعات على تجاوز الظروف الراهنة المتعلقة بفيروس كورونا

7- أصدرت وزارة المالية ضمانة للبنك المركزي بقيمة 3 مليارات جنيه، لصالح البنوك الوطنية لإقراض المنشآت السياحية والفندقية بسعر فائدة 5% سنوياً، على 3 سنوات بفترة سماح عام اعتباراً من أول مايو 2020 إلى نهاية أبريل 2021 بدون أي ضمانات لسداد الرواتب للعاملين وإعادة التشغيل للفنادق والقرى ([186]).

8- أصدر البنك المركزي تعليمات وتوجيهات للبنوك بمنح قروض ميسرة للمنشآت السياحية والفندقية، حتى تتمكن من الاستمرار، وتحاول غرفة المنشآت السياحية (منظمة أصحاب أعمال) التفاوض مع الجهات المعنية من أجل تحمل الحكومة أجور العاملين، وسداد أجور العاملين بالمنشآت السياحية من صندوق الطوارئ.

9- إسقاط الضريبة العقارية على المنشآت الفندقية والسياحية لمدة ٦ أشهر، وإرجاء سداد كل المستحقات على المنشآت السياحية والفندقية لمدة ٣ أشهر دون غرامات أو فوائد تأخير ([187]).

ومما سبق يخلص الباحث إلي أن هناك علاقة ذات دلالة إيجابية بين انتشار الفيروس على مستوي العالم وما أحدثة من آثار وتداعيات سلبية على قطاع السياحة المصري وأن ما قدمته الدولة المصرية من محفزات سابقة ساعد قطاع السياحة على استعادة نشاطه في أول يوليو 2020 واستئناف حركة السياحة حيث استقبلت مدينتي شرم الشيخ والغردقة 56 رحلة طيران قادمة من دولة أوكرانيا، ومن دولة بيلاروسيا، ومن وسويسرا، ومن المجر، حيث بلغ عدد السائحين القادمين للمدينتين ما يقرب من 100.000 سائح مع تطبيق كافة الإجراءات الاحترازية لمواجهة كورونا ([188]). وهذا ما تسبب في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المصري كما سنري في المطلب القادم.

---

[186]) خبراء: مبادرة تنشيط السياحة تسد احتياجات تشغيل القطاع، تم الاطلاع في 2021/3/12، متاح علي رابط: https://www.elwatannews.com/news/details/4770305

[187]) دار الخدمات النقابية والعمالية، أوضاع العمال/ات المصريين فى ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة "فيروس كورونا" بطالة تتزايد ووظائف مفقودة"، (أكتوبر 2020)، تم الاطلاع في 2021/3/12، متاح على رابط:
-https://www.ctuws.com/content/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1

[188]) السياحة: شرم الشيخ والغردقة تستقبلان 10 آلاف سائح منذ استئناف الحركة، الثلاثاء 14 يوليه 2020، تم الاطلاع في 2020/9/9، متاح على رابط:
https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2020/7/14/1831856/%D8%A7

الفرع الثاني

المحفزات المالية والاقتصادية للعاملين المصريين بالخارج

كشفت أزمة فيروس كورونا عن اختلالات مؤسسية فيما يخص تحويلات العاملين بالخارج ومنها ([189]):

1- عدم وجود قاعدة بيانات عن المصريين العاملين بالخارج: فلا يوجد سوي بعض الإحصاءات الاجمالية التي تصدرها وزارة الخارجية وبالتالي لا يمكن اتخاذ أي سياسيات سليمة تستهدف زيادة التحويلات دون وجود قاعدة بيانات تفصيلية محدثة عن المصريين العاملين بالخارج.

2- ارتفاع تكلفة التحويلات في مصر: يجب الاستفادة من التكنولوجيا الحالية وأدواتها المتنوعة والجديدة في تخفيف تكلفة التحويلات المالية في مصر التي تفوق مثيلتها في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

3- ضعف البنية التحية التكنولوجية: وذلك يتضح في عدم ابتكار خدمات جديدة لسهولة نقل هذه التحويلات إلى أقرب مكان في المناطق النائية. والتيسير على العاملين بالخارج بإجراء التحويلات بيسر وسهولة عن طريق زيادة عدد أفرع البنوك بالخارج وخاصة في الدول التي تتركز فيها العمالة المصرية.

4- محدودية القنوات الاستثمارية: يجب علي الدولة المصرية ابتكار أوعية ادخارية مختلفة محفزة على استمرار وجود هذه الاحتياطيات داخل النظام المصرفي المصري خاصة مع تراجع سعر الفائدة.

[189]) المرجع السابق، ص20.

5- اتضح من هذه الأزمة أننا جميعا كمجتمع دولي، ببلدانه الغنية والفقيرة، في قارب واحد. لذلك يجب علينا أن نعمل لصالح الجميع أو نواجه معا تبعات تزايد عدم المساواة الاجتماعية. وربما يكون هذا الوقت هو أنسب للعمل علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبذل الجهود العالمية اللازمة لتحقيقها، بحيث يمكن تخفيض التكلفة المرتفعة لتحويلات العاملين بالخارج إلى 3% ([190]).

وبالفعل قامت الدولة المصرية بمد فترة إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري من العمولات والمصروفات حتى 15 سبتمبر 2020 ([191]).

ويري الباحث مما سبق الآتي:

1- إنشاء مؤسسة لرعاية العاملين بالخارج، مع تخفيض قيمة تحويلات النقود من الخارج مما يشجع على إرسالها للدولة المصرية.

2- تستحوذ الدول العربية على ما يقرب من 80% من تحويلات العاملين بالخارج مما يستلزم العمل علي رعاية العاملين بها والحفاظ علي حقوقهم وتدعيم العلاقات معهم.

3- توفير مميزات للعاملين بالخارج خاصة عند الأزمات ووصول ما تم تحويلة إلي حد معين وتوفير الأوعية الادخارية المميزة، مع تخفيض رسوم التحويلات أو الاعفاء منها كلية، أو الحصول علي فائدة أعلي.

4- تراجع تحويلات العاملين بالخارج عام 2009/2008 بسبب تأثير الأزمة العالمية بنسبة 9%، أما خلال أزمة كورونا وصل الانخفاض إلى 10.8% خلال فترة من 15 مارس حتي نهاية يونيو2020.

[190]) صندوق النقد الدولي، السياسات الاقتصادية والسياسية والجوائح، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2020، العدد 57 رقم 2، ص19.

[191]) د/ لمياء محمد المغربي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على مصر (الأسباب الرئيسية-التداعيات الاقتصادية-استراتيجيات المواجهة)، مرجع سابق، ص162.

الفرع الثالث

المحفزات المالية والاقتصادية للصادرات المصرية

يري البعض أن على الاقتصاد المصري أن يصبح أكثر مرونة. ويجب أن يتم ذلك من خلال خلق فرص العمل في القطاعات الرسمية كثيفة العمالة. وتوليد فرص عمل بشكل مستدام القيمة ليس فقط للعمال ولكن للاقتصاد ككل، وربطها بالتوجه نحو التصدير عن طريق إقامة روابط مع الشركات المصدرة، ويجب أن تعمل السياسة التجارية للاستثمار معًا لتحقيق هدف مشترك. وتحفز الاستثمارات في السلع القابلة للتصدير والتي تتطلب عمالة كثيفة وتحفيزها للشركات الأكبر حجمًا للاعتماد على الشركات الصغيرة والمتوسطة للشراء. واستهداف أسواق جديدة وتوسيع الأسواق القديمة ([192]). ومن أجل ذلك خفضت الحكومة أسعار الكهرباء للقطاعات الصناعية مع تأجيل سداد الضرائب على مكاسب رأس المال، صاحبها فرض ضريبة بنسبة 1% على مرتبات العاملين في القطاعين العام والخاص وتخصيصها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تأثرا بالوباء ([193]). ومن إجراءات الحكومة المصرية لمواجهة فيروس كورونا([194]):

1- قامت الدولة عن طريق وزارة القوى العاملة بصرف 500 جنيه منحة إعانة لـ 120 ألف عامل مسجلين في قاعدة بيانات مديريات القوى العاملة، حيث أعلنت تقديم مبلغ 3.782.500 جنيه كمنحة مقررة لعدد 7565 عاملًا بقطاعي المقاولات التشييد والبناء، والزراعة ضمن العمالة غير المنتظمة، وذلك بواقع 500 جنيه لكل عامل اعتبارًا من 29 مارس 2020.

---

[192] (MIRETTE F. MABROUK, OCTOBER 2020, RETHINKING EGYPT'S ECONOMYPOLICY, PAPERp8-9.

[193]) معهد التمويل الدولي يتوقع تجاوز نمو الناتج المحلى الإجمالي لمصر 4% في 2021/ 2022 -جريدة المال، 16 فبراير 2021، تم الاطلاع في 2021/2/23، متاح علي رابط:
https://almalnews.com/%D9%85%D8%B9%D9%87%D9%80%D8%AF-

[194]) دار الخدمات النقابية والعمالية، أوضاع العمال/ات المصريين فى ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة "فيروس كورونا" بطالة تتزايد ووظائف مفقودة"، (أكتوبر 2020)، تم الاطلاع في 2021/3/12، متاح علي رابط:
https://www.ctuws.com/content/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-

2- وكذلك وقف ضريبة الأطيان الزراعية التي تمثل 14% من قيمة إيجار الفدان الزراعي.

3- كما اتخذت الدولة قرارات لتحريك الأسواق ودعم رجال الأعمال مثل دعم البورصة بـ 20 مليار جنيه.

4- وتخفيض أسعار الغاز والكهرباء للمنشآت الصناعية الكبيرة، وفى المقابل أبقت الدولة على أسعار الخدمات العامة للمواطنين كما هي، رغم ما أصاب الفئات الأقل دخلًا من جراء منع التجمعات، وبالتالي منع الباعة والأسواق الشعبية، التي كانت توفر ما يقارب الـ 30% من فرص عمل العمالة غير المنتظمة تقريبًا،

5- تخفيض أسعار الفائدة على الودائع والحسابات الادخارية بمقدار 3%.

6- طلبت الحكومة من أصحاب العمل تخفيض أعداد العاملين بمنشآتهم أسوة بقرار الحكومة للقطاعين العام والحكومي دون المساس بأجورهم.

7- تخفيض سعر الغاز الطبيعي للصناعات الثقيلة بقيمة 4.5 دولارات لكل مليون وحدة، وخفضت سعر الكهرباء لصناعات الجهد الفائق 10 قروش لكل كليو وات، وتوفير مليار جنيه للمصدرين خلال شهر مارس وإبريل وتأجيل سداد الضريبة العقارية للمصانع.

8- خفض سعر ضريبة توزيع الأرباح الرأسمالية للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة 50% لتصبح 5%، والإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامل، إعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائيًا وتأجيل هذه الضريبة على المقيمين حتى يناير 2022، وخفض ضريبة الدمغة. ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بتأجيل سداد الاستحقاقات الائتمانية لمدة 6 أشهر.

9- موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على إقراض مصر 2.772 مليار دولار، من خلال "أداة التمويل السريع"، ليسهم التمويل الجديد في احتواء الأثر الاقتصادي والمالي لجائحة كورونا، ومعالجة احتياجات ميزان المدفوعات.

10- تقديم مساعدات فنية لعمال القطاع غير الرسمي لتسجيل بياناتهم عبر الموقع الرسمي لوزارة القوى العاملة الذي أعلنت عنه لحصولهم على مبلغ الـ500 جنيه التي أعلنت عنه الوزارة لإعانة المتضررين منهم.

11- تقديم الدعم القانوني للعمال المتضررين من قرارات رجال الأعمال بشركاتهم لتمكينهم من استرداد حقوقهم، كما نصت عليها قوانين علاقات العمل والاتفاقيات الدولية.

12- كشفت الأزمة عن أن تحفيز الاقتصاد يتم من خلال توفير سهولة الوصول إلى الائتمان لمساعدة الأسر والأفراد، بما في ذلك العمال غير الرسميين، ليواصلون الاستهلاك، فضلاً عن توفير سيولة لحماية العمالة وإعانات البطالة، وعرضها أسعار فائدة تفضيلية لمساعدة ([195]).

ويري الباحث أن علي الدولة المصرية إنشاء قاعدة بيانات بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وكذلك العمالة غير الرسمية من أجل سهولة الوصول إليهم خاصة في أوقات الأزمات لرفع معاناتهم مما يعود علي الدولة بالفائدة وتنشيط الاقتصاد سواء في أوقات الأزمات أو في الأوقات العادية.

الفرع الرابع

المحفزات المالية والاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

بسبب أزمة كورونا سحب المستثمرون الأجانب أكثر من نصف أموالهم من سوق الديون المحلي ([196]). ويمكن أن توفر الرقمنة منصة سلسة للعمليات الجمركية والضريبية وأن تزيل العوائق التي تواجه المستثمرين والشركات وتساعد في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ([197]).

وذكر أن التوسعات الداخلية بالشركات كانت مستمرة خلال 2020 وكذلك الاستحواذ في غالبية القطاعات وهي جميعها مؤشرات تؤكد قوة الاقتصاد المحلى وإغراء الأصول المحلية للاستثمار الأجنبي.

وإلى أن خفض أسعار الفائدة في مصر كان خطوة مميزة للاقتصاد المحلى وساعد في حركة السوق خلال عام 2020. وقد تضرر وضع الاستثمار المباشر خلال العام الماضي نتيجة الأوضاع العالمية، وتأثر كثير من القطاعات المحلية في ظل أزمة فيروس كورونا. وأن كل القرارات الداعمة التي أقرتها الحكومة المصرية في ظل أزمة الفيروس، واستمرار برنامج الإصلاحات الهيكلية والتحسن لكثير من مؤشرات الاقتصاد في مصر بالإضافة إلى الإشادة العالمية المختلفة

([195]) Mirette F. Mabrouk, October 2020,Rethinking Egypt's Economy policy, ,p12

([196]) "التخطيط" تصدر تقريرًا حول إشادة المؤسسات العالمية بالاقتصاد المصري، (2020/8/6)، تم الاطلاع في 2020/8/23 متاح علي رابط:
https://www.extranews.tv/extra/category/27/topic/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8A

([197]) Mirette F. Mabrouk October 2020, op, cit,p15.

بسياسات مصر الاقتصادية ووضع الإصلاح على رأس الأولوية، مما تسبب في القاء الضوء على مصر ضمن نجوم الأسواق الناشئة خلال 2020([198]).

ومن هنا يمكن القول بأن استعادة الثقة في عودة الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالمهمة المستحيلة. ويلقي تقرير للبنك الدولي الضوء على ما قد يتطلبه الأمر لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويشير إلى أن 2400 من مديري الشركات التنفيذيين الذين شملهم استطلاع للرأي في 10 بلدان من أكبر بلدان الأسواق الناشئة أفادوا بأن انخفاض الضرائب، وانخفاض تكلفة الأيدي العاملة، والوصول إلى الموارد الطبيعية يُعد أقل أهمية لقراراتهم الاستثمارية من الاستقرار السياسي والاقتصادي، ووجود بيئة قانونية وتنظيمية يمكن التنبؤ بها. خلاصة القول هي أن أهم ثلاثة عوامل دافعة لقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر تقع بالكامل تحت سيطرة الحكومات ([199]).

ويري الباحث أن علي الدولة المصرية تسهيل دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المصرية من خلال العديد من الإجراءات كإصدار القوانين المناسبة وتخفيض الضرائب وانخفاض أسعار الفائدة وأن تكون سياسات التعامل مع الاستثمار الأجنبي واضحة راسخة.

الفرع الخامس

المحفزات الاقتصادية والمالية لقناة السويس

[198]) رؤية إيجابية للاستثمار المباشر فى مصر خلال 2021 رغم «كورونا» -جريدة المال، (10 يناير 2021)، تم الاطلاع في 2021/3/12، متاح علي رابط:
https://almalnews.com/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-

[199]) إنعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أمر بالغ الأهمية للتعافي الاقتصادي في الاقتصادات النامية، (مدونات البنك الدولي)، 2020/12/06، تم الاطلاع في 2021/3/22، متاح على رابط:
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/reviving-fdi-flows-crucial-economic-recovery-developing-economies

بادرت الحكومة المصرية إلى دراسة جملة من الإجراءات والسياسات لتخفيف آثار الأزمة على قناة السويس ومن هذه المحفزات:

1- تخفيض رسوم العبور في القناة في الأجل القصير وخاصة أسعار ناقلات النفط حيث انخفضت أسعار النفط إلى 30 دولار للبرميل مما قلل من قيمة الناقلات والتي تتم محاسبتها وفقا للوزن.
2- تطوير منطقة القناة كمركز تصديري يتيح للدولة السيطرة على الطلب على إقليم القناة بصورة أكبر.
3- التأكد من أن أوقات الانتظار لن تتأثر بعد تخفيض عدد العمال في القناة، حيث تم تخفيض أوقات الانتظار من 18 إلى 11 ساعة بعد افتتاح التفريعة الجديدة ([200]).

ويري الباحث أن أهمية قناة السويس للدولة المصرية لا يمكن الاستغناء عنها حتي ولو قلت نسبة مشاركتها في الاحتياطي النقدي للدولة المصرية حاليا، فهذا لا يقلل من أهميتها وما يمكن قيامة من مشروعات وخدمات في قناة السويس، وحجم العمالة بالقناة، لذا يجب العمل علي تطويرها وتقديم التسهيلات المختلفة للسفن العابرة والتجارة الدولية لعدم التفكير في اللجوء لغيرها. وما حدث من انخفاض الإيرادات لقناة السويس بسبب أزمة كورونا فهذا خارج عن إرادة الدولة المصرية وإنما بسبب انخفاض التجارة العالمية وتعطل سلاسل التوريد العالمية.

المطلب الثالث

أثر المحفزات على الناتج المحلي الاجمالي والاحتياطي النقدي

انعكس أثر المحفزات والحزم المالية المقدمة من الدولة المصرية ومؤسساتها علي الجهات المختلفة في الدولة والمتأثرة من أزمة كورونا وخاصة السابق دراستها من مصادر النقد الأجنبي للدولة المصرية مما ظهر معه أثر هذه

[200]) الاقتصاد والأعمال | | Al-Iktissad Wal-Aamal قناة السويس: تراجع كبير بحركة السفن وتخفيض رسوم العبور 75%،(2020/4/17)، تم الاطلاع في 2020/7/31، متاح علي رابط:
https://www.iktissadonline.com/news/2020/04/17/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8

المحفزات في الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي النقدي. الأمر الذي يتحقق مدي أو عدم كفاية المحفزات، ذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: أثر المحفزات المالية والاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: أثر المحفزات المالية والاقتصادية على الاحتياطي النقدي.

الفرع الأول

أثر المحفزات المالية والاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي

ظهر أثر المحفزات المالية المقدمة من الحكومة للخروج من الركود الاقتصادي كرفع الانفاق الحكومي الاستهلاكي والذي بدوره ينقل البلاد من ركود اقتصادي إلى حالة نمو، وكذلك تخفيض الفائدة بواسطة البنك المركزي الأمر الذي يسمح للأفراد والمصانع والشركات بإمكانية تحمل الديون والخسائر الناتجة عن الأزمة، وأيضاً يخفف جاذبية التوفير لدى الأفراد والقطاع الخاص مما يرفع نسبة الاستهلاك لديهم الأمر الذي يدفع السوق نحو النمو الاقتصادي والازدهار ([201]). فتوفير سيولة مالية في ايدي الناس، مما يشجعهم على استهلاك المعروض من السلع والخدمات، وهو ما سيؤدي لوقف عجلة الركود، وتنشيط الطلب لإعادة تدوير عجلة الانتاج مجدداً([202]).

وتوقع معهد التمويل الدولى (IIF) أن يبدأ الاقتصاد المصرى مرحلة التعافى والنمو بما يزيد عن 4 % بحلول السنة المالية 2021/2020 ، بعد أن استطاع تحمل تداعيات وباء فيروس كورونا بدعم من حزمة محفزات اقتصادية ومجموعة من التدابير الصحية الفعالة والمنفذة فى الوقت المناسب. وأكد المعهد أن الاقتصاد المصرى استخدام مجموعة

[201]) مركز المستقبل –الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا (25 مارس 2020) تم الاطلاع في 2020/6/14.متاح علي رابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5423/

[202]) الفقاعات الاقتصادية: ما لا تعرفه عن أكثر الظواهر إضرارا بالاقتصاد العالمي؟،(25 آيار 2019) تم الاطلاع في (2020/10/6)، متاح على رابط:
https://annabaa.org/arabic/economicreports/19376

من الاجراءات النقدية والمالية الشاملة وتمويل ملائم وكاف من صندوق النقد الدولى ساهم فى تقوية ودعم الاقتصاد المصرى ليحافظ على استقراره وآفاق نموه ([203]).

وعلى الرغم من هذه المحفزات وصلت الخسائر في الناتج المحلى الإجمالي للعام المالي 2020/2019إلى نحو 105 مليار جنيه، وهو ما يمثل 2% من الناتج المحلي الإجمالي المحقق خلال العام المالي 2018 / 2019. أما معدل التضخم، فقد ارتفع خلال شهر أبريل أيضا ووصل إلى مستوى 5.9% مقارنة بنحو 4.6% خلال شهر مارس2020 ([204]). قبل حدوث أزمة كورونا، ليبلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 5.6% في النصف الأول من العام 2020/2019 ونحو 5% خلال الربع الثالث من 2020/2019، وبمتوسط نمو 5.4% في التسعة أشهر الأولى من العام، إلى أن جاءت أزمة كورونا وأثرت بالانخفاض في العديد من المؤشرات الاقتصادية، مؤكدا أنه رغم هذا الانخفاض النسبي إلا أن جهود الإصلاح وما يتميز به الاقتصاد المصري من تنوع في القطاعات قد ساهم في أن يصبح الاقتصاد المصري أكثر مرونة وقدرة على استيعاب الصدمات الاقتصادية الخارجية ([205]).

ويمكن بيان حجم المحفزات المالية المقدمة من الحكومة المصرية في الأزمتين وأثرها علي نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (12)

حجم المحفزات المالية وأثرها علي نمو الناتج المحلي الاجمالي

---

[203]) معهد التمويل الدولي يتوقع تجاوز نمو الناتج المحلى الإجمالي لمصر 4% في 2021/ 2022 – جريدة المال،, 16 فبراير 2021، تم الاطلاع في 2021/2/23 ، متاح علي رابط:
https://almalnews.com/%D9%85%D8%B9%D9%87%D9%80%D8%AF-

[204]) هذا إجمالي ما يخسره اقتصاد مصر بسبب مخاطر "كورونا"، موقع في 2020/5/25، تم الاطلاع في 2020/11/22، متاح علي موقع:
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2020/05/25/%D9%87%D8%B0%D8%

[205]) مصر الدولة الوحيدة في المنطقة التي حققت نموًا ايجابيًا في ظل أزمة "كورونا"، الأربعاء 02 ديسمبر 2020، تم الاطلاع في 2021/3/22، متاح علي رابط:
https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2020/12/2/1923224/%D9%85%D8%AF

الأزمة	نوع المحفز	نسبة المحفز من الناتج المحلي الإجمالي%	أثره على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي%
أزمة كورونا	رصد مبلغ 100مليار جنية عام 2020/2019	1.9	5
الأزمة المالية العالمية	رصد مبلغ 15.5 مليار جنية عام 2009/2008	1.5	5.3

الجدول من اعداد الباحث بناء علي بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. وموقع «الإحصاء» يصدر دراسة حول تداعيات كورونا على الاقتصاد المصري.. تعرف على أبرز مؤشراتها –جريدة المال، (3 نوفمبر 2020)، تم الاطلاع في 2021/3/21، متاح علي رابط:https://almalnews.com/%D8%A7%D9%84

الفرع الثاني

أثر المحفزات المالية والاقتصادية على الاحتياطي النقدي المصري

يبدو أن التحفيز المالي والاقتصادي مفيد بشكل خاص خلال فترات الركود المرتبطة بها الأزمات المالية. ويرتبط التحفيز أيضًا بعمليات استرداد قوي السوق، ومع ذلك، وجد أن تأثير السياسة المالية على قوة الانتعاش أقل في

الاقتصادات التي لديها مستويات أعلى من الدين العام. وهذا يشير إلى أنه من أجل التخفيف من حدة الركود الحالي وتعزيزها هناك حاجة إلى تدابير الانتعاش وسياسة نقدية صارمة وخاصة المالية لدعم إجمالي الطلب على المدى القصير، ولكن يجب توخي الحذر للحفاظ على الدين العام. حتى مع مثل هذه التدابير، فإن العودة إلى الاستقرار الاقتصادي والنمو يعتمد على استعادة صحة القطاع المالي لتحقيق الانتعاش ([206]).

وتشير إحدى الدراسات إنه من المؤكد أن يؤدي انخفاض تدفقات التحويلات وغيرها من مصادر النقد الأجنبي إلى تراجع احتياطي النقد الأجنبي ويتسبب في ضياع تمويل بعض العجز في ميزان المدفوعات وتعويض النقص في الاحتياطيات من النقد الأجنبي. وتضيف أن الانخفاض في فاتورة التدفقات من التحويلات قد تعني المزيد من الدين للاقتصاد المصري ([207]). والجدول التالي يؤكد على انخفاض الاحتياطي النقدي بسبب تداعيات أزمة كورونا على مصادر النقد الأجنبي كالآتي:

جدول رقم(13)

صافي الاحتياطيات النقدية لدي البنك المركزي المصري (بالمليار دولار)

الفترة من (2019/8/31-2020/7/31)

مسلسل	التاريخ	القيمة
1	2020/7/31	38.315

[206] Prakash Kannan, Alasdair Scott, and Marco E. Terrones, April 2009 World Economic Outlook, From Recession to Recovery How Soon and How Strong,P4, available at, https://www.marcoterrones.com/uploads/1/7/6/9/17698985/kst_from, recession_to_recovery.

[207]) دراسة حكومية تتوقع تراجع تحويلات المصريين في الخارج بسبب كورونا، (الإثنين 01 يونيو 2020)، تم الاطلاع في 2020/7/25، متاح علي رابط:
https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2020/6/1/1799048/%D8%AF%D8%B

2	2020/6/30	36.202
3	2020/5/31	36.004
4	2020/4/31	37.37
5	2020/3/31	40.11
6	2020/2/28	45.51
7	2020/1/31	45.457
8	2019/12/31	45.42
9	2019/11/30	45.354
10	2019/10/31	45.247
11	2019/9/31	45.12
12	2019/8/31	44.969

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد علي مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات واحصاءات.
https://www.idsc.gov.eg/IDSC/DMS/View.aspx?id=9586

يتضح من الجدول تأثير أزمة كورونا علي الاحتياطي النقد الأجنبي لدي البنك المركزي المصري خاصة في فترة انتشار أزمة كورونا خارج الصين واضطربت فيها كافة الأعمال والإغلاق لبعضها وتخفيف العمالة ومنع السفر والتنقل مما تسبب في ضرر بالغ للسياحة وتحويلات العاملين وغيرها من مصادر النقد الأجنبي وهذا ما أوضحه الجدول السابق من قلة الاحتياطي النقدي لدي البنك المركزي المصري.

ويري الباحث تراجع احتياطي النقد الأجنبي للدولة المصرية خلال نهاية شهر مارس 2020 بسبب التأثير السلبي لأزمة كورونا علي جميع مصادر النقد الأجنبي السابق دراستها، وأن المحفزات المختلفة المقدمة من الدولة المصرية استطاعت بقدر ما في نمو الاحتياطي النقدي الأجنبي مرة أخري كما هو واضح في الجدول علي الرغم من استمرار أزمة كورونا محليا وعالميا.

الخاتمة

تناول البحث دراسة تحليلية لدور الحزم التحفيزية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا على تدفقات النقد الأجنبي في مصر "دراسة مقارنة" وذلك من خلال الآتي:

المبحث الأول: الإطار العام للأزمات مقارنة بأزمة كورونا وسبل مواجهتها. وتم تناوله من خلال بيان ماهية الأزمة وأنواعها وأثارها وعلاقتها بأزمة كورونا وتشخيص تداعياتها. ثم بيان دور المجتمع الدولي والمحلي وسبل مواجهة تداعيات أزمة كورونا.

المبحث الثاني: تداعيات أزمة كورونا على مصادر النقد الأجنبي في مصر. وتم تناوله من خلال دراسة تداعيات أزمة كورونا على القطاع السياحي، وتحويلات المصريين بالخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر، وعائدات قناة السويس والصادرات.

المبحث الثالث: الحزم المالية والاقتصادية المصرية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا. وتم تناوله من خلال بيان المحفزات الاقتصادية والمالية في احتواء تداعيات أزمة كورونا على مصادر النقد الأجنبي، وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي النقدي.

وانتهي البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج: يخلص الباحث من خلال الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها ما يلي:

1- أزمة كورونا أزمة اقتصادية ومالية على الرغم من طبيعتها كأزمة صحية.
2- أزمة كورونا أدت إلى أعمق ركود في العصر الحديث وبذلك اتفقت في الأثر السلبي مع الأزمة المالية العالمية عام 2008. وان كانت أزمة كورونا أعنف وكذلك سبل احتوائها الاقتصادية والمالية.
3- أثرت أزمة كورونا سلبيا على جميع مصادر النقد الأجنبي كالسياحة وتحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات وايرادات قناة السويس.
4- امتداد تداعيات أزمة كورونا السلبية علي الاقتصاد المصري مع عدم وضع إمكانية لتوقع ميعاد محدد لإنهاء تداعيات الأزمة. لعدم مرونة الاقتصاد المصري ونوعية الأزمة نفسها.
5- كشفت أزمة كورونا عن اعتماد مصر في الاحتياطي النقد الأجنبي علي المصادر الخمسة وهي الصادرات وتحويلات العاملين المصريين بالخارج والسياحة والاستثمار الأجنبي وعائد قناة السويس علي الترتيب وتأثرها سلبيا بالأزمة. مما تسبب في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي النقدي.

6- قيام الدولة المصرية بدور إيجابي في احتواء التداعيات السلبية لأزمة كورونا وإن لم يكن بالقدر الكافي في مواجهة الأثار الاقتصادية والمالية لأزمة كورونا.

ثانياً: التوصيات: في ضوء النتائج التي انتهت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1- يجب علي الدولة المصرية الاعتماد على مصادر داخلية إنتاجية للحصول على النقد الأجنبي.
2- يجب تعزيز مصادر النقد الأجنبي الحالية وزيادتها ليس بكونها مصادر أساسية للحصول على النقد الأجنبي ولكن بكونها مصادر احتياطية خاصة السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر.
3- يجب مواجهة الركود الناتج عن أزمة كورونا بزيادة دور الدولة والأجهزة المتخصصة. ووضع مميزات وأوعية ادخارية متنوعة لزيادة تحويلات العاملين المصريين.
4- يجب العمل علي زيادة المحفزات المقدمة من الدولة المصرية لكونها لم تكن بالقدر الكافي لتخفيف العجز الحادث في موارد النقد الأجنبي وان ساعدت في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي النقدي.
5- العمل على توجيه محفزات الدولة المصرية بشكل مباشر للفئات الأكثر تضررا وخاصة العاملين في المجالات التي تضررت من الأزمة كالعاملين في قطاع السياحة والعائدين من الخارج لفقد وظائفهم والشركات والمصانع التي أغلقت ودعم المنتجات المحلية.
6- يجب العمل على توفير مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع الصادرات المحلية لزيادة تدفقات النقد الأجنبي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- أحمد زكر الله، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصري، تقارير اقتصادية، المعهد المصري للدراسات،13 مارس 2020.
2- إيمان محمود عبد اللطيف، الازمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، جامعة سانت كليمنتس العالمية العراق، قسم الاقتصاد العام، رسالة دكتوراه، 2011/1432.

- البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا آخر المستجدات الاقتصادية في المنطقة، (54511)، التعافي من الأزمة، أبريل/ نيسان 2010.

3- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد التاسع والخمسون-العدد الثاني، 2019/2018، ص11.

4- الوليد أحمد طلحة، الداعيات الاقتصادية لفيروس كرونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابريل 2020، ص15.

5- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، اقتصادنا والعالم، التقرير الأسبوعي، العدد رقم183، 3 مايو 2020.

6- ــــــــــــ، اقتصادنا والعالم، التقرير الأسبوعي، العدد رقم 182، 12ابريل 2020.

7- ــــــــــــ، اقتصادنا والعالم، التقرير الأسبوعي، العدد رقم 186، 7 يونيو 2020.

8- ــــــــــــ، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد المصري، رأي في أزمة، الجزء الأول، ابريل 2020.

9- حسين داقيل، قطاع السياحة المصرية في مواجهة كورونا، تقارير اجتماعية، المعهد المصري للدراسات، 21 مايو 2020.

10- داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الاعمال، جامعة وهران الجزائر، 2014/2013.

11- زينب عباس زعزوع، شريف حمدي، تأثير وباء كوفيد-19 علي نجاح واستقرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية، دراسة ميدانية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، المجلد 22 العدد الأول، يناير 2021.

12- سالي محمد فريد، تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، الإصدار رقم (17)، يونيو 2020.

13- سعيد عبد العزيز على عثمان، محمد جابر حسن السيد فراج، تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصري (السيناريوهات المحتملة والحلول المقترحة)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية العدد رقم (٢) المجلد رقم (٤٦) يوليو 2009.

14- سلوى فؤاد صابر، الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري مع التركيز على الأزمة الاقتصادية الآسيوية والأزمة التمويلية العالمية الأخيرة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، المجلد السابع، العدد 2، يوليو 2010، ص381.

15- سلوى محمد مرسي، زينب محمد الصاوي، تداعيات أزمة كورونا علي القطاع السياحي المصري، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا علي الاقتصاد المصري، الإصدار رقم(10)، معهد التخطيط القومي، مصر، مايو 2020، ص1.

16- صندوق النقد الدولي، السياسات الاقتصادية والسياسية والجوائح، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2020، العدد 57 رقم 2.

17- ـــــــــــ، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، الشرق الأوسط وآسيا الوسطي ابريل 2020.

18- ـــــــــــ، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي " الإصدار الحادي عشر، أبريل 2020.

19- عثمان محمد عثمان، وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، سلسلة أوراق الأزمة مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا، الإصدار (1)، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، ابريل 2020.

20- عصام عبد الشافي، وباء كورونا وبنية النسق الدولي الأبعاد والتداعيات، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات،26 مارس 2020.

21- علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها.. أسبابها.. تداعياتها ... وسبل العلاج، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009.

22- عماد موسي، أثر الازمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة أسواق رأس المال، المؤتمر الدولي حول" القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"(23-25 مارس 2009) بيروت الجمهورية اللبنانية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

23- غادة أنيس البياع، أزمات الرأسمالية العالمية وأثرها على التنمية في أفريقيا، مركز البحوث العربية والافريقية، جامعة القاهرة، مكتبة جزيرة الورد الطبعة الاولي 2014، ص 104،106.

24- فادية محمد عبد السلام، تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين الصريين بالخارج، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار الثاني، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، مايو 2020.

25- كمال امين الوصال، الأزمة المالية العالمية...هل كانت حتمية؟، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد 510، ابريل 2013، ص199.

26- لمياء محمد المغربي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على مصر (الأسباب الرئيسية-التداعيات الاقتصادية-استراتيجيات المواجهة)، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، ابريل 2011، العدد 502.

27- مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد، مقتطفات تنموية عدد خاص، 11 مارس 2020.

28- محيا زيتون، أحمد كمال هيبه، مها عبد الحكيم عبد الحميد، آثار الأزمة المالية /الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر، مجلس الوزراء المصري (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، ومنظمة العمل الدولية (مكتب منظمة العمل لشمال افريقيا بالقاهرة)، يناير 2010.

29- مريم بن السعدي، غمراني فريد، الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 بين المسببات والتداعيات، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2017/2016.

30- منى محمد على حسن، الأزمة المالية العالمية الراهنة وآثارها على الاقتصاديات العربية "دراسة مقارنة مع الأزمة الآسيوية"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2013.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1-American Chamber of Commerce in Egypt ,Business studies & Analysis Center-BSAC, March 2020, Impacts of COVID-19 Pandemic on Egypt's Economy, Research Note.

2-Clemens Breisinger, Mariam Raouf, Manfred Wiebelt, Ahmed Kamaly, and Mouchera Karara, JUNE 2020, Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households, Middle East and north Africa, regional program policy note.

3-Clemens Breisinger, Abla Abdelatif, Mariam Raouf, and Manfred Wiebelt, March 2020, COVID-19 and the Egyptian economy Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances, Middle East and North Africa, regional program policy note4.

4-Doaa salman Abdou, Global financial crisis effects on migrant workers: the case of MENA countries Contemporary Egypt Magazine, Egyptian Society for Political Economy, Statistics and Legislation, Jan 2011,No501.

5- ECES.25March 2020, Views on the Crisis, Projected Impact of the COVID-19 Pandemic on Egypt's GDP Growth, 2Issue.

6-Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 24June 2020, Tackling Corona Virus(COVID-19) Contributing to A Global Effort, THE IMPACT OF THE CORONAVIRUS (COVID-19) crisis on Development finance.

7- World Bank Group June2020, Flagship Report, global Economic prospects.

8-_____, June 2020, Global Economic Prospects.

9- world bank – April 12, 2020,The Economy in the Time of Covid-19, semiannual report of the Latin America and Caribbean Region.

مواقع الانترنت:

1- أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، (2010/12) المؤتمر الدولي الرابع اتجاهات اقتصادية عالمية، جامعة الكويت – كلية العلوم الإدارية، دون سنة نشر، ص4-5، تم الاطلاع في 2021/1/21، متاح علي رابط:
https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:umebr

2- الاقتصاد المصري سيعود للنمو بقوة في 2021 متجاوزا أزمة كورونا -اليوم السابع، (2020/4/12) تم الاطلاع في 2020/5/27. على رابط:
https://www.youm7.com/story/2020/4/12/%D9%85%D8%B3%D8%A6%

3- الاقتصاد والأعمال | | Al-Iktissad Wal-Aamal قناة السويس: تراجع كبير بحركة السفن وتخفيض رسوم العبور 75%،(2020/4/17)، تم الاطلاع في 2020/7/31، متاح علي رابط:
https://www.iktissadonline.com/news/2020/04/17/%D8%AA%D8%A3%

4-الاقتصاد المصري يحقق نموا في 2020 رغم تداعيات جائحة كورونا، (29 يوليو 2020)، تم الاطلاع في 2020/10/4، متاح علي رابط:

https://www.skynewsarabia.com/business/1364977- -

5- البنك الدولى: تأثير «كورونا» على اقتصاد مصر أشد حدة السنة المالية الحالية – جريدة البورصة، (11 نوفمبر 2020)،تم الاطلاع في 2021/1/13، متاح علي رابط:

https://alborsaanews.com/2020/11/11/1397718

6- البنك المركزي المصري، تعليمات وإجراءات البنك المركز للحد من آثار فيروس كورونا المستجد، (مايو 2020)، تم الاطلاع في 2020/6/2. متاح على رابط:-

https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/

7- البنك الدولي يتوقع أكبر تراجع في التحويلات في التاريخ الحديث (22 ابريل 2020)، تم الاطلاع في 2020/5/11، على رابط:

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/04/22/world-bank-predicts-sharpest-decline-of-remittances-in- recent-history -

8- "التخطيط" تصدر تقريرًا حول إشادة المؤسسات العالمية بالاقتصاد المصري، (2020/8/6)، تم الاطلاع في 2020/8/23 متاح علي رابط:

https://www.extranews.tv/extra/category/27/topic/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8A

9- التخطيط: تطبيق برنامج الإصلاح وراء ثقة المؤسسات الدولية في الاقتصاد المصري، (10يوليو2020)، تم الاطلاع في 2020/8/22. متاح علي رابط:

https://www.youm7.com/story/2020/7/10/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D

10- التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية (ابريل 2020) تم الاطلاع في 2020/5/16. على رابط:

https://www.findevgateway.org/ar/paper/2020/04/altdayat-alaqtsadyt-

11- السياحة شرم الشيخ والغرفة تستقبلان 10 آلاف سائح منذ استئناف الحركة، الثلاثاء 14يوليه 2020، تم الاطلاع في 2020/9/9، متاح علي رابط:

https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2020/7/14/1831856/%D8%A

12- صندوق النقد الدولي (ابريل 2020)، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم الاطلاع في 2020/7/8، متاح على رابط:

https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

13- العالم يواجه "أسوأ ركود اقتصادي منذ الكساد الكبير(2020/4/14)، تم الاطلاع في 2020/5/3، متاح على رابط: https://www.bbc.com/arabic/world

14- العمالة العائدة" تنزع فتيل قنبلة البطالة في مصر، الجمعة 12 يونيو 2020، تم الاطلاع في 2020/9/10، متاح على رابط:
https://www.independentarabia.com/node/126561/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8

15- العين الإخبارية – وكالات(2020/6/12)، تقرير يرصد الاستثمار الأجنبي المباشر بالعالم بعد كورونا، تم الاطلاع في 2020/8/22، متاح على رابط:
https://al-ain.com/article/violent-decline-in-foreign-direct-investment

16- الفقاعات الاقتصادية: ما لا تعرفه عن أكثر الظواهر إضرارا بالاقتصاد العالمي؟،(25 آيار 2019) تم الاطلاع في (2020/10/6)، متاح على رابط:
https://annabaa.org/arabic/economicreports/19376

17- المالية: قانون التجاوز عن مقابل التأخير لمستحقات الدولة.. (20 مايو 2020)، تم الاطلاع في 2020/6/18 علي رابط:
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=28052020&id=c6513388-

18- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (2020/4/22) أثر فيروس كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر، تم الاطلاع في 2020/8/22، متاح على رابط:
https://covid-19.ecsstudies.com/tag/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa

19- الكساد الكبير .. أشهر أزمة اقتصادية في القرن العشرين ولدت من أثر الحروب (29 أكتوبر 2019) – اليوم السابع، تم الاطلاع في 2020/5/20. متاح على رابط:
https://www.youm7.com/story/2019/10/29/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B3%D

20- تحويلات العاملين في الخارج تنقذ عملة الفلبين، الأربعاء – 1 محرم 1442 هـ - 19 أغسطس 2020 مـ رقم العدد [15240]، تم الاطلاع في 2020/2/2، موقع متاح علي رابط:
https://aawsat.com/home/article/2456011/%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84%

21- تعرف على تطور مساهمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالاقتصاد في 8 سنوات، اليوم السابع، (2020/3/29) تم الاطلاع في 2020/8/22 متاح على رابط:
https://www.youm7.com/story/2020/3/29/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-

22- دراسة حكومية تتوقع تراجع تحويلات المصريين في الخارج بسبب كورونا، (الإثنين 01 يونيو 2020)، تم الاطلاع في 2020/7/25، متاح علي رابط:
https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2020/6/1/1799048/%D8%AF%D8%B

23- صندوق النقد الدولي: إجراءات مصر للحد من آثار «كورونا» حاسمة وتدعم الاقتصاد -جريدة المال (16 ابريل2020)، تم الاطلاع في 2020/6/18.متاح علي رابط:
https://almalnews.com/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-

24- صندوق النقد الدولي: اقتصاد مصر يتصدر عربياً بعد كورونا، (أخر تحديث الأربعاء 27 رمضان 1441 هـ -20 مايو 2020)، تم الاطلاع في 6/2 /2020. علي رابط:
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2020/04/15/%D8%B5%D9%86%D8%

25- صندوق النقد الدولي (9 يوليه 2020)، مصر تعتمد منهجا استباقيا للحد من تداعيات الجائحة، تم الاطلاع في 2020/7/11، متاح على رابط:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/09/na070920-egypt-takes- proactive-approach-to-limit-the-pandemics-fallout

26- صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19، (16 ابريل 2020)، تم الاطلاع في 2020/6/5 علي رابط:
https://www.imf.org/ar/About/FAQ/imf-response-to-covid-19 -

27- صندوق النقد الدولي (ابريل 2020)، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم الاطلاع في 2020/6/10 متاح على رابط:
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo

28- كورونا يدفع العالم إلى ركود اقتصادي.. فما الفرق بين الركود والكساد (29 مارس 2020)، تم الاطلاع في 2020/5/26 متاح على رابط:
https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2020/3/29

29- كورونا يدفع العالم إلى ركود اقتصادي.. فما الفرق بين الركود والكساد (29 مارس 2020)، تم الاطلاع في 2020/5/26 متاح على رابط:
https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2020/3/29

30- كيف أثر فيروس كورونا على الاقتصاد المصري؟ – واية عربي، 25 نوفمبر 2020، تم الاطلاع في 2020/12/3، موقع:
https://waya.media/arabi/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%AB%D8%B

31- كيف أثر فيروس كورونا على الاقتصاد المصري؟ – واية عربي، 25 نوفمبر 2020، تم الاطلاع في 2020/12/3، موقع :
https://waya.media/arabi/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%AB%D8%B

32- كيف أثر فيروس كورونا على الاقتصاد المصري؟ – واية عربي، 25 نوفمبر 2020، تم الاطلاع في 2020/12/3، موقع:
https://waya.media/arabi/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%AB%D8%B1

33- ما تأثير فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: ركود أم كساد؟ (27 ابريل2020) –مرصد المستقبل، متاح في 2020/5/26 على رابط:
https://mostaqbal.ae/coronavirus-on-the-global-economy-stagnation-or-recession

34- ما تأثير فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: ركود أم كساد؟ (27 ابريل2020) –مرصد المستقبل، متاح في 2020/5/26 على رابط:
https://mostaqbal.ae/coronavirus-on-the-global-economy-stagnation-or-recession

35- محمود محي الدين: أثار أزمة كورونا على الاقتصاد المصري ايجابية على المدى المتوسط، (20ابريل 2020) تم الاطلاع في 2020/5/27 رابط:
https://almalnews.com/%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF:

36- مركز المستقبل –الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا (25 مارس 2020) تم الاطلاع في 2020/6/14. متاح علي رابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5423/

37- مركز المستقبل –الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا (25 مارس 2020) تم الاطلاع في 2020/6/14.متاح على رابط:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5423

38- مصر.. انخفاض إيرادات قناة السويس بفارق 32.1 مليون دولار، في 2020/7/4، تم الاطلاع في 2020/7/31، متاح علي رابط:
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202007041045911959-

39- مصر تقترض 13 مليار دولار في 15 يوماً "النقد الدولي" يوافق على منح القاهرة 5.2 مليار دولار (6يونيو 2020) تم الاطلاع في 2020/6/18 متاح علي رابط:
https://www.independentarabia.com/node/125136/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D

40- 6مليارات دولار خسائر فى إيرادات السياحة المصرية بنسبة 35 % من المقدر تحقيقها في ميزانية 2019 – 2020، المحروسة الإخبارية، (21 يوليو2020)، تم الاطلاع في 2020/9/10، متاح علي رابط:
https://elmahrousanews.com/49568

41- من بلاد النفط.. عائدون على باب الله، 15 يوليو2020، تم الاطلاع في 2020/9/10، متاح على رابط:
https://masr.masr360.net/%d8%a3%d8%ae%d8%a8%d8%a7%d8%b1/%d9%85%8

42- هذا إجمالي ما يخسره اقتصاد مصر بسبب مخاطر "كورونا"، موقع في 2020/5/25، تم الاطلاع في 2020/11/22، متاح علي موقع:
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2020/05/25/%D9%87%D8%B0%D8 -

43- هل انهيار الأسواق المالية في 2020 هو بداية الازمة الاقتصادية العالمية الجديدة؟ تم الاطلاع في2020/5/25. متاح على رابط:
https://admiralmarkets.com/ar/education/articles/forex-analysis/alkasad

مواقع علي الانترنت باللغة الإنجليزية:

1- Nuno Fernandes, April 13, 2020, Version 2.0, Economic effects of coronavirus outbreak (COVID-19) on the world economy, Electronic copy available at:
https://ssrn.com/abstract=3557504

2-Peterson Ozili, Thankom Arun, April, 2020, Spillover of COVID-19: impact on the Global Economy,p1, available at
https://ssrn.com/abstract=3562570

3-Prakash Kannan, Alasdair Scott, and Marco E. Terrones, April 2009 World Economic Outlook, From Recession to Recovery How Soon and How Strong,P4, available at,

https://www.marcoterrones.com/uploads/1/7/6/9/17698985/kst_from, recession_to_recovery.

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	الايرادات السياحية في مصر الفترة من(2006-2011).....	37
2	الإيرادات السياحية في مصر الفترة من(2011-2020).....	39
3	تحويلات العاملين المصريين بالخارج الفترة من(2007-2011).....	44
4	تحويلات العاملين المصريين بالخارج الفترة من(2011-2020).....	46
5	صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفترة من (2005-2010) (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية).....	51

6	صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفترة من (2011-2020) (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية).....	52
7	صادرات مصر من السلع والخدمات الفترة من (2005-2010).....	55
8	صادرات مصر من السلع والخدمات الفترة من (2010-2020).....	57
9	إيرادات قناة السويس الفترة من (2005-2010).....	59
10	إيرادات قناة السويس الفترة من (2010-2020).....	61
11	نسبة تغير تدفقات النقد الأجنبي في مصر عامي (2009/2008، 2020/2019).....	62
12	حجم المحفزات المالية وأثرها على نمو الناتج المحلي.....	82
13	صافي الاحتياطيات النقدية لدي البنك المركزي المصري (بالمليار دولار) الفترة من (2019/8/31-2020/7/31).....	84

الفهرس

الموضوع	الصفحة
• **مقدمة:**	1
• **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للأزمات السابقة مقارنة بأزمة كورونا.....	9
- **المطلب الأول:** مفهوم الأزمة من المنظور الاقتصادي والمالي.....	10
- **المطلب الثاني:** دور المجتمع الدولي في مواجهة تداعيات أزمة كورونا.....	20
* **المبحث الثاني:** تداعيات أزمة كورونا على مصادر النقد الأجنبي في مصر.....	31

– **المطلب الأول:** تداعيات أزمة كورونا علي قطاع السياحة.....	33
– **المطلب الثاني:** تداعيات أزمة كورونا علي تحويلات العاملين بالخارج...	41
– **المطلب الثالث:** تداعيات أزمة كورونا علي الاستثمار الأجنبي المباشر...	48
– **المطلب الرابع:** تداعيات أزمة كورونا علي الصادرات	54
– **المطلب الخامس:** تداعيات أزمة كورونا علي إيرادات قناة السويس.....	58
• **المبحث الثالث:** الحزم المالية والاقتصادية المصرية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا.....	63
– **المطلب الأول:** قواعد وماهية محفزات الدولة المصرية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا.....	64
– **المطلب الثاني:** فاعلية المحفزات على مصادر النقد الأجنبي.....	69
– **المطلب الثالث:** أثر المحفزات على الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي النقدي.....	80
الخاتمة والتوصيات:	85
• **المراجع:**	87
• **فهرس الجداول**.....	98
• **الفهرس:**	99

"مستخلص"

دراسة تحليلية لدور الحزم التحفيزية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا

على تدفقات النقد الأجنبي في مصر "دراسة مقارنة" "

مقدم من الباحث د/ منصور علي منصور شطا

مدرس اقتصاد وقانون تجاري بمعهد الدلتا العالي للحاسبات بالمنصورة

يبين البحث ماهية الأثار الاقتصادية والمالية الناجمة عن الأزمات وخاصة أزمة فيروس كورونا المستجد ومدي تشابها مع الأزمة المالية العالمية 2008. وبيان تداعياتها علي مصادر النقد الأجنبي في الدولة المصرية كالصادرات والسياحة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر وايرادات قناة السويس وعمل مقارنة بينها وبين الأزمة المالية العالمية. وتوضيح ما قدمته الدولة المصرية من حزم ومحفزات مالية واقتصادية للتخفيف من تأثر هذه المصار بأزمة فيروس كورونا المستجد وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي النقدي.

واتبع البحث الأسلوب الوصفي التحليلي لبيان التداعيات السلبية لأزمة كورونا علي مصادر النقد الأجنبي محل الدراسة ومقارنتها بالأزمة العالمية. وخلص البحث إلى أن الدولة المصرية تبذل جهود لتعزيز التخفيف من أزمة كورونا السلبية ولكنها تحتاج إلى المزيد، مع الاعتماد على التنمية المحلية للتخفيف من تأثير مصادر النقد الأجنبي محل الدراسة في الاحتياطي النقدي الأجنبي للدولة المصرية.

وأوصي البحث بعدد من التوصيات منها زيادة تعزيز الصادرات وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار الأجنبي، وتوفير أوعية ادخارية متنوعة ومتميزة لتحويلات العاملين بالخارج، وزيادة مساندة المتضررين من الأزمة كالعاملين بالسياحة والعائدين من الخارج وغيرهم.

كلمات مفتاحية:

الأزمة المالية والاقتصادية، أزمة فيروس كورونا المستجد، الركود، الحزم والمحفزات المالية والاقتصادية، الايرادات، الناتج المحلي الاجمالي، الاحتياطي النقدي.

"Abstract "

An analytical study of the role of stimulus packages to contain the repercussions of the Corona crisis on foreign exchange flows in Egypt, a "comparative study"

Submitted by researcher

Dr. Mansour Ali Mansour Shata

A teacher of economics and commercial law at the Delta Higher Institute of Computers, Mansoura.

Email: Mansourshata@yahoo.com

The research shows what the economic and financial impacts of the crises are, especially the emerging Corona virus crisis, and the extent of its similarity from the global financial crisis of 2008. And its implications for foreign exchange sources in the Egyptian state, such as exports, tourism, remittances of Egyptian workers abroad, foreign direct investment and the revenues of the Suez Canal, and a comparison between them and the global financial crisis . and clarify the financial and economic packages and incentives provided by the Egyptian state to mitigate the vulnerability of these resources to the emerging Corona virus crisis and its impact on the gross domestic product and cash reserves.

The research followed the descriptive and analytical method to show the negative repercussions of the Corona crisis on the foreign exchange sources under study and compare it with the global crisis. The research concluded that the Egyptian state is making efforts to enhance alleviation of the negative Corona crisis, but it needs more, while relying on local development to mitigate the impact of foreign exchange sources under study on the foreign monetary reserves of the Egyptian state.

The research recommended a number of recommendations, including further strengthening exports, providing a suitable environment for foreign investment, providing various and distinct savings vessels for workers' remittances abroad, and increasing support for those affected by the crisis, such as tourism workers, returnees from abroad, and others.

Key words: The financial and economic crisis, the emerging corona virus crisis, recession, financial and economic packages and incentives, revenues, gross domestic product, the monetary reserves.